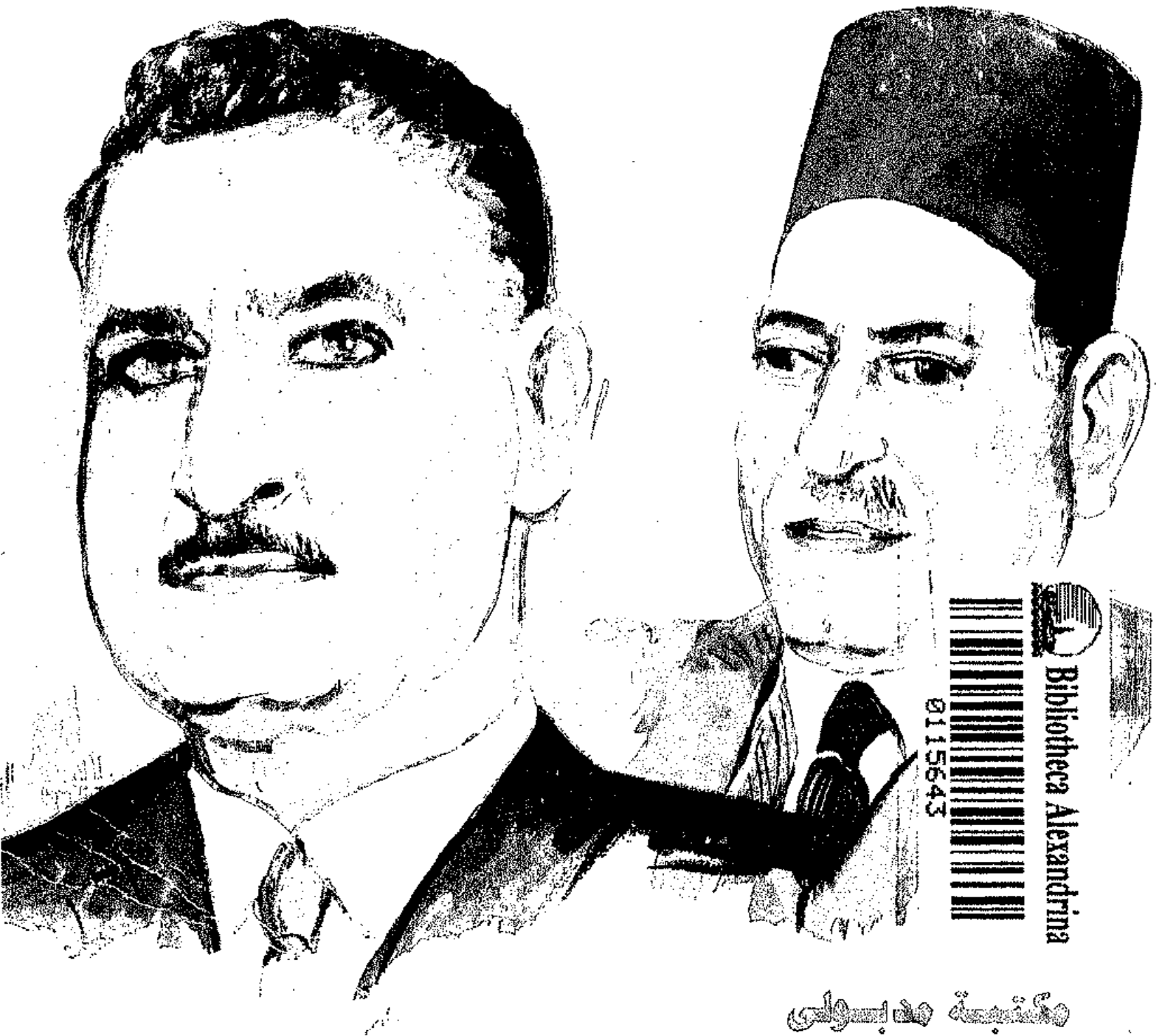


# الصراع الاجتماعي والسياسي

في مصر

منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤



Bibliotheca Alexandrina  
0115643

مكتبة الإسكندرية







دكتور عبد العظيم رمضان

# الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر

منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤

مكتبة مدبولي



## تقديم الطبعة الثانية

قد يدهش بعض القراء لقبول إعادة طبع هذا الكتاب ، الذى صدر فى طبعته الأولى عام ١٩٧٥ ، بعد أن انتقلت من موقف المتعاطف مع ثورة يوليو الى موقف الناقد لها ، المهاجم بقسوة سلبياتها ! وفى الواقع أننى وافقت على ذلك عمدا لسببين : الأول ، اثبات أن الحقائق التاريخية لا تتأثر بموقف المؤرخ الفكرى سلبا أو ايجابا - بمعنى أن موقف المؤرخ الفكرى لا يخفى حقيقة ولا يخلق واقعة ، وإنما هو يقدم الحقائق كما وقعت تماما ، أو قريبا مما وقعت ، طالما كان يملك الوثائق التى تمكنه من إعادة تركيب صورة الحدث التاريخى . وإنما تختلف فقط رؤيته التاريخية ، التى تتعلق به وحده ، فرؤية المتعاطف تختلف عن رؤية الناقد ، ولكنها فى نهاية الأمر تسجل موقف المؤرخ من الحدث التاريخى ولا تغير من حقائق الحدث التاريخى .

ولقد كانت رؤيتى لثورة يوليو ، حين كتبت هذه الدراسة رؤية ايجابية ، اذ لم يكن قد تكشف لى وقتذاك ما تكشف لى فيما بعد من سلبياتها التى اثرت سلبا على مستقبل مصر ، ولذلك كنت ارى فى انتصارها على القوى الوطنية والتقدمية فى ذلك الحين مما يخدم حركة التاريخ . عل أن دراساتى التاريخية التالية لانجازات الثورة ، ودراستى لحرب يونية ١٩٦٧ التى قمتها تحت عنوان :

« تعظيم الآلهة » - قد غيرت هذه الرؤية ، اذ بت أكثر اقتناعا بان انتصار القوى الوطنية والتقدمية في ذلك الحين كان يخدم مستقبل مصر بأفضل مما خدمها انتصار الثورة - على الرغم من انجازاتها الكثيرة المحققة - لأن الشعب على الدوام أكثر قدرة على تحقيق مصالحه من أية مجموعة حاكمة تفرض وصايتها عليه ، حتى ولو كانت مغلصة في تحقيق مصالحه ، كما أن ضمانات الديمقراطية أقوى من ضمانات الدكتاتورية العسكرية للانجازات الوطنية ، وربما كان مما عزز رؤيتي الجديدة ، هو ما تكشف لي من أن كسر احتكار السلاح - على سبيل المثال - وهو انجاز كبير من انجازات ثورة يوليو - لم يمنع هزيمة يونية ١٩٦٧ ، ولم يجعل دون أن تفقد مصر سلاحها وعتادها العسكري في سبيل بدون استخدام تفريبا ! ، لأنه لا فائدة من سلاح يعمل تحت قيادة عسكرية جاهلة تركز ابصارها على السلطة والحكم بأكثر مما تركزه على أداء دورها الطبيعي في حماية حدود البلاد . كذلك فان ثورة القومية العربية كانت انجازا كبيرا هز قوائم الاستعمار ، وبلغت ذروتها بالوحدة المصرية السورية ، ولكن الأخطاء الفادحة التي ارتكبت أثناء الوحدة انتهت بها الى خاتمة مفاجئة ، وبعدها لم تتحقق أية وحدة يعتد بها ، بل انه لم يعد هناك الآن مفكر عربي يستطيع أن يتنبأ بوحدة عربية حتى نهاية هذا القرن على الأقل !

اما قرارات يولية الاشتراكية سنة ١٩٦٦ ، فقد تمخضت عن رأسمالية دولة لا يوجد وجه شبه بينها وبين الاشتراكية الحقيقية ، وبعدها تحولت الى رأسمالية فردية بقوانين الانفتاح الاقتصادي ، وتوقف التحول الاشتراكي كلية .

على كل حال فان هذه الرؤية الجديدة لثورة يوليو لم تغير من الحقائق التاريخية الواردة في هذه الدراسة ، كما أن الرؤية القديمة لم تنحرف بها .



فالحقائق التاريخية تخضع لمنهج علمي صارم هو منهج البحث التاريخي ،  
أما رؤية المؤرخ فتخضع لأيدولوجيته الاجتماعية وفكره السياسي ، وهما  
قابلان للتغير حسب تجربة المؤرخ وصدقه مع نفسه .

وبالنسبة لى - كمؤرخ وككاتب سياسى - فلم تنغير أيدولوجيتى  
الاجتماعية ، التى تنبع أصلا من انتمائى الطبقي وثقافتى ، ولكن فكرى  
السياسى هو الذى تغير ، لأنه يخضع لتغير أصلا ، وهو الجديد الذى يتكشف  
من الحقائق التاريخية والأحداث السياسية .

ولقد كانت دراستى لحرب يونية ١٩٦٧ ، التى صدرت تحت عنوان :  
« تحطيم الآلهة ، قصة حرب يونية ١٩٦٧ » هى الفيصل فى هذا التغير الذى  
طرا على فكرى السياسى . فقد أنارت لى من حقائق حكم عبد الناصر ما كان  
كفلا بردى عن التقييم الأول الى تقييم جديد . فالشعب يتعلم من التاريخ ،  
والمؤرخ هو أول فرد فى الشعب يتعلم من التاريخ ، لأنه هو الذى يكتشف  
الحقيقة التاريخية ، ويميز الأسطورة من التاريخ .

على كل حال فقد كان هذا هو السبب الأول الذى دعانى الى الموافقة على  
إعادة طبع هذا الكتاب بنصه الأول دون تعديل تقريبا ، الا فيما تطلب  
النص من ضبط العبارة أو الواقعة التاريخية بالحذف أو الإضافة أو  
التغيير . أما السبب الثانى ، فيتمثل فى النظرة الشمولية للصراع  
السياسى الذى حدث بين ثورة يولية والطبقة البورجوازية القديمة  
التي كانت تحكم قبل الثورة . فقد قنمت فى هذا الكتاب دراسة متكاملة  
عن نشأة هذه الطبقة وتطورها وانجازاتها وسلبياتها - وهو عمل غير مسبوق  
فى أى عمل علمى ، بل انه - فى حدود علمى - لم تلحقه دراسة من نوعه .

ومن هنا رأيت أن إعادة طبع هذا الكتاب قد يحقق بعض الفائدة للقارىء،  
وقد يدعوه الى التفكير والمقارنة بين التقييم القديم والتقييم الجديد .

والله الموفق . . .

مصر الجديدة في أول نوفمبر ١٩٨٨

د . عبد العظيم رمضان

## تقديم الطبعة الأولى

تعالج هذه الدراسة تاريخ الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر فى الفترة الواقعة بين قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وازمة مارس ١٩٥٤ . وهذه الفترة تمثل مرحلة تحول حاسمة فى تاريخ مصر . فقد انتقلت مصر خلالها من النظام الليبرالى الذى خاضت من أجله أشد المعارك ودفعت من أجله دماء الكثير من الضحايا الى نظام جديد . وانتقل الحكم فى هذه الفترة بصفء نهائية من يد البورجوازية المصرية الكبيرة الى يد البورجوازية الصغيرة ، العسكرية والمدنية .

وهذا الانتقال لم يتم سلميا ، وانما تم من خلال صراع هائل بين البورجوازية المصرية الكبيرة ، التى كان فى يدها الحكم ، والعناصر البورجوازية الصغيرة التى قامت بالثورة والتى أيدتها . ولم يكن هذا الصراع بسيطا ، بل كان صراعا مركبا ومعقدا بسبب التناقضات بين الجناح الزراعى والجناح الصناعى من البورجوازية الكبيرة ، وهى التناقضات التى استفادت منها قيادات ثورة ٢٣ يوليو فى ضرب الجناح الزراعى الحاكم وتثبيت أقدامها ، ومن بعد فى ضرب الجناح الصناعى حين تبين لها ضعفه وتخاذله .

ولأنه كان من المستحيل تحليل أو فهم طبيعة الصراع الطبقي الذى حدث فى تلك الفترة التاريخية الهامة ، دون الرجوع الى أصول البورجوازية المصرية الكبيرة ، ودون تتبع حركتها الديالكتيكية ، فلذلك خصصت فصلين لهذا

الغرض تناولت فيهما التاريخ الاجتماعى والسياسى لهذه الطبقة التى ملأت حياة مصر على طول قرن وربع من الزمان ، واستطاعت من خلال معارك وطنية عنيفة ، سخرت فيها كافة امكانياتها وطاقاتها الاقتصادية والسياسية . ان تستخلص من برائن الاحتلال البريطانى والامبريالية الغربية معاقل وطنية كانت تتخذها هذه القوى الأجنبية مرتكزا لضرب مصالح الشعب المصرى ، ولكنها وهى تحرر مصر من القيود الاستعمارية والامبريالية ، كانت تفرض قيودها هى بدورها على الطبقات الجماهيرية التى لولا مساندتها لما أمكن انتزاع النصر وفك قيود الاستعمار ، وكانت أيضا تنشئ ، بالتالى ، الى جانب التناقض القديم تناقضا جديدا ، ظل مع التناقض القديم يفتيان حركة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لمصر طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين . وكانت الفترة من يولية ١٩٥٢ الى مارس ١٩٥٤ ، ذروة الدراما الاجتماعية والسياسية ، حيث اخذ الصولجان السياسى الذى ظل فى يد الطبقة البورجوازية الكبيرة فى الفترة السابقة ينتقل الى يد ثوار يوليو ١٩٥٢ ، لينتقل بدوره بعد ذلك فى حركته المحتومة الى يد الطبقات الجماهيرية عبر التحولات الكبرى الديمقراطية والاشتراكية فى مسيرة الثورة .

ولن اتعرض فى هذا التقديم للمتاعب التى صادفتنى فى جمع مادة هذه الدراسة من مصادرها الأولى ، ويكفى انها فى معظمها مدفونة فى بطون الصحف والوثائق وفى صدور اصحابها . ولكن القارىء قد يلتمس انى كنت موزعا بين التعاطف مع الثورة ، والتعاطف مع القوى الليبرالية التى لقيت مصرعها على يد الثورة ، وهذا التوزع ربما كان امرا طبيعيا بالنسبة لمؤرخ عاصر الأحداث ، وكانت له « رؤية معاصرة » تختلف عن « رؤيته التاريخية » لها بعد نصف وعشرين عاما . على ان هذا التعاطف مع ذلك كان اشبه بوقفة تأيينية لمريض عزيز مات .

أما تعاطفى مع الثورة ، فهو يتمثل فى الموقف الفكرى العام للدراسة المؤيدة للثورة واستنبارها . وهذا التعاطف نابع من ايمان عميق بحركة التاريخ وابعائها المحسوم الى الامام . وللانصاف فانه نابع ايضا من اننى اكتب هذه الدراسة بعد سبع وعشرين عاما من الثورة ، اى بعد ان شاهدت التحولات الديموقراطية والاشتراكية العظيمة التى احدثتها فى تربة البلاد الاجتماعيه والاقتصادية . هذا الموقف التاريخى الذى اكتب منه قد اعطاني ديزه لم تتوفر للأسف الشديد للقوى التقدمية الليبرالية والاشتراكية التى التفت حول علم الليبرالية فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ ، وهى تظن انها تقف ضد دكتاتورية عسكرية لا ثورة حقيقية . فى ذلك الحين كان موقع هذه القوى لا يتيح لها رؤية ، او حتى التنبؤ ، بالتحولات السياسية والاجتماعية الثورية العظيمة التى تمت على يد عبد الناصر : كسر اجتكار السلاح ، تأميم قناة السويس ، ثورة القومية العربية ، تطوير الاصلاح الزراعى ، قرارات يولية ١٩٦١ الاشتراكية والقرارات المكمله لها . الخ . ومن المحقق ان هذه القوى لو اتيج لها ان ننبا بهذه التحولات الكبرى . لتغير موقفها من الثورة ، وهو ما حدث فعلا بعد ذلك ، وكانت هذه القوى اقوى نصير للثورة فى وجه الرجعية والامبريالية .

عل كل حال ، فلعل هذا الحديث عن التعاطف يدفع البعض الى التساؤل عن الحيده التاريخية ؛ وفى الواقع انه يجب التفرقة بين الحيده التاريخية والتناول العلمى المنهجى ، فالحيده التاريخية بالمعنى الحسابى او الكيميانى لا وجود لها . والمؤرخ موقف فكرى ، ومن هذا الموقف تكتسب كتابته التاريخية اهميتها او عدم اهميتها . اما التناول العلمى المنهجى فهذا هو المطلوب من المؤرخ . ان المطلوب من المؤرخ هو ان يلتزم بمنهج البحث العلمى التاريخى ويطبق مقياس الدراسة العلمية التاريخية بكل امانة ودقة ، من

فأحية الرجوع الى المصادر الأصلية ، والتحقق من صحة الوثيقة ، والمقارنة  
والمناقضة ، واصول الاستقراء والاستنباط . . . الخ . ليبنى دراسته على  
أساس متين من الوقائع التاريخية الصحيحة . فإذا أمكن للمؤرخ أن يقيم بحثه  
التاريخي على هذا الأساس ، فإنه لا يزول فقط التعارض أو التناقض بين  
موقفه الفكري والحيدة التاريخية ، بل ان الحيدة التاريخية القائمة على  
الموقف الفكري تكون قد اكتسبت قيمتها العلمية التي لا أهمية لها بدونها .

مصر الجديدة في أول فبراير ١٩٧٥

د . عبد العظيم رمضان

الفصل الأول  
البورجوازية المصرية  
أصولها وتطورها





## الفصل الأول

### البورجوازية المصرية اصولها وتطورها

قد يكون من الضروري ، قبل أن نعالج موضوع تطور البورجوازية المصرية في عهد ثورة ٢٣ يوليو ، أن نمهد لذلك بمدخل أساسى نحدد فيه ، من جانب ، موقفنا من بعض القضايا النظرية ، ونعالج فيه ، من جانب آخر ، بعض ما يتصل بأصول البورجوازية المصرية وتطورها حتى قيام الثورة .

ولعل أهم ما ينبغى علينا أن نعى به فى هذا المدخل ، هو أن نجيب على بعض الأسئلة ذات الصفة الجدلية أو التاريخية ، أولها ، ماذا نعى بلفظ « بورجوازية » اطلاقا ؟ . ثانيا ، ما هو مفهوم « البورجوازية المصرية » ؟ . ثالثا ، ما هو الدور التاريخى للبورجوازية المصرية قبل الثورة ، وما هو طابعها ؟ . رابعا ، ما هى مراحل تطور ونمو البورجوازية المصرية منذ نشأتها ؟ . خامسا ، ما هى طبيعة وخصائص المؤسسات السياسية والدستورية التى أقامتها البورجوازية المصرية قبل الثورة ؟ . سادسا ، ما هو تأثير البورجوازية المصرية فى البناء الفوقى ، وما هى طبيعة الصراع بين الأنظمة الاقتصادية فى مصر قبل الثورة ؟ .

وفىما يتصل بمفهوم « البورجوازية » ، فإن هذا اللفظ يرتبط فى نشأته أساسا بظهور طبقة التجار الرأسمالية الجديدة فى المجتمع الاقطاعى فى أوروبا

فى القرنين العاشر والحادى عشر الميلادى ، والنسب أخذت تتمركز فيما يعرف باسم Burg أو Bourg ، وهى مدن ترجع الى العهد الرومانى أو العصر الاقطاعى ، وتقع غالبيتها على مفترق الطرق أو عند مصب الأنهار . ومن هنا أطلق على هؤلاء التجار اسم Burgenses وظل هذا الاسم طويلا مرادفا لكلمة تاجر ، قبل أن يتطور الى Bourgeois (١) .

وعلى هذا النحو يمكن تعريف البورجوازية بأنها الطبقة الرأسمالية التى تقوم على نظام اقتصادى يختلف عن نظام الاقطاع (٢) . وهذا التعريف يساعدنا على تحديد مسألتين : الأولى : ماهية الأقسام والأجنحة التى ينطوى عليها مفهوم البورجوازية . ثانيا : ما هو مفهوم البورجوازية المصرية .

وبالنسبة للمسألة الأولى ، فتتألف البورجوازية عند ماركس وانجلز من ملاك وسائل الانتاج الذين يعيشون على « القيمة الفائضة » Surplus value بأشكالها الثلاثة : الربح ( للأرض ) والفائدة ( للمال ) والربح ( للتجارة والصناعة ) . أى أنها تشمل كبار ملاك الأرض والتجار والمستصنعين وأرباب البنوك وكبار رجال الأعمال . ويليهم الطبقة الوسطى ، أو ما يسميه الاشتراكيون بالبورجوازية الصغيرة Petty Bourgeoisie وتتألف من صغار المستصنعين وأصحاب الحوانيت وصغار المزارعين والصناع (٣) .

ويدور الخلاف حول الفلاحين . فقد اعتبر ماركس الفلاحين من الدرجات السفلى من الطبقة الوسطى ، ووضعهم جنبا الى جنب مع صغار الصناعيين والتجار وأصحاب الإيرادات والحرفيين ، واعتبر هذه الفئات محافظة وأكثر من محافظة : « انها رجعية ، فهى تطلب أن يرجع التاريخ القهقرى ويسير حولاب التطور الى الوراء ، وإذا كنا نراها تقوم بأعمال ثورية ، فما ذلك الا خوفا من أن تتدهور الى صفوف البروليتاريا » (٤) .

على ان الحقيقة أن هناك فارقين هامين بين صغار الفلاحين وصغار الصناع والتجار ، وهما : استخدام العمل المأجور ، والملكية المستغلة . فالفلاح الصغير من الدرجات السفلى لا يستخدم سوى قوة ذراعه فى زراعة ملكيته الصغيرة ، كما ان حاجته وجهله يجعلانه محل استغلال الآخرين . أما صاحب الورشة الصغيرة أو صاحب المتجر الصغير ، فهو اما انه يحتاج الى استخدام العمل المأجور ، واما أنه يستخدم ملكيته فى استغلال الغير واستخلاص أكبر ربح ممكن منهم ، حتى ولو أدى الأمر الى انبعاث الأساليب الملتوية من تخزين البضائع واخفائها وتهريبها . وفى كلتا الحالتين فهو ينطوى تحت لواء البورجوازية .

وعلى كل حال ، فان هذا التقسيم الذى ذكرناه للبورجوازية ، يساعدنا على مناقشة النقطة الثانية ، وهى مفهوم البورجوازية المصرية . فهل ينطبق مفهوم البورجوازية المصرية على الرأسمالية التجارية والصناعية والمالية فقط . أم ان هذا المفهوم يمتد ليشمل كبار الملاك الزراعيين ؟

ان أهمية الاجابة على هذا السؤال تتمثل فى انه اذا كانت البورجوازية المصرية الحديثة لا تضم كبار الملاك الزراعيين ، فان تاريخها يبدأ فقط منذ اوائل القرن العشرين . اما اذا كانت تشتمل على كبار الملاك ، فان تاريخها يرجع الى أواخر عهد محمد على .

وفى الواقع أن الكثيرين من اليساريين المصريين يطلقون لفظ البورجوازية عادة على الرأسمالية المصرية التى ظهرت فى اوائل القرن العشرين وانتعشت أثناء الحرب العالمية الأولى ثم شقت طريقها بنجاح فى ميادين المال والتجارة والصناعة فى ظل المناخ الذى هيأته ثورة ١٩١٩ . أما الجناح الزراعى منها فيطلقون عليه اسم « الاقطاعيين » أو « كبار الملاك الزراعيين » (٥) . أما اليساريون الأوروبيون وغيرهم ، فيميزون بين البورجوازية وكبار ملاك

الأرض ، وهم يطلقون على الأخيرين نارة اسم « الاقطاعيين » ، وتارة اسم « طبقة كبار الملاك » أو « ملاك الأرض وأغنياء الريف » . الخ (٦) .

والقول الحاسم فى هذه المسألة - فيما نرى - يرجع الى تحديد صفة الملكية الزراعية لكبار الملاك ، والعلاقات الاقتصادية التى تربط بينهم وبين الفلاحين . وبينما يعبر البعض أن « احتكار ملكية الأرض هى بذاتها صفة اقطاعية ، فلا يمكن اغفال فصل الاقطاع عن الملكية الكبيرة بالرغم من تطورهما الواسع أحيانا فى طريق الرأسمالية » - فإن البعض الآخر يرى أن كبار الملاك فى مصر « هم ملاك رأسماليون ، لانهم ملاك غائبون لا يتحملون تجاه فلاحهم أية مسئولية اجتماعية أو اقتصادية ، ولا يمارسون أية سلطة قانونية على الفلاحين مثل محاكمتهم وسجنهم . وهم يستمدون دخلهم من تأجير أراضيهم ومن الأرباح التى يحصلون عليها من بيع وشراء الأراضى الزراعية ، بينما لا تقوم أية علاقة عامة بينهم وبين العمال الزراعيين الذين يعملون لحساب المستأجرين » (٧) .

ويمكن حسم هذه المسألة بالاجابة على سؤال آخر هو : هل يعتبر تملك الأرض دون علاقات اقطاعية أو حواجز اقطاعية ، اقطاعا أم رأسمالية زراعية استغلالية ؟ . ذلك انه اذا تحقق أن هذا الشكل من التملك يعتبر رأسمالية ، فإن طبقة كبار الملاك تعتبر طبقة بورجوازية وليست طبقة اقطاعية .

على ان المؤرخ السوفيتى « لوتسكى Lutsky » يتخذ موقفا وسطا . فهو يصف كبار ملاك الأرض الذين ظهوروا فى منتصف القرن التاسع عشر بانهم « أنصاف اقطاعيين وأنصاف رأسماليين » ! ويبنى هذا الرأى على ان هؤلاء الملاك كانوا يجمعون بين أساليب الاقتصاد الحديثة وأساليب الاستغلال

القديمة . فهم قد أدخلوا الآلات في صناعتهم ، وتوسعوا في زراعة محاصيل التصدير مثل القطن وقصب السكر ، وشيدوا المصانع في أراضيهم . ولكنهم من جانب آخر استمروا في استغلال الفلاحين ، وفرض أساليب العصور الوسطى في الاغتصاب والنهب عليهم ، واجبارهم على السخرة ، (٨) .

وهذا الرأي يعد في نظرنا من قبيل أنصاف الحلول ، بل انه ليظهر بطلانه اذا عرفنا أن النظام الاقتصادي السابق على ظهور هذه الطبقة لم يكن نظاما اقطاعيا أصلا - وان كان هذا القول على أية حال ما يزال محل خلاف محتدم بين المؤرخين (٩) .

وفي الواقع أن العلاقات الاناجية التي كانت تربط المالك الكبير في مصر بالفلاح ، كانت تختلف من كل الوجوه تقريبا عن العلاقات التي كانت تربط « السيد » ب « القن » في المجتمع الاقطاعي . ففيما يتصل بالمالك الكبير ، فقد رأينا من عرضنا السابق للآراء المختلفة كيف كانت تنطبق عليه صفة « الملاك الرأسماليين » . أما ما يتصل بالفلاح ، فاما أنه كان مالكا صغيرا أو مستأجرا أو أجيرا . وبالنسبة للمالك الصغير فقد كان بعيدا قانونا عن استغلال المالك الكبير له ، لأن سلطانه على ملكيته الصغيرة وتصرفه عليها ، كان مطلقا بحكم القانون . وحتى في العهد السابق على اقرار حق الملكية الزراعية ، وحين كان حقه على أرضه لا يتعدى حق المنفعة المقيدة بدفع الضريبة ، فقد كانت علاقته مباشرة بالبيروقراطية الحكومية .

أما بالنسبة للمستأجر ، فلم يكن يدين بأية تبعية قانونية أو سياسية للمالك الكبير . فضلا عن ان هذا المالك كان غالبا ما يؤجر أراضيها لملاك آخرين - كما كان يفعل أحمد عمرو باشا الذي كان يملك ستة عشر ألف فدان يؤجرها سنويا جميعا - أو يؤجرها الى مستأجر كبير يقوم بدورها بتأجيرها قطعا صغيرة لصغار الفلاحين (١٠) .

أما العمال الزراعيون في الإبعديات ، فلم يكن هناك شبه بينهم وبين الآفنان ( ولعلمهم كانوا أسوأ حالا منهم ! ) فقد كانوا يعملون حسية عقد شفوي له أشكال متعددة ، ولكنها ترجع كلها الى أصليين أو نموذجين : **الأول** : العمل بالحصبة ، **والثاني** : العمل باليومية . وفيما ينصل بعمال الحصبة ، فقد كانوا يقيمون في الأطيان التي يزرعونها ، ويحصلون على الربح أو الحس أو السندس من جميع حاصلات الأرض ، فيما عدا القطن الذي يحاسبون على نصيبهم فيه تقدا . أما العمال باليومية ، فكان بعضهم يقيمون في الإبعديات ، وبعضهم الآخر لا يقيمون بها . وبالنسبة لمن يقيمون في الإبعديات ، فقد كان أجر العامل منهم يتراوح بين قرشين وثلاثة قروش وهو ربح أقل في الغالب من ربح العامل بالحصبة . ولهذا كانت هذه الطريقة مفضلة على غيرها . أما بالنسبة للعمال الرحل ، فكانوا يكترون في الوجه القبلي خاصة ، حيث الأرض المزروعة تضيق بمن عليها ، وحيث تقل زراعة القطن الذي يتطلب عناية متصلة . فكانت مصلحة كبار الملاك تقضى بعدم احتفاظهم بعدد كبير من العمال الدائمين . وفي ذلك الحين لم يكن للمالك بحكم القانون أية حقوق قضائية في أرضه ، وكان في وسع العامل المدين أن يهجر أرضه ، وليس للشرطة أن تتدخل لاعادته اليها ، وللمالك أن يقاضيه مدنيا لدفع ما عليه ، ولكنه معدم لا يعبأ بالمقاضاة (١) .

وعلى هذا النحو يتبين أن العمال الزراعيين ، من الناحية القانونية البحتة ، كانوا أحرارا من وجهتين : من وجهة أنهم أحرار من كل قيد في بيع قوة عملهم ، وأحرار لانهم لا يملكون أرضا ولا وسائل انتاج بوجه عام . وتلك صفة بروليتارية وليست قنية ، واستغلال المالك لهم في هذه الحالة يعتبر استغلالا رأسماليا وليس استغلالا اقطاعيا .

على كل حال ، فعند هذا الحد يمكننا أن نعالج نقطة أخرى ذات أهمية

قصوى فى تحديد طابع البورجوازية المصرية ، وتلك هى التى تتعلق بأصولها الاجتماعية ودورها التاريخى . ويتيسر معالجة ذلك بالمقارنة مع البورجوازية الأوروبية . فمن المعروف ، تاريخيا ، أن البورجوازية الأوروبية قد نشأت من بين أسوأ الطبقات حالا فى المجتمع الاقطاعى ، الذين اضطروا لعدم حيازتهم أية أراضى يزرعونها ، الى العمل كاجراء فى أوقات الحصاد أو كمرنزة فى الجيش . ومثل هؤلاء كانت التجارة تقدم لهم بابا عريضا للربح والنروة . وبالفعل ، فقد استفاد هؤلاء المغامرون مما صادفوه من تجارب وما حدث من المجاعات التى كانت تنتشر كثيرا فى تلك العصور ، ثم أخذوا يتمركزون فى المدن التى أصبحت فيما بعد مراكز تجارية كبرى . وجاء اكتشاف أمريكا والطريق البحرى حول افريقيا « ليقدم لهذه البورجوازية المساعدة ميدانا جديدا للعمل ، فان أسواق الهند والصين واستعمار أمريكا والتبادل مع المستعمرات وتعدد وسائل التبادل وتدفق البضائع بوجه عام - كل هذه الأمور دفعت التجارة والملاحة والصناعة الى الأمام بقوة لم تكن معروفة الى ذلك الحين ، وأمنت بذلك نموا سريعا للعنصر الثورى فى المجتمع الاقطاعى الآخذ فى الانحلال - ولما كانت قيود المجتمع الاقطاعى تعوق هذه الطبقة الجديدة عن تحقيق أرباحها ، فقد انحصر دور البورجوازية الغربية التاريخى فى انتزاع السلطة من الاقطاعيين والتنادى بالحرية والعدالة والمساواة ، لازالة كل القيود والعمل على إعادة بناء المجتمع وصياغته بما يتفق مع مصالحها . وكان عليها لتحقيق هذا الدور أن تخوض سلسلة معارك طويلة شاقة ، استغللت فيها وعبأت لها كل الطبقات الأخرى التى ضاقت ذرها بالاقطاع وقيوده ، واستبداد عصر الاقطاع ، والتى اتفقت معها مرحليا فى المبادئ والمصالح (١٢) .

أما الطبقة البورجوازية المصرية الحديثة ، فقد اختلفت فى نشأتها كل

الاختلاف عن نشأة البورجوازية الأوروبية ، فلم تنشأ من بين أسوأ الطبقات حالا في المجتمع المصري ، وانما نشأت من بين أحسن الطبقات حالا ، طبقة كبار رجال الادارة والجيش والأسطول . ولم تنشأ كطبقة تجارية وانما نشأت كطبقة زراعية . ولم تصطدم في نموها بالاقطاع وقيود الاقطاع ، وانما اصطدمت في نموها بالمصالح الأجنبية والنفوذ الأجنبي : اصطدمت بالارستقراطية الاسلامية الحاكمة المملية في عناصر الالبان والشراكسة والارناؤوط . واصطدمت بالسيطرة الاقتصادية الأجنبية ممثلة في عناصر التجار والماليين الفرنسيين والانجليز واليهود وغيرهم . وعلى هذا النحو ، فقد انحصر دور هذه الطبقة التاريخي في انتزاع السيطرة من العناصر الأجنبية الاسلامية والأوروبية واليهودية ، ومن هنا كان الطابع الوطني للبورجوازية المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو .

ومنذ نشأة البورجوازية المصرية الحديثة ، على أنقاض البورجوازية القديمة المؤلفة من كبار التجار ومشايخ الأزهر والسادة الأشراف ، أخذت تمر بتحولات وتطورات هامة . فلقد رأينا كيف كانت هذه الطبقة الزراعية مكونة أساسا من كبار رجال الادارة وقواد الجيش والبحرية والأعيان . وقد حصلت على ملكياتها الكبيرة أساسا ، لا عن طريق الشراء والبيع ، وانما عن طريق الهبات والانعامات . فعندما أراد محمد علي أن يوجد الى جانبه ارستقراطية زراعية تحصر في نفسها نسب الغنى العقارى ، أمر في فبراير ١٨٢٧ أن تورث الابعاديات التي أنعم بها على كبار رجال الدولة بعد مسح أراضي القطر المصري عام ١٨١٣ ، لأولادهم وأولاد أولادهم ، ثم أعطى أصحاب هذه الابعاديات ملكيتها المطلقة في فبراير ١٨٤٢ ، أي بعد خمس سنوات .

فلما أخذت حيازة الأرض الخراجية تتعرض ، على طول النصف الثاني



من القرن التاسع عشر ، لتطورات كبيرة عليها من حق المنفعة المفيدة يدفع الضريبة وبعدم الصرف بالببيع أو التوريث ، الى حق المالكه المطلقة ، أخذت تدخل فى التركيب الاجماعى للبورجوازية الزراعيه الكبيره عناصر أخرى ، هى عناصر التجسار والمهنيين والمسولين وغيرهم ، وهى عناصر برية قامت ملكيتها للأراضى الزراعيه على اساسى الشراء والبيع .

وفى الوقت نفسه ، حدث تحول فى النشاط الاقصادى للبورجوازيه الزراعيه . فقد أخذت تنطلق لوراته النشاط الاقصادى الاجنبى المتمركز فى ميدان المسال والصناعة والنجارة ، فأخذت على طول نصف قرن نغريباً ، تكافح من أجل انشاء بنك وطنى ينافس البنوك الأجنبيه ، وأفلحت فى ذلك فى ظل المناخ القومى الذى أوجدته ثورة ١٩١٩ ، وفى الوقت نفسه ، نزلت الى الميدان الصناعى فى ظروف الحرب العالميه الأولى ، وظهرت دلائل اهتمامها بهذا الميدان فى انشاء الحكومه لجنة النجارة والصناعة سنة ١٩١٦ ، من فحول الرأسماليين المصريين برياسه اسماعيل صدهى باشا . ثم أخذ بنك مصر يتحول الى تكوين الشركات الصناعيه والتجارية ، مسجلاً بذلك تاريخ ميلاد الرأسماليه الصناعيه المصريه الصحيح .

وعلى طول الثلاثينيات والأربعينيات ، كانت البورجوازية المصريه تمر بتحويلات هامة مع تعديل النظام الجمركى عام ١٩٣٠ ، ومع استعادة البلاد سلطتها التشريعيه بأبرام معاهده ١٩٣٦ .والغاء الامتيازات عام ١٩٣٧ . ومع نشوب الحرب العالميه الثانيه ، نما نشاط البورجوازية المصريه الكبيره نمواً سريعاً على حساب المصالح الأجنبيه . وفى الوقت نفسه أخذ تركيبها الاجتماعى يشهد تحولاً هاماً آخر ، وذلك عندما دخلت فيه عناصر مغامرة جديدة نشأت من بين الطبقات الدنيا فى المجتمع ، وهى عناصر البورجوازية الصغيره التى تتشابه أصولها مع أصول البورجوازية الأوروبية ، التى بدأت

حياتها الاقتصادية ونزلت الى السوق دون أن تكون وراءها ثروة خاصة -  
ومن الجانب الآخر ، فقد اقتضى نمو البورجوازية المصرية وبتطورها  
ضرورة استيلائها على السلطة ، سواء أكانت في يد الحاكم الأوتوقراطي  
أم في يد الفاسد الأجنبي ، وقد اتخذ ذلك شكل الكفاح من أجل الدستور  
والكفاح من أجل الاستقلال ، وحول هذين المطلبين دارت حياة مصر  
السياسية .

وقد اقتضى الكفاح من أجل الدستور والاستقلال ضرورة أن ننظم  
البورجوازية المصرية صفوفها ، وهذا هو أساس نشأة الأحزاب السياسية  
في مصر . وكانت أول محاولة من البورجوازية المصرية لتنظيم صفوفها تلك  
التي تمثلت في تأليف « جمعية حلوان » ، أو « الحزب الوطني » القديم في  
أواخر عهد اسماعيل . وقد تألف هذا الحزب على يد كل من شريف باشا  
وشاهين باشا وراغب باشا وعمر لطفى باشا ومحمد سلطان باشا ومحمود  
سامي البارودي ، وعدد من « العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء » (١٣) .  
قلما وقع الاحتلال البريطاني ، اقتضى الكفاح ضده ظهور « الحزب الوطني »  
الذي ألفه مصطفى كامل ، وظهر « حزب الأمة » من كبار الملاك . وبعد الحرب  
العالمية الأولى ، ظهر « الوفد المصري » الذي قام على أساس فريد في التاريخ  
المصري الحديث ، وهو التوكيل الشعبي . ومن الوفد انشقت الأحزاب التي  
اصطلح على تسميتها بأحزاب الأقلية .

وقد اقتضى ظهور الأحزاب ظهور المؤسسات الاعلامية اللازمة للدفاع  
عن وجهة النظر . وكان ذلك أساس نشأة الصحف الحزبية البورجوازية ،  
وظهور الأقسام البورجوازية ، وظهور الفكر البورجوازي . فقد اقتضى تأليف  
الحزب الوطني القديم ظهور جريدة تعبر عن رأيه ومصالحه ، فكلف الحزب  
أديب اسحق ، صاحب جريدتي « مصر » و « التجارة » اللتين أبطلهما رياض

باشا ، بانشاء جريدة فى باريس اسمها « القاهرة » ، حملت على رياض حملات شعواء ورمته بالظلم والاستبداد والرغبة فى بيع البلاد للأجانب ، وأطلقت عليه اسم : « رياضستون » (١٤) . وعندما أخذ مصطفى كامل يباشر نضاله ضد الانجليز ، أسس « اللواء » فى يناير ١٩٠٠ (١٥) . كما أسس أقطاب حزب الأمة أشهر الجرائد التى حمات فكر البورجوازية المصرية ، وهى « الجريدة » التى كان يحررها فيلسوف البورجوازية المصرية الأكبر أحمد لطفى السيد ، وقد بلغ من فاعلية هاتين الصحيفتين وغيرهما من صحف ما قبل الحرب العالمية الأولى فى مناوأة الانجليز وتعبئة الجماهير المصرية ضدهم ، أن أطلق على هذا الطور من أطوار الحركة الوطنية اسم « الطور الصحافى » . وبعد الحرب العظمى ، ومع انتعاش الحركة الوطنية على يد الوفد المصرى ، ظهرت الصحف التى تعبر عن وجهات نظر فرق البورجوازية المصرية المختلفة . وكانت « السياسة » ومحررها الدكتور محمد حسين هيكل ، تعبر عن وجهات نظر حزب الأحرار الدستوريين ، بينما كانت « الأخبار » لأمين الرافعى تدافع عن وجهة نظر الحزب الوطنى . أما الوفد فكانت تتبنى وجهة نظره صحف عديدة ، ومن أهمها « البلاغ » و « كوكب الشرق » و « المصرى » و « روز اليوسف » (١٦) . وبرزت الأقسام الوفدية الكبيرة : مكرم عبيد ، وعبد القادر حمزة ، وأحمد حافظ عوض ، وفاطمة اليوسف ، وعباس محمود العقاد ، ومحمد صبرى أبو علم ، ومحمود سليمان غنم ، ومحمد التابعى ، وأحمد نجيب الهلالى وغيرهم .

وقد اقتضى نجاح البورجوازية المصرية ( عن طريق تعبئة الطبقات الجماهيرية ) فى انتزاع جزء من السلطة من يد الاحتلال الأجنبى بصدور تصريح ٢٨ فبراير ، أن تنظم عملية الحكم بينها وبين الملكية من جهة ، وبينها وبين سواد الشعب من جهة أخرى ، وذلك عن طريق صياغة دستور ينظم

هذه الفواعد . وقد أقامت البورجوازية المصرية فوق أعمدة هذا الدستور مؤسسانها التشريعيه والسياسية التي أخذت تمارس من خلالها عملية الحكم . وادارة شئون البلاد واصدار التشريعات والقوانين . وكان مجلسا البرلمان . والحكومة أدوات البورجوازية لتحقيق وحماية مصالحها واسباغ الشرعية على تصرفاتها .

ونستطيع هنا أن نوضح كيف صاغت البورجوازية المصرية مواد الدستور بحيث تكفل تحقيق وتدعيم نفوذها وسيطرتها على السياسة والاقتصاد . فقد نصت المادة التاسعة على ان « للملكية حرمة » ، فلا ينزع من أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنها نعويضا عادلا » (١٧) . وبهذه المادة ضمنت هذه الطبقة الاحتفاظ بملكاتها الزراعية والتجارية والصناعية . وعدم المساس بها كمبدأ أساسى فى الدستور ، واصبح الدستور بذلك وسيلة لمناهضة الدعوات الاشتراكية التي تنادى بتأميم الخدمات العامة والصناعات التي تمس مصالح الجماهير .

وحماية للأساس الاقتصادى البورجوازي من غزو الفكر الاشتراكي ، عدلت المادتان ١٥ و ٢٠ فى أصل مشروع الدستور ، وهما الخاصتان بحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، لينص فيهما على اباحة انذار الصحف أو وقفها أو الغائها بالطريق الادارى، و اباحة اتخاذ أية تدابير ضد الاجتماعات العامة ، اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى (١٨) . وقد اعترفت المذكرة التفسيرية ، التي صدرت فى هذا الشأن ، بارتباط هذا التعديل بالحركة الاشتراكية والشيوعية التي كانت تجتاح البلاد فى ذلك الحين ، وجاء بها : « ان بعضا من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه على حملات تحمل على أساس الهيئة الاجتماعية ، كخطر الدعوة البلشفية الموجودة

الآن ، فانه يضطر جميع الحكومات الى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادئ المقررة بالدستور ، لأجل ضمان حرية أهل البلاد المسالمين والموالين للقانون ، (١٩) .

وحرصا على اقامة العقوبات في وجه الطبقات العمالية والفلاحية للوصول الى البرلمان ، اشترط فيمن يرشح نفسه للبرلمان أن يدفع مبلغا ماليا كبيرا عند الترشيح . ونلاحظ أن قانون الانتخاب رقم ١١ الصادر في عام ١٩٢٣ ، قد خلا من هذه المسألة (٢٠) . ولكن صدقنا باشا تداركها عند وضع دستوره المشهور عام ١٩٣٠ ، فصدر قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ ، متضمنا أن يدفع المرشح لمجلس النواب مبلغ ٥٠ جنيها ، أما المرشح لمجلس الشيوخ فيدفع ١٠٠ جنية (٢١) . ومع ذلك فلم يلبث قانون الانتخاب الصادر في عام ١٩٣٥ أن تصاعد بهذا المبلغ ، فاشترط فيمن يرشح نفسه لمجلس النواب أو الشيوخ أن يدفع مبلغ ١٥٠ جنيها (٢٢) . وواضح أن الهدف من هذا التأمين هو صد الطبقات الجماهيرية عن الاقتراب من مقاعد البرلمان ، على الرغم من أن نفقات المراكز الانتخابية الفادحة في ذلك العهد كانت كافية في حد ذاتها لتحقيق هذا الغرض .

وكان من الطبيعي أن ينعكس كل ذلك على التركيب الطبقي لممثلي الأمة في البرلمان . فيفضل ما كان يتمتع به أفراد الطبقة البورجوازية من نفوذ اقتصادي واجتماعي في الريف وفي المدن ، صار في وسعهم أن يدفعوا بأنفسهم وبأنصارهم الى البرلمان ، وأن يحتلوا كل ركن فيه . فقد لاحظ باير Baer « أن حوالي الثلاثين من العائلات الزراعية الكبيرة كان يمثلها واحد أو أكثر في أحد مجلسي البرلمان فيما بين عامي ١٩٤٢ و ١٩٥٢ . وكان معظم هؤلاء النواب يمثلون دوائر تقع فيها ملكياتهم الزراعية (٢٣) » .

وفي عام ١٩١٣ كتب « كتشتر » الى حكومته تقريره عن المالية والادارة في مصر والسودان ، وقد ضمنه وصفا للتركيب الطبقي للجمعية التشريعية الجديدة ، وكان على النحو الآتي :

٣٩	الملاك
٨	المحامون
٤	التجار
٣	العلماء والآباء الروحيون
(٢٤)١	المهندسون

ويمكن معرفة التركيب الطبقي لمجلس الشيوخ من الشروط التي قررها قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ والمرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٠ فيمن يكون عضوا في مجلس الشيوخ .

فقد نص على ضرورة أن ينتمى هذا العضو الى احدى الفئات الآتية وهي :

١ - الوزراء ، الممثلون السياسيون ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارو محكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها ، النواب ، نقباء المحامين ، موظفو الحكومة ممن هم في درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك ، سواء في كل ذلك الحاليون أو السابقون .

٢ - أمراء الأسرة المالكة ونسلاؤها بطريق التعيين لا الانتخاب ، كبار العلماء والرؤساء الروحيون ، الضباط المتقاعدون من رتبة لواء فصاعدا ، أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مرتين في النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها في العام ، المشتغلون بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة

ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه مصرى (٢٥) .

ويتضح العنايب البورجوازية لمجلس النواب فى الفترة السابقة على ثورة ٢٣ يوليو من القصة الطريفة الآتية : فى عام ١٩٤١ قدم النحاس باشا للملك فاروق شروطه لتأليف وزارة قومية . وكان أول هذه الشروط حل مجلس النواب القائم الذى يمثل أحزاب الأقلية . ولكن عبد العزيز فهمى باشا ، قطب الأحرار الدستوريين ، رفض هذا الشرط بحجة جريئة هى : - كما قال - أن مجلس النواب القائم يعتبر ممثلاً للبلاد تمام التمثيل ، « فأعضاؤه جميعاً من أعيان البلاد أو من الرجال المثقفين من أطباء ومحامين ومهندسين وغيرهم » . وهم على هذا النحو : « أخوة أو أولاد عم أو أنداد غيرهم ممن لم يكن لهم حظ فى الانتخابات سنة ١٩٣٨ ، ( يقصد الوفديين ) ، « وأنت إذا أخذت الموجودين واحداً واحداً ، فلا تخرج من المقارنة إلا صفر اليدين ، لتساويهم فى الكفاءة والمؤهلات » (٢٦) .

وقد صعقت جريدة الوفد المصرى لهذا التعليل الحطير من قطب الأحرار الدستوريين ، والعضو الكبير فى لجنة الثلاثين التى صاغت مشروع الدستور ، وصاحب الخطابات المفتوحة المشهورة الى الملك فؤاد اعتراضاً على تعديل الدستور ، فكتبت تقول : « إذا كان هذا كلام مواطن فى بلد له دستور وقانون انتخاب وتقاليد ديموقراطية ، فكيف يكون كلام النازى الجستابو أو الغابست ؟ » (٢٧) . على أن عبد العزيز فهمى باشا كان فى الحقيقة يقول بلفظ أخرى ، ان البرلمان القائم ، مثله فى ذلك مثل جميع البرلمانات ، ومنها البرلمانات الوفدية انما هو يمثل الطبقة البورجوازية بقسميها : الكبيرة والصغيرة .

## حواشي الفصل الأول

- (١) أنظر ريجين برنو : البورجوازية في شتى مراحلها ، تعريب أيعام الجندي من ١٨-٢٠ ( بيروت منشورات حمد ) ،  
Pirenne, H., Medieval Cities pp. 77, 117 - 126 (Princeton University Press 1925), The Cambridge Medieval History Vol. VI Chapter XV.
- (٢) عرف « إنجلترا » البورجوازية في ملاحظته على الطبعة الانجليزية عام ١٨٨٨ للمنشور الشيوعي بأنها « طبقة الرأسمالين المعاصرين مالكي وسائل الانتاج الذين يستخدمون العمل المساجور » ماركس وإنجلز : بيان الحزب الشيوعي من ٢٦ ( موسكو : دار التتقم ١٩٦٨ ) .
- (٣) فؤاد محمد شبل : الدستور السوفيتي ( رسالة جامعية ) من ٣٩ ( القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى الباني الحلبي ١٩٤٨ ) .
- (٤) ماركس وإنجلز : بيان الحزب الشيوعي من ٤٧ ، ٥١ .
- (٥) أنظر أحمد رشدي صصالج : كرومر في مصر من ٨٩ ( دار القرن العشرين للنشر بالقاهرة ) ، شهدى عطية الشافعي : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ من ٦٣ ، ٦٥ ( القاهرة - الدار المصرية للكتنب ١٩٥٧ ) ، نهضة الشعب المصري الشقيق ، ترجمسة إبراهيم الحطيب ( اسم المؤلف لم يرد ) من ٥ - ٧ ، الفجر الجديد في ١٠ يوليو ١٩٤٦ مقال بعنوان « من تاريخنا في نصف قرن » ، عدد ١٦ يوليو ١٩٤٥ وفيه يصف أحمد سعيد الطبقة البرجوازية بأنها « طبقة التجار وأصحاب المصالح » .
- (٦) أنظر على سبيل المثال ، مقال : م . ن . روى عن « الانقلاب السياسي في مصر في مجلة International Press Correspondance وكذا مقال : ج . ب . ( القدس ) عن « فوز سعد زعلول في الانتخابات » ، ثم مقال بعنوان : « وفاة سيمه زغلول وأهميتها بالنسبة لمصر » في نفس المجلة . وقد أعادت مجلة الطلعة نشر هذه المقالات في عددها الصادر في مارس ١٩٦٩ .
- (٧) إبراهيم عامر : ثورة مصر القومية من ٤٣ - ٤٤ ( دار التتسيم ١٩٥٧ ) ، الأرض والفلاح من ١٥ - ١٧ ، ٢٨ - ٢٩ ( مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٥٨ ) ، النساء في أول فبراير ١٩٥٧ نقلا عن المصدر الأخير .
- (٨) Lutsky, V., Modern History of the Arab Countries p. 162 (Moscow; Progress Publishers 1969).



(٩) أنظر للمؤلف : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ ص ٣٦ ( دار الكاتب  
العلمي ١٩٦٨ ) .

(١٠) زكريا مهران باشا : رملاني أصحاب الملايين ، مقال بمجلة الاتيين في ١٣ أكتوبر  
١٩٤١ ، وهو يذكر أن البدر اوى باشا كان يختلف عن أحمد عمرو باشا في أنه لم يكن يعرف  
تأجير الأرض ، وإنما يستأجر الأرض التي يجاور أرضه ( أنظر مريت غالي : الإصلاح الزراعي  
ص ٤ ) .

(١١) دكتور يوسف نجاس : الفلاح ض ٩٦ - ١١٣ .

C.M.H Vol 6 p. 511, Pirenne, op. cit pp. 117. 118 (١٢)

ماركس واجلز : البيان الشيوعي ص ٣٨ ، مصطفى أعا وسامي سلام : تطور المجتمع ص ١٧ .

(١٣) محمد رشيد رضا : تاريخ الامام الشيخ محمد عبده ج ١ ص ١٨٦ ، ٢٣٧ - ٢٣٨

(١٤) نفس المصدر .

(١٥) الدكتور ابراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية وأثرها في النهضة السياسية  
والاجتماعية ص ١٥٩ ( القاهرة : مطبعة التوكل ١٩٤٠ ) .

(١٦) نفس المصدر ص ٢٠٦ - ٢٠٩ .

(١٧) مجلس الشيوخ : المرجع المذكور ص ٦ .

(١٨) نفس المصدر ص ٧ .

(١٩) مذكرة أحمد باشا ذو الفقار وزير الحفانية عن الدستور المصري ( البرت شقير :  
الدستور المصري ، وأحكام النيابي في مصر ، وتاريخ ذلك من سنة ١٨٦٦ الى الآن ، ص ٥٨ -  
٦٦ ) ، انظر أيضا مقالات محمود عزمي في نقد الدستور المصري المنشورة في جريدة الأهرام  
من ٢٣ الى ٢٨ ابريل ١٩٢٣ ) .

(٢٠) قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ( انظر البرت شقير : المرجع المذكور ) .

(٢١) الدستور المصري وقانون الانتخاب ، ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ص ٨١ ، ٨٩ ( المطبعة

الأميرية ببولاق ١٩٣٠ ) .

(٢٢) مرسوم رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ بقانون الانتخاب ( مجلس الشيوخ : المرجع المذكور

ص ٤٠ ، ٤٩ ) .

Baer, A History of Landownership in Egypt 1800 - 1953pp. (٢٣)  
142 - 144 (Oxford University Pres 1962).

(٢٤) فيكونت كنيشر : تقرير عن المسالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان

سنة ١٩١٣ ص ٧ ( القاهرة : مطبعة المقطم ١٩١٤ ) .

(٢٥) مجلس الشيوخ : المرجع المذكور ص ٤٨ ، البرت شقير : المرجع المذكور ص

٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢٦) الأهرام في ٥ مايو ١٩٤١ .

(٢٧) الوفد المصري ٦ مايو ١٩٤١ .



الفصل الثاني  
البورجوازية المصريّة  
قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م



## الفصل الثاني

البورجوازية المصرية

قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

بعد أن عالجنا في الفصل السابق بعض القضايا النظرية والتاريخية المتعلقة بالبورجوازية المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو . نعالج في هذا الفصل الجانب الديالكتيكي من حياة هذه البورجوازية ، ونعنى به المتناقضات التي حكمت نموها وتطورها ، والتي كانت تمثل بالنسبة لها قانون الحركة والصراع ، وهذه المتناقضات هي :

- ١ - التناقض بينها وبين القوى الاحتكارية الأجنبية .
- ٢ - التناقض بينها وبين جماهير السمال والفلاحين .
- ٣ - التناقض بين أجنحتها المختلفة ، وخاصة بين جناحيها الزراعي والصناعي .

وبالنسبة للتناقض الأول ، فقد اتخذت السيطرة الأجنبية على البلاد منذ منتصف القرن التاسع عشر المظاهر الآتية :

**أولاً :** تكبيل البلاد بالديون في عهدى سعيد وإسماعيل ، على النحو الذى أدى الى تدخل الدول الأوروبية فى شئون مصر الداخلية ، واستمرار هذه الرقابة الدولية ممثلة فى صندوق الدين ، الذى كان مراقبا للإيرادات وقابضاً على توجيه سياسة الضرائب العقارية ، ومتصلاً بالميزانية اتصالاً وثيقاً ، وحارساً على الدولة يراقب تنفيذ الاتفاقات والمراسيم والبروتوكول والفرمانات ، وباختصار كان له حق التشريع والقضاء مابقى الدين العام (١) .

**ثانيا :** تملك الاراضى الزراعية فى مصر ، حى كان متوسط ما يملكه الاجنبى من الأراضى ٧٨٩٧ من الفسدادين ، معادل ٢٣٤ من الفسدادين لمتوسط ما يملكه مصرى ، وحنى كادت مساحه الاراضى المملوكة للأجانب تصل الى نصف الاراضى المصرىة فى بعض الأزمات المسالية .

**ثالثا :** السيطرة على ميادين الصنعه والتجارة والمسال . فقد كانت غالبية المشروعات الصناعيه والتجارية المتوسطة والكبيرة ملكا لرؤس الأموال الأجنبية حى بلغ نصيب هذه الأموال فى الشركات السابق تكوينها على عام ١٩٣٣ مبلغ ٦٠٧٣٣٧٥١ ج م ، مقابل ٦٠٠٦٦٣٥ ج م لرؤس الأموال المصرىة . وكانت هذه الشركات تحتكر المرائق العامة ذات الصفة العامة المتصلة بحياة الجماهير وصحتها ومعاشها ، كالنور والماء وملح الطعام ووسائل النقل .

**رابعا :** احتلال الوظائف الرئيسية فى الحكومة وفى الشركات التجارية والصناعية . فمن يسان لتوزيع الوظائف فى الوزارات فى سنى ١٩٠٥ ، ١٩١٠ ، ١٩١٤ ، ١٩٢٠ ، تبين أن المصرىين كانوا يشغلون من الوظائف الصغيرة نحو ثلثى ما كان راتبه يختلف من ٢٤٠ الى ٤٩٩ جنيها مصرىيا . وينحط نصيبهم عن الثلث قليلا فى الوظائف التى تختلف رواتبها من ٥٠٠ الى ٧٩٩ جنيها . أما الوظائف الكبيرة ، فان نصيب المصرىين منها لا يبلغ الربع (٢) . وكان الأمر على نحو أشد من ذلك بكثير فى الشركات التجارية التى كادت تكون قاصرة على الأجانب .

**خامسا :** الامتيازات الأجنبية . وكانت هذه الامتيازات تمثل داخل البلاد تفرقة عنصرية لحساب العناصر الأجنبية لا تقبل خطرا عن التفرقة العنصرية فى بعض البلاد الأفريقية . فقد هيات لهذه العناصر ظروفنا ومناخا لممارسة نشاطها الاقتصادى على حساب العناصر الوطنية لم يكن ليتوفر لها

في بلادها ذاتها . ويكفى أنها لم تكن تدفع أية ضرائب عن نشاطها التجارى والصناعى .

سادسا : الاحتلال العسكرى البريطانى بما كان يمثله من قيد على تقدم البلاد السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

هذه هى أهم مظاهر السيطرة الأجنبية على البلاد فى تلك الفترة . ولما كانت هذه السيطرة تتناقض تناقضا أساسيا مع مصالح الطبقة البورجوازية التى كانت تشعر بأن وضعها الاجتماعى والاقتصادى يقتضى انتقال هذه السيطرة الى يدها ، فمن هنا نشأ الصراع بين القوتين ، ليتخذ أشكالا سياسية واقتصادية ، راحت تنتقل من صراع صامت الى صراع ناطق بل الى ثورة وثورات ، أخذت تدفع بالأوضاع الاقتصادية والسياسية فى البلاد الى مستويات جديدة .

ولقد أوضحت فى الفصل الماضى كيف نظمت البورجوازية المصرية صفوفها منذ أواخر عهد اسماعيل بتكوين الجمعيات والأحزاب السياسية ، وانشاء أجهزة الاعلام اللازمة لتعبئة الطبقات الأخرى ، ورفع شعارات الحرية والاستقلال وسيادة الأمة التى هى مصدر السلطات . ومنذ ذلك الحين أخذ التحرر الاقتصادى يسير فى ركاب التحرر السياسى ، وأخذت القبضة الاقتصادية الأجنبية على البلاد تتراخى مع اشتداد القبضة الوطنية .

وتكشف الاحصائيات كيف كانت السيطرة الأجنبية تتراجع أمام زحف المد القومى المتقدم . ففي الفترة من سنة ١٩٠١ الى سنة ١٩١٠ كانت مساحة الأراض المملوكة للأجانب قد بلغت أقصى اتساعها بارتفاع مساحتها من ٥٥٤ر٤٠٩ فداناً الى ٧٢٠ر٢٣٠ فداناً ، وكان من المتوقع أن تتزايد هذه المساحة فى السنوات التالية ، ولكن ارتفاع موجة المداء للإنجليز بعد حادث

دنشواى وبلوغ هذه الوجه اقصى ارتفاعها بحادث مقتل بطرس غالى باشا ،  
قد أدى الى هبوط عزيمه الاجانب فى شراء اراضى اخرى ، فلم نظراً ايه زيده  
تذكر على هذه المساحه فى الفترة التاليه من ١٩١٠ الى ١٩١٧ (٢) .

وفى الفترة من ١٩١٧ الى ١٩٣٠ ، ونحت ناثير المد القومى انذى كانت  
تركبه القيادات البورجوازيه فى نوره ١٩١٩ ، وما تلاها من الاضطرابات  
السياسيه اعتيفه على طول العشرينات ، أخذت مساحه الاراضى الزراعيه  
المملوكه للاجانب تتناقص تناقصا سريعا . فقد انخفضت هذه المساحه من  
٧١٣١٠٥ من الاقدنه الى ٢٨٠٢٦١ فدانا ، اى بما يقرب من ٢٨ فى المائه .  
ونقص عدد الملاك الاجانب فى الوقت نفسه من ٨٢٤٢ الى ٦١٧٢ اجنبيا ، اى  
بما يقرب من ٢٥ فى المائه . بينما زاد عدد الملاك المصريين فى الفترة نفسها  
من ١٠٣٨٠٣ الى ٢٠٤١٦٩ ، وزادت مساحه ما يملكونه من  
٤٠٥٠٣٧٧٣ فدانا الى ٣٠٩٧٨٩٠٩ فدانا (٤) .

وفى الفترة التى واكبت ابرام معاهده ١٩٣٦ واتفاقيه الغاء الامتيازات  
للأجنبية عام ١٩٣٧ ، هبطت مساحه الاراضى المملوكه للاجانب هبوطا كبيرا .  
وكان مكرم عبيد باشا ، فى بداية هذه الفترة ، قد شن هجوما شديدا على  
تملك الاجانب للاراضى الزراعيه ، وذلك فى خطابه عن الميزانية عام ١٩٣٦ .  
فقد أبرز الفارق بين متوسط ما يملكه المصرى فى بلاده ومتوسط ما يملكه  
الاجنبى ( ٢٣٤ فدانا : ٧٨٩٧ فدانا ) ، كما أبرز أثر الديون العقارية  
التي تجثم على ملاك الاراضى ، وقال : « واذا استمرت الأحوال على هذا  
النسوال ، لأصبحنا واذا بالفقير فى مصر اجير للغنى ، والغنى اجير  
للأجنبى » (٥) . وقد علت من بعد تلك الصيحه صيحات اخرى اطلقتها  
البورجوازيه المصرية تدعو الى استخدام التشريع المصرى لحرمان الاجانب من  
تملك الاراضى الزراعيه . وكان لذلك كل التأثير ، فقد انخفضت مساحه



الأراضي المملوكة للأجانب في نفس العام والعام التالي بمقدار ٧٠,٠٠٠ فدان . ثم أخذ الانخفاض يتوالى باستمرار منذ عام ١٩٣٨ (٦) .

وفي الفترة من ١٩٤٣ الى ١٩٥١ أخذ معدل انخفاض مساحة الأراضي المملوكة للأجانب يتزايد باستمرار ، حتى وصل الى ١٧٢٣٦٨ فداناً في خلال الأعوام السبعة المذكورة ، بينما نقص عدد الملاك الأجانب ١٦٠٤ مالكا في نفس السنوات .

وفي عام ١٩٥١ وجهت البورجوازية المصرية ضربتها الكبرى الى العناصر الأجنبية ، حين أصدرت القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ « بمنع غير المصريين من تملك الأراضي الزراعية في المملكة المصرية » . وقد نص على أنه « يحظر على غير المصريين ، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين ، اكتساب ملكية الأراضي الزراعية والأراضي القابلة للزراعة والأراضي الصحراوية بالمملكة المصرية » . الخ (٧) .

على هذا النحو كانت البورجوازية تنقل الى يدها تلك الوسيلة الهامة من وسائل الانتاج التي كانت في يد الأجانب ، وهي الأرض . وفي تلك الأثناء كانت تقوم بعمل هام آخر ، هو فك الدين الذي كان يكبل البلاد من أيام سعيد واسماعيل . وكانت فكرة شراء هذا الدين تبدو منذ أوائل هذا القرن الفكرة المثلى للتخلص من السيطرة المسالية والسياسية ، قياسا على ما فعلته بعض الدول الأوروبية ( إيطاليا ) . وقد أثرت هذه المسألة في المؤتمر المصري الأول الذي عقد عام ١٩١١ . ففي خطاب الدكتور يوسف نحاس أمام المؤتمر الذي كان يمثل أكبر تجمع بورجوازي شهدته البلاد الى ذلك الحين ، ناقش الصلة بين الاحتلال المسالي والاحتلال العسكري ، وقال : « في اليوم الذي لا تكون فيه أوروبا دائنة لنا ، هل يكون لهذا الاشراف والقول الفصل ( من جانب الدول ) من مسوغ ؟ بل هل يكون للاحتلال

نفسه من حجة جديدة يدلى بها لإطالة أمده ؟ ، ثم استشهد بإيطاليا ، التي كان أول ما فعلته بمجرد تكوين وحدتها أنها اشترت دينها لتخلص من كابوس التدخل الأجنبي ، ، وقال : « من منا فكر مرة واحدة في حياته أن يشتري شيئا من دين الحكومة ؟ كم تحت أيدينا من سهام الدين الموحد الذي نهالك عليه الأوروبيون لما يرونه بحق أنه من أرقى مرتبة الأوراق المالية ذات الربح الوفير ؟ » (٨) .

على أن مساندة الدين العام كانت في الحقيقة نحتوى على وجهين : الوجه الأول ، وهو الدين نفسه . والوجه الثاني ، وهو الإدارة التي كانت تمارس بها الدول اشرافها وسيطرتها على المالية المصرية ، وهو صندوق الدين . وقد تمت تصفية صندوق الدين أولا في أعقاب إبرام اتفاقية إلغاء الامتيازات الأجنبية ، فقد دخلت الحكومة المصرية في مفاوضات مع الدول حول هذه المسألة ، وانتهت بإلغاء صندوق الدين عام ١٩٤٠ .

أما بالنسبة للدين نفسه ، فقد تمت تصفيته بعملية مالية تعتبر في نظر البعض (٩) « من أضخم العمليات المالية في تاريخ مصر الحديث » ، وذلك حين أصدرت حكومة الوفد في عام ١٩٤٣ مشروع القرض الوطني ، لتسديد جزء من الدين وتحويل الباقي منه الى دين أخف حملا . وقد صدر القرض على ثلاثة أنواع : طويل ومتوسط وقصير الأجل ، وبلغت قيمة القرضين الطويل والمتوسط الأجل معا ٣٢ مليونا من الجنيهات ، بينما بلغت قيمة القرض القصير الأجل ٨ ملايين من الجنيهات . وقد برهنت البورجوازية المصرية على نضجها ووعيها الاقتصادي حين عرضت القروض للاكتتابات في أوقات متعاقبة ابتداء من نوفمبر ١٩٤٣ ، فغطيت المبالغ المطلوبة خلال أيام ، قلائل ، وقضى بذلك على آخر أثر من آثار التدخل الأجنبي (١٠) .

في ذلك الحين كان النضال من أجل الوظائف يحتل الجانب الأكبر من اهتمام العناصر البورجوازية المتتفة . وقد مر هذا النضال بمرحلتين :

المرحلة الاولى : وكانت تستهدف وظائف الدولة .

والمرحلة الثانية : وكانت تستهدف وظائف الشركات الأجنبية .

وبالنسبة لوظائف الدولة ، فإن هدف البورجوازية المصرية من الحصول عليها لم يكن اقتصاديا فحسب ، وإنما كان سياسيا أيضا . ذلك أن سياسة الاحتلال في ادارة أجهزة الدولة بواسطة العناصر الانجليزية والأجنبية التابعة له لم تكن متبنقة فقط من مجرد التعصب لهذه العناصر ورعاية مصالحها ، وإنما كان الغرض الأساسي هو السيطرة على شئون البلاد عن طريق المناصب . ومن أجل ذلك اتبع الاحتلال سياسته المعروفة في التعليم والتي كانت تستهدف عرقلة تخريج كفاءات هامة تتولى ادارة البلاد . وهذا هو السبب في مساندة البورجوازية المصرية الكبيرة لفكرة انشاء جامعة أهلية حتى تتوفر المادة الوطنية لشغل الوظائف العليا وافساد حجة الانجليز في شغلها بالأجانب .

وقد حققت البورجوازية المصرية أملها في الاستيلاء على وظائف الدولة بعد تصريح ٢٨ فبراير وقيام الحكم النيابي . فأخذت وزارة تروت باشا في اجلال الموظفين المصريين محل الموظفين الأجانب(١١) ، واشتد ذلك في عهد سعد زغاول حتى استحق غضب اللورد لويد الذي كتب يقول : ان ذلك قد تم على حساب كفاءة الادارة(١٢) . وقد أجهزت معاهدة ١٩٣٦ على البقيسة الباقية من الموظفين الأجانب ، لأنها حققت سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصري ، والغاء وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له ، وكذلك الغاء ادارة الأمن الأوروبية ، وخروج العنصر الأوروبي من البوليس ، واطلاق حرية الحكومة في الاستغناء عن المستشارين القضائي والمالي(١٣) .

أما الهدف الثانى ، وهو وظائف الشركات الأجنبية ، فكانت تحول دون تحقيقه استعمال الشركات الأجنبية لغاتها الخاصة فى حساباتها ومعاملاتها . وكانت مواد الدستور تعطى لهذه الشركات الحق فى ذلك . فقد نصت المادة ١٦ من الدستور على انه « لا يسوغ تقييد حرية أحد فى استعماله أية لغة أراد فى المعاملات الخاصة أو التجارية أو فى الأمور الدينية أو فى الصحف والمطبوعات أيا كان نوعها أو فى الاجتماعات العامة » (١٤) .

ولقد كان الحل الذى جاهر به الائتلاف لتجنتسيا لمنع أبواب الشركات الأجنبية أمام العنصر الوطنى هو استخدام التشريع المصرى فى اجبار هذه الشركات على استعمال اللغة العربية الى جانب اللغات الأجنبية ، وفى حملها على تشغيل نسبة معينة من وظائفها بالمصريين . على ان ذلك لم يتيسر تحقيقه الا بعد الغاء الامتيازات الأجنبية . فتتحقق المطلب الأول على يد حكومة الوفد حين أصدرت القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ بوجوب استعمال اللغة العربية فى علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة ومصالحها (١٥) . أما المطلب الثانى ، فقد تحقق فى سنة ١٩٤٧ بإصدار القانون رقم ١٣٨ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ، وقد أوجبت المادة الخامسة منه « ألا يقل عدد المصريين المستخدمين فى الشركات المساهمة عن ٧٥ فى المائة من مجموع المستخدمين ، ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتببات عن ٦٥ فى المائة من مجموع الأجور والمرتبات التى تدفعها الشركة » (١٦) .

فى تلك الأثناء كان الجناح الرأسمالى من البورجوازية المصرية يمارس دوره التاريخى فى انتزاع السيطرة الاقتصادية من العناصر الأجنبية . ولكن نضال هذا الجناح لتحقيق هذا الهدف لم يتم بالشكل القاطع والحاسم الذى اتسم به نضال بعض أجنحة البورجوازية الأخرى فى مجالات أخرى . ذلك أن ميدان المال والتجارة والصناعة كان ميدانا معقدا لا يستطيع البورجوازية

المصرية أن تتقدم فيه وحدها دون التعاون مع العناصر الأجنبية . فضلا عن أن البلاد كانت فى حاجة الى رؤوس الأموال الأجنبية لإقامة قاعدة اقتصادية متقدمة - ومن هنا فإن نضال الرأسمالية المصرية للنزول الى السوق والسيطرة عليه كان نضالا معقدا تتشابك فيه المصالح الاقتصادية الوطنية مع المصالح الأجنبية .

وخير دليل على ذلك أن جماعة بنك مصر التى كانت تهدف الى إقامة صناعة قومية خالصة ، لم تلبث أن اضطرت الى التعاون مع رأس المال الأجنبى فى ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٣٠ . وكانت أول شركة أسستها هذه الجماعة بالاشتراك مع رأس المال الأجنبى هى « شركة مصر لتصدير الأقطان » ، وقد أسستها مع جماعة « هوجو لنديمان » فى عام ١٩٣٠ . وسرعان ما تبعتها شركات أخرى مشتركة على مدى الثلاثينيات والأربعينات (١٧) .

وفى عام ١٩٢٩ قررت الحكومة المصرية الأخذ بنظام التعريفات الحامية للصناعات الأهلية ، وبدأ العمل بها فى عهد حكومة الوفد سنة ١٩٣٠ . وقد اتخذ هذا القرار خاصة تحت الحاح اتحاد الصناعات الذى كانت تشترك فيه الرأسمالية المصرية مع الرأسمالية الأجنبية . وقد دفع هذا إبراهيم عامر الى اتخاذ موقف خاص من تقرير النظام الجمركى الجديد . فقد رأى أن تفسير هذا التعديل على أنه مطلب وسياسة الرأسمالية القومية يعتبر تفسيراً خاطئاً من أساسه ، لأسباب عديدة - كما قال - أهمها :

**أولاً :** ان اتحاد الصناعات لم يكن يمثل الرأسمالية المصرية القومية ، وإنما كان يمثل الرأسمالية الاحتكارية والاستعمارية وشركائها الصغار من الرأسماليين .

**ثانياً :** ان مطالب اتحاد الصناعات لم تكن ذات طابع صناعى ، ولكنها

مطالب تجارية الهدف ، ترمى - أساسا - الى حماية السيطرة الاقتصادية البريطانية على السوق المصرية ، اذ كانت بريطانيا مهددة منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى بخطر المنافسة المتزايدة من جانب الدول الاستعمارية الأخرى ، وخاصة اليابان والمانيا ، كما اقتضت الازمة الاقتصادية العالمية ان تتسك بريطانيا تمسكا شديدا بما فى يدها من السيطرة (١٨) .

ومع التسليم بوجاهة هذه الاعتراضات ، الا أنها لا يجب أن تحجب هذه الحقيقة الهامة ، وهى أن فرض التعريفات الجمركية الحامية هو لمصلحة الصناعات الأهلية دون ريب ، وليس فى مصلحة الاحتكارات الأجنبية . وخير دليل على ذلك أن سياسة الاحتكارات الأجنبية طوال القرن التاسع عشر كانت تعمل على فرض حرية التجارة عن طريق المعاهدات التجارية ( معاهدة بلطا ليمان ١٨٣٨ ) بين إنجلترا وتركيا ثم مع باقى الدول ، ومعاهدة ١٨٦١ بين الدولتين ثم مع باقى الدول أيضا والتي أكدت المساعدة السابقة ، ثم الاتفاقات التجارية الأخرى . وكانت هذه المعاهدات والاتفاقات التجارية أحد الأسباب الهامة فى تدهور الصناعة القومية فى مصر منذ أواخر عهد محمد على .

ولقد اتفقت جمهرة الاقتصاديين المصريين على أن النهضة الصناعية المصرية بالمعنى الصحيح لم تبدأ الا بتقرير النظام الجمركى الجديد . بل ان الدكتور جمال الدين سعيد يعتبر هذه التعريفية بداية « التحول الحقيقى من مرحلة المجتمع الاقطاعى الى مجتمع رأسمالى اقطاعى » ، فهو يقول : « وقد يرى البعض أن فترة التحول تبدأ بالحرب العالمية الاولى ، وفريق آخر يرى أنها تبدأ بعام ١٩٢١ . ولكن فى اعتقادى أن ١٩٣٠ شهد التحول الحقيقى من مرحلة المجتمع الاقطاعى الى مجتمع رأسمالى اقطاعى ، لأن الجهسود الاولى للتصنيع لجماعة بنك مصر كادت تتمثل لولا أن أتت التعريفية الجمركية

كوجدتها . فالتعريف الجمركية منحت الصناعة الناشئة الحماية فى الأسواق الداخلية ضد منافسه الواردات الأجنبية . . . وأدت الى تغيير فى الميزة النسبية ، اذ زادت من انتاجية رأس المال المستثمر فى الصناعة وساوت فى الفرصة بين الاستثمار فى الزراعة والصناعة ، وبددت الخوف الذى كان يساور فئة المنظمين من ناحيتها ، (١٩) .

وعلى كل حال ، فان موقف اتحاد الصناعات من التعريف الحماية يثير قضية هامة هى موقف « الرأسمالية الأجنبية المستوطنة فى مصر » ، ودورها فى بناء الصناعة الوطنية . فمن الأمور التى نسترعى الانباه ، ان لجنة التجارة والصناعة التى ألفتها الحكومة عام ١٩١٦ ، والتى ظل تقريرها يعتبر دستوراً للبورجوازية الصناعية والتجارية فى مصر لأمده طويل ، انما تألفت من عناصر وطنية وأجنبية و متمصرة . ففسد ترأس هذه اللجنة اسماعيل صدقى باشا ، وكان من أعضائها يوسف أصلان قطلاوى باشا وأمين يحيى باشا ومحمد طلعت حرب باشا والمستر مردوخ وهنرى نوس بك والمستر كريبج والمسيو بورجوا والمستر سدنى ويلز والمستر تويلفز (٢٠) .

فالى أى حد يمكن اعتبار الرأسمالية الأجنبية المستوطنة فى مصر ضالعة مع الرأسمالية المصرية ، والى أى حد يمكن اعتبارها ضالعة مع الرأسمالية الاحتكارية العالمية ؟ وبمعنى آخر هل يمكن القول ان الرأسمالية الأجنبية المستوطنة فى مصر قد قطعت الجبل السرى بينها وبين وطنها فى الخارج ؟

ان هنالك نقطة هامة نثيرها فى الإجابة على هذا السؤال ، هى ان العناصر الأجنبية التى كانت تعيش فى مصر فى تلك الفترة كانت تعيش تحت نفس الاحساس الذى تعيش تحته الأقلية البيضاء فى روديسيا وغيرها

من بلاد التفرقة العنصرية ، وهو أنها صاحبة البلاد . وكان أهم الأسباب  
فى نشأة هذا الشعور - الى جانب حماية الاحتلال البريطانى - هو وجود  
الامتيازات الأجنبية التى هيات لهذه العناصر أفضل ظروف يمكن أن  
تعيشها ، فالى جانب أنها كانت معفاة من الضرائب على أنواعها ، فلم تكن  
تخضع لقوانين البلاد بل لقوانين بلادها ، وفى الوقت نفسه كانت سلطات  
الاحتلال تعترف بمصالحها ، وقد بلغ من قوة هذا الاعتراف ما وصف به  
اللورد ملتر قوة مركز هذه الطبقة فى مصر ، فقد قال : « ليس فى الشرق  
بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الأوروبيون ويتمتعون بمزايا خصوصية ،  
ويحتلون مراكز مهمة فى التجارة والتعليم والصناعات العلمية والأدبية  
والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة أيضا . ثم ان المدن المصرية الكبيرة ،  
ولا سيما الاسكندرية ، أصبحت مدنا أوروبية من وجوه كثيرة ، وستظل  
بلادا دولية على الدوام بمعنى ما . فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلا  
ما لم يراع فيه ضمان المصالح الأوروبية العظيمة الحصينة فى وادى  
النيل » (٢١) .

فهل كانت الرأسمالية الأجنبية المستوطنة فى مصر تنصرف من هذا  
المنطلق ؟ وهل أخذت مصالحها فى مصر شكلا يتناقض مع مصالح الرأسمالية  
الاحتكارية العالمية ، حتى أصبحت تلج فى ايجاد تعريفات جمركية حامية  
لصناعاتها فى مصر ؟ .

على كل حال ، فعل الرغم من أن نصيب الرأسمالية الأجنبية فى  
النشاط الصناعى والتجارى والمالى قبل فرض التعريفات الجمركية الجديدة  
كان يمثل نصيب الأسد ، الا أن هذا النصيب لم يلبث أن أخذ يتضاءل بعد  
فرض هذه التعريفات . وفى الوقت نفسه أخذ نصيب العناصر الوطنية  
يتزايد ، خصوصا بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية إلغاء الامتيازات الأجنبية .



فقد كانت نسبة رهوس الأموال المصرية فى الشركات التى يرجع تكوينها الى ما قبل سنة ١٩٣٣ ، يعادل ٩٪ فقط مقابل ٩١٪ للعناصر الأجنبية ، فارتفعت هذه النسبة فى الشركات المؤسسه من عام ١٩٣٤ الى ١٩٣٩ الى ما يعادل ٤٧٪ من مجموع رهوس الأموال ، ثم قفزت مرة اخرى فى الشركات المؤسسه من عام ١٩٤٠ الى ١٩٤٥ حيث بلغت نسبتها ٦٦٪ مقابل ٣٤٪ لرهوس الأموال الأجنبية ، ثم قفزت قفزة ثالثة فى الشركات المؤسسه من عام ١٩٤٦ الى ١٩٤٨ ، حيث بلغت ٨٤٪ مقابل ١٦٪ للاستثمارات الأجنبية ، وبذلك أصبح حوالى ٤٠٪ من مجموع رهوس أموال الشركات فى مصر فى يد البورجوازية المصرية ، بعد أن كانت هذه النسبة فى حكم العدم قبل ثورة ١٩١٩ . واذا علم أن جزءا ليس بالقليل من أسهم وسندات الشركات القديمة قد انتقل الى أيدٍ مصرية ، كشركة السكر ، وشركة البوسنة الحديدية ، وشركة سكة حديد الدلتا، وغيرها ، فإن النسبة ترتفع الى أكثر من ٤٠٪ (٢٢) - على كل حال ، فبينما كانت البورجوازية المصرية تشق طريقها على حساب السيطرة الأجنبية السياسية والاقتصادية ، كان هناك تناقض آخر ينشأ ويزداد حدة بين مصالحها ومصالح الطبقات الجماهيرية المكونة من العمال والفلاحين . وفى المرحلة الأولى لصراع البورجوازية ، حين كانت السيطرة الأجنبية والاستغلال الاستعماري يشملان جميع طبقات الشعب ويؤثران تأثيرا سيئا على مصالحه ، كانت البورجوازية الكبيرة تستطيع أن تجذب اليها تأييد وولاء الطبقات الشعبية للنضال معها تحت شعار التحرر الوطنى . ولكن فى المرحلة الثانية ، حين أخذت السيطرة البورجوازية تحل شيئا فشيئا محل السيطرة الأجنبية ، وحين أخذت مقام الاستقلال تذهب الى جيوب البورجوازيين ، بدأت معالم التناقض بين المصالح البورجوازية والمصالح الجماهيرية تبرز وتزداد وضوحا من خلف شعارات الاستقلال

والتحرر الوطنى ، واخذ القانون الجدى الذى كان يحكم العلاقة بين البورجوازية المصرية وعدوتها الأجنبية ، يحكم بدوره العلاقة بينها وبين الجماهير الشعبية . وكما أخذت السيطرة الأجنبية تتراجع وتنحسر تحت ضغط زحف البورجوازية المنقسم ، فكذلك أخذت سيطرة البورجوازية المصرية السياسية والاقتصادية تتراجع وتنحسر تحت ضغط نضال الطبقات الجماهيرية ، فأصيب جناحها الزراعى بأول ضربة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ، ثم سقط جناحها الرأسمالى تحت قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ، وأخذت جماهير العمال والفلاحين تبرز على المسرح السياسى لتحتل مكانها المتكافىء مع حجمها ووزنها فى تحالف قوى الشعب العاملة .

ويتمثل التناقض الأساسى بين البورجوازية المصرية والطبقة الفلاحية قبل ثورة ٢٣ يوليو فى سوء توزيع الملكية . وفى الوقت الذى كانت فيه ملكيات الطبقة الفلاحية تتفتت وتتضاءل باستمرار بحكم الارث وزيادة السكان وانعدام المدخرات ، حتى لم تكف تخرج بأصحابها عن طبقة الفعلة والعمال الزراعيين ، وفى الوقت الذى كانت الأقسام السفلى من البورجوازية الزراعية الصغيرة تسقط الى صفوف الفلاحين تحت العوامل السالفة الذكر ، كانت الملكيات الكبيرة تتركز فى أيدي كبار الملاك بحكم وفرة المدخرات التى كانت تعوض عامل الارث ، وبحكم ضخامة الاستثمارات . وفى عام ١٨٩٤ ، كانت نسبة هؤلاء الملاك الصغار لمجموع الملاك ٧٧.٦٪ ومعدل نصيب الفرد منهم ١.٨ فداناً فزادت النسبة فى عام ١٩١٤ الى ٧.٩٠ ونقص معدل نصيب الفرد الى ١.٠ فدان . وفى عام ١٩٥٢ زادت النسبة الى ٩٤.٣٪ بينما نقص معدل نصيب الفرد الى ٠.٨٪ من الفدان .

أما بالنسبة للبورجوازية الكبيرة ، فإن الأمر كان على العكس ، أى أن عددهم كان يقل بينما كان نصيب الفرد منهم من الأرض يزداد . وفى عام

١٨٩٤ كانت نسبة من يملكون أكثر من ٥٠ فداناً لمجموع الملاك تناهت ١٧٪  
وتبلغ مساحة ما يملكونه ٤٢٥٪ ومعدل نصيب الفرد منهم ١٧٨ فداناً ،  
فانقصت نسبة عدد الملاك الى ٤-٪ وبلغت نسبة مساحة ملكياتهم ٣٤٢٪  
وأصبح معدل نصيب الفرد منهم ١٨٥ فداناً ، على الرغم من عوامل الارث  
وغيرها (٢٣) .

فاذا أضفنا الى عامل سوء توزيع الملكية عاملين آخرين هما : الارتفاع  
المضطرد فى سعر الأرض ، والزيادة المستمرة فى ايجار الفدان ، بآثارهما  
القائلة على حياة الفلاح ، واذا أضفنا الى ملايين الفلاحين من المراتب السفلى  
وعائلاتهم ، ملايين العمال الزراعيين الذين يعيشون دون مستوى الكفاف  
وعائلاتهم ، لا تضح لنا كيف كانت حركة الاستقطاب التاريخية تسرع خطاها  
فى المجتمع الزراعى المصرى قبل الثورة .

فى ذلك الحين كان الدور النضالى للطبقة الفلاحية محدودا بحكم تشتت  
أفرادها وتخلفهم الفكرى الشديد ، وبحكم معتقداتهم الاستسلامية ، الأمر  
الذى لم يكن يسمح بوجود مؤسسات نضالية لهم توحد صفوفهم وتوجه  
حركتهم فى مسارها الصحيح ، فاقصر الأمر على بعض الفورات أو الهبات  
الوقتية ضد القوى الامبريالية والاستغلالية ، كما حدث على طول عهد  
الاحتلال وفى بهوت وكفور نجم ضد كبار الملاك عام ١٩٥١ .

على أن الأمر كان على العكس من ذلك تماما بالنسبة للطبقة  
البروليتارية ، فقد استطاعت هذه الطبقة من خلال مؤسساتها النضالية أن  
تنتزع كثيرا من الحقوق فى مجال اصابات العمال ، وفى مجالات سوء  
استخدام الأحداث والنساء فى الصناعة ، والتعويض عن أمراض المهنة ،  
والتأمين عن حوادث العمل ، والاعتراف بالنقابات ، وتحديد ساعات

المعمل (٢٤) . وان كانت هذه الحقوق بطبيعتها قاصرة عن تحرير الطبقة العاملة وفك قيودها .

وكان المناقش بين البروليتاريا والبورجوازية المصرية قد أخذ في الظهور مع ازدياد نصيب رأس المال الوطني في المشروعات الحديدية ، وهو الذي سم - كما ذكرنا - بعد فرض التعريفية الجمركية الحامية وإبرام معاهدة ١٩٣٦ ، واتفاقية إلغاء الاميازات الاجنبية . ففي ذلك الحين كانت أجور العمال يخضع لقانون العرض والطلب ، وتدهور مع نزوح سكان الريف الى المدن فرارا من الحراب والاملاق ، بينما كان التراكم الرأسمالى الناتج عن القيمة الفائضة يتضخم بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية . فقد كانت غالبية الصناعات ، التى حققت أرباحا ضخمة ، من الشركات المساهمة التى نص قانونها على تكوين احتياطيّات بجميع أنواعها . وعند انتهاء الحرب كانت قد تراكت رهوس أموال ضخمة فى أيدي هذه الطبقة . وقد ظهرت القوة الاقتصادية للبورجوازية المصرية عند طرح فرض القطن والقرض الوطنى للاكتتاب أثناء الحرب ، فقد غطيت المبالغ المطلوبة فى أيام قلائل .

فى ذلك الحين كان الحجم العدى للبروليتاريا يتزايد من ٦٠٩ر١٠٥ عام ١٩٢٧ الى ٩٠٨ر٠٢٩ عام ١٩٤٧ ، فى قطاعات الصناعة والنقل والمواصلات . وفى الوقت نفسه كان التركيز الصناعى يتزايد . فقد كان الجزء الأكبر من الانتاج الصناعى بعد الحرب العالمية الأولى مبعثرا فى مصانع أو ورش صغيرة ، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ، وطبقا لاحصاء ١٩٤٥ ، كان نصف عمال الصناعة يتمركزون فى مصانع تستخدم كل منها ١٠٠ عامل فأكثر ، بينما كان ٣٢٪ من المجموع الكلى يتمركزون فى مصانع تستخدم كل منها ٥٠٠ عامل فأكثر ( وهى نفس النسبة فى انجلترا فى ذلك الوقت )

وعددها ٤٥ مصنعا (٢٥) . ولم يقتصر التركيز على المصانع فقط بل امتد الى مناطق عماليه بأسرها ، كما فى شبرا الخيمة .

وقد ترتب على ذلك أن أخذ عدد النقابات يرتفع من ٢٨ نقابة عند تكوين مكتب العمل سنة ١٩٣٢ . الى ٢١٠ نقابة سنة ١٩٤٤ ، بعد صدور قانون الاعتراف بالنقابات عام ١٩٤٢ . ثم قفز هذا العدد مرة أخرى الى ٤٨٨ نقابة سنة ١٩٤٦ ، ووصل فى عام ١٩٥٢ الى ٥٦٨ نقابة (٢٦) .

وعلى هذا النحو كان التضاد والصادم بين مصالح الطبقة البروليتارية والبورجوازية المصرية ، يدفع حركة البروليتاريا الى التكتل والسوحد ، بينما كان النضال الطبقي بين فطبي الصراع يحرك الأحداث نحو ثورة ٢٣ يوليو .

فى ذلك الحين كان هناك تناقض آخر ينشأ بين أجنحة البورجوازية المصرية المختلفة ، وخصوصا بين جناحيها الزراعى والصناعى . وكان هذا التناقض قد أخذ فى الظهور مع نمو الجناح الصناعى من البورجوازية المصرية فى العشرينيات بعد انشاء بنك مصر ، وفى الثلاثينيات فى أعقاب فرض التعريف الجمركية الجديدة . وفى الأربعينيات على وجه الخصوص ، كان الواقع الاقتصادى للبلاد قد أخذ يدفع بشدة نحو التصنيع كحل لمعديده من المشكلات التى كانت تعانيها البلاد . فمن ناحية فإن عدد السكان كان قد أخذ ينمو بمعدل يزيد كثيرا عن معدل الزيادة فى الربع الأول من هذا القرن ، وفى ذلك الحين كان معدل الزيادة الطبيعية ١١٪ فى السنة ، فإذا به يزيد فى أوائل الخمسينيات الى ٢٥٪ (٢٧) . وبلغه أخرى ، فإن عدد سكان مصر قد تضاعف خلال خمسين عاما ، فقد كان عددهم فى سنة ١٨٩٧ يبلغ ٩١٧٥٠٠٠ فارتفع فى سنة ١٩٤٧ الى ١٩٠٢٢٠٠٠ (٢٨) .

وفي الوقت الذي كان عدد السكان يتزايد بهذا المعدل المرتفع ، كان معدل الزيادة في مساحة الارض الزراعية يسير بمعدل ابطأ بكثير . فقد كانت مساحة الاراضي الزراعية في عام ١٨٩٧ تبلغ ٨٨٧ر٨٧ر٥ فداناً ، فزادت في عام ١٩٤٧ الى ٣٨٩ر٧٦١ر٥ فداناً (٢٩) . أي أن نسبة الزيادة بلغت ١٢٪ فقط مقابل ١٠٠٪ لزيادة السكان في نفس الفترة .

ونتيجة لقانون العرض والطلب ، وبسبب التهاافت على اقتناء الأرض ، فقد ارتفع سعر الأرض والايجار لحد كبير . فقد بلغ سعر الفدان ٨٠٠ جنيهه في عام ١٩٥٠/١٩٥١ ، بينما تبلغ قيمته الحقيقية حوالى ٢٠٠ فدان (٣٠) ، كما ارتفع الايجار من متوسط خمسة جنيهات عام ١٨٩٦ (٣١) الى سعر يتراوح بين ٢٥ و ٥٠ جنيها قبل الثورة (٣٢) . وفي الوقت نفسه لم ترتفع غلة الفدان بنفس النسبة ، بل وعلى العكس من ذلك فقد تناقصت . ففي عام ١٩٣٩ كان متوسط غلة الفدان المزروع قمحا تبلغ ٦ر١٥ أردبا ، فنقصت في عام ١٩٥١ الى ٣ر٣٢ أردبا ، وكانت غلة الفدان المزروع ذرة تبلغ ٧ر٠٣ أردبا ، فنقصت الى ٦ر١٣ ، وكانت غلة الفدان المزروع شعيرا تبلغ ٧ر٥٥ ، فنقصت الى ٦ر٩٥ ، كما نقصت غلة الفدان المزروع قطنا من ٤ر٤٤ عام ١٩٤٠ الى ٤ر٠٨ عام ١٩٥١ ، وينطبق ذلك بالنسبة لعدد من المحاصيل الأخرى (٣٣) .

ومن ناحية أخرى فان معدل الزيادة في القوى المنتجة في الزراعة كان يزيد سنويا عن معدل الزيادة في الطاقة الانتاجية ، أي في مساحة الاراضي الزراعية ومساحة المحاصيل الزراعية ، فبينما كان معدل الزيادة السنوية في كل من المساحتين المزروعة والمحصولية في خلال نصف القرن الماضي تقدر بنحو ٣ر٠٪ و ٥ر٠٪ على التوالي ، وصلت هذه الزيادة في عدد المشتغلين بالزراعة الى ٢ في المائة - أي الى نحو ستة أمثالها في المساحة المزروعة ، وأربعة أمثالها في المساحة المحصولية - وقد أثار ذلك مشكلة خطيرة ، هي

مشكلة الفائض المتزايد في الأيدي العاملة في الزراعة (٣٤) . كما أثار مشكلة أخطر ، هي : نفاص الدخول وانخفاض مستوى المعيشة الشديد في القطاع الزراعي ، في الوقت الذي كان هذا الفائض في حد ذاته دليلا على عجز ميادين العمل الأخرى - وخصوصا الميدان الصناعي - عن استيعابه .

هي ذلك الحين أن سوء توزيع الملكية الزراعية قد أخذ يشكل عبء رئيسيه أخرى في طريق تقدم البلاد الاقتصادي . فمن ناحية ، تعد حكر كبار الملاك مدرا عظيما من العاص الاقتصادية ، المسحوم في توسيع العرب والتفايش ، عن أن يطلق في طريق التمويل الصناعي ، حتى أصبحوا ، ولم يكونوا ينجاوزون الاثنى عشر ألفا ، يملكون ثلث ما يملكه سكان الفطر . ومن ناحية أخرى فإن الغالبية الكبرى من هؤلاء الملاك لم يكونوا يزرعون أراضيهم في اطار المشروع الكبير واستخدام أساليب الزراعة الكبيرة ، وإنما كانوا يؤجرون اطيانهم جملة أو قطعا صغيرة لصغار الفلاحين الذين يستخدمون الوسائل البدائية في الزراعة (٣٥) ، فأصبحوا بذلك يجمعون بين عيوب الطبقة المتميزة دون فضائلها ، ولم تعد هذه الطبقة تستطيع أن تبرر بقاءها .

يضاف الى ذلك أن التكاليف على شراء الأرض من جانب كبار الملاك ، وهو ما أدى - كما ذكرنا - الى ارتفاع ثمن الأرض والايجار ، قد أدى بالتالى الى ارتفاع اثمان المحصولات الزراعية التي تستخدم في الصناعة ، وبالتالى أدى الى ارتفاع اثمان السلع الوطنية المصنوعة ، وعجزها عن مزاحمة مثيلاتها الأجنبية المستوردة ، بينما أدى استغلال كبار الملاك وضعهم الطبقي ونفوذهم في استخلاص فائض اقتصادى من جماهير الفلاحين والمستاجرين والعمال الزراعيين ، الى املاق هذه الطبقة التي كانت تمثل الغالبية الكبرى من الشعب ، وعجزها عن امتصاص نتاج الصناعة الوطنية .

وعلى هذا النحو . ففي خلال الأربعينيات من هذا القرن ، كانت الحاجة قد أصبحت ماسة لتخلص من هذا الاقتصاد الزراعى الراكد ، واسبدال نظام اقتصادى منقسم آخر به يقوم على محورين : الانساج الصناعى ، والاصلاح الزراعى . وسوف يدور الصراع بين هذين النظامين حتى تقوم ثورة ٣٢ يوليو ، فينصر النظام الجديد .

ففى ذلك الحين كانت البورجوازية الزراعية بسطت سيطرتها على الحكم وتوجه التشريع المالى والاجتماعى ناحية الاقتصاد الزراعى ( وذلك على الرغم من الحقيفة التاريخية الهامة ، وهى ان هذه البورجوازية لم تكن تكفى بركيز استثماراتها فى ميدان الزراعة وحده ، وانما كانت نمدها الى مبادىء الاسنمار الأخرى : التجارة والصناعة والمال ) . وكانت جملة أسباب قد دعت الى هذه السيطرة وهذا التوجيه . فمن ناحية ، فحتى صدور التعريفة الجديدة الحامية للصناعة فى عام ١٩٢٠ ، فان النشاط الصناعى فى مصر لم يكن قد أولد بعد بورجوازية صناعية فادرة على منافسة البورجوازية الزراعية السلطان أو النفوذ . ومن ناحية أخرى ، فان كبار الملاك كانوا يستحوذون فعلا على أكبر المراكز نفوذا فى البرلمان وهى جميع الأحزاب . فضلا عن ان دستور ١٩٢٣ كان قد أعطى الملك ، وهو أكبر مسالك فى مصر ، كثيرا من الصلاحيات التشريعية والتنفيذية ، فى الوقت الذى هيبأ الفرصة لكبار الملاك ليصبح لهم النفوذ داخل مجلس الشيوخ .

وقد كانت وجهة نظر البورجوازيين الزراعيين فى اعتماد مصر على اقتصاد زراعى بحت أو اقتصاد تغلب عليه الصبغة الزراعية ، هو ان عدم توفر الوقود ، وندرة المعادن الأساسية التى تعتبر مقوما رئيسيا للصناعة ، يقلل من فرصة مصر فى مستقبل صناعى تحتل فيه الصناعة مركزا هاما يماثل مركز الزراعة (٣٦) . وكان هذا الفريق يندى خوفه مما سوف يحمله



المجتمع الصناعى فى جوفه من خطر الصدام الطبقي . فقد كان يسوق  
الحجة على ان الشعوب التى تعيش على الزراعة وحدها . تتمتع بكبير من أسباب  
الهدوء والسكينة ، فهى فى أمن من المنازعات التى تنشأ فى المجتمعات  
الصناعية (٣٧) .

وكان بعض الاقتصاديين الليبراليين ، مثل الدكتور جمال الدين سعيد ،  
يهاجم الصناعيين هجوما شديدا . فقد كان يرى ان « كل صناعة ، لا يمكنها  
أن تواجه نيار المنافسة الخارجية بعد مضى ٢٠ عاما على حركة التصنيع  
بدون الحماية الجمركية - يجب أن تذهب الى عالم الأشباح والى غير رجعة (٣٨) .  
وأن الصناعة فى مصر لم ننم فى تلك الفترة » عن طريق رفع الكفاية  
الانتاجية ، واحداث الوفور فى تكاليفها ، ولكن عن طريق الحواجز الجمركية  
التي كانت تزداد من يوم لآخر ، ولو قدر لهذه التعريفة الخاصة أن تزول بين  
يوم وليلة ، لتداعت الصناعة المصرية وأعلنت افلاسها ، ولما نجا من هذا  
الخراب المحقق سوى قلة من المصانع تعد على الأصابع » . ومن أجل ذلك  
كان يهاجم الصناعيين الذين كان يلقبهم « بالرأسماليين المحتكرين » ،  
و « أصحاب الصناعات الانتهازيين » ، و « تلك الفئة المغرضة من رجال اتحاد  
الصناعات التي كانت لسان حال هذه الفئة من أمثال الدكتور ليفى .  
وأحمد عبود وصبحى وحيدة ، الذين كانوا ينادون برفع التعريفة الجمركية  
التي فرضت سنة ١٩٣٠ ، على حساب المستهلك ، بحجة أنها لا تكفى لحماية  
الصناعة فى مصر » (٣٩) .

على ان فريق البورجوازيين الصناعيين كان لهم رأى آخر . فقد كانوا  
يروون أن مصر لن تنجح فى زيادة ثروتها العامة ، ولا فى تحسين معيشة أهلها  
تحسينا بينا ، اذا حصرت مجهوداتها فى الزراعة وحدها ، وأغفلت شئون  
الصناعة ، وقصرت فى العمل على انمايتها وتقدمها . وانه من الخطا الاعتماد

على تحسين الزراعة وحدها أو زيادة مساحة الأراضي المزروعة فحسب ، بل يجب التفكير فى ترقية الصناعة والعمل على اعتبارها موردا للنروة الأهلية لا يقل شأنًا عن الزراعة . وكان هذا الفريق يرى أن أهمية الصناعة لا تنحصر فقط فى مواجهتها مشكلة زيادة السكان ، بل ان أهميتها تنعدي ذلك الى « نوع الحياة التى نريدها لنا ولأبنائنا من بعدنا : هل هى هذه الحياة العصرية التى لا تنى تسير من اكتشاف الى اكتشاف ، وترفع من شأن البشر ، وتفتح أمامهم آفاقا لا آخر لها ، أم هى هذه الحياة القديمة بجوها الراكد وآفاقها الضيقة وعلاقتها البدائية ، وهى هذه الحياة الزراعية التى لم تعد تستطيع أن تشغل الا مركز التابع من المنبوع بالقياس الى الحياة الأولى ؟ »

وكان الدكتور صبحى وحيدة ، فيلسوف هذا الفريق ، يتدد «بالفروق بين الضرائب المفروضة على الصناعة والتجارة ، والضرائب المفروضة على الزراعة » ، ويرى فيها مظهرا من مظاهر توجيه التشريع المالى والاجتماعى ناحية الاقتصاد الزراعى من جانب فريق أصحاب الأراضي المسيطرة على الحكم .

وقد راح يسد الطريق على ما قد يساق - فى تبرير الاعتراض على حماية الصناعة برفع التعريفة الجمركية - من أن جزءا منها ما يزال فى يد الأجانب ، بقوله : « ان مصانعنا وان ملكها أجانب ، فهى ثروة مصرية ، وملكيتها لا بد آيلة للتمصير الى حد بعيد ! » . وقد كشف بهذا القول عما كانت تبينه البورجوازية الصناعية فى ذلك الحين من نية الانقراض على شريكها الرأسمالية الأجنبية حينما تسنح الظروف !

ثم أخذ يرد ، فى ذكاء ، على ما كان يثيره الاقتصاديون الليبراليون من اعتراض على حماية الصناعة بواسطة رفع الرسوم الجمركية ، دفاعا عن

المستهلك ، بقوله : « نحن ( الدولة ) نحمل القطن ومحصولات زراعية أخرى . وليس في العالم دولة لا تحمي شيئا مما تزرع أو تصنع . ليس هذا بمضير الدولة ، وهو ليس أيضا ، في ظروفنا الحاضرة ، بمضير المستهلكين . فليس الأمر لدينا الآن ، كما هو لدى غيرنا ، أمر الحصول على سلعة معينة بسعر يزيد أو يقل - بل أمر استطاعة الحصول ، أو عدم استطاعة الحصول ، على هذه السلعة اطلاقا . نقصد أمر التفضيل بين أن تقوم لدينا مصانع تعطى عمالنا لا يعمل أو يعمل بما لا يسمنه من جوع ، فيستطيع أن يحصل على بعض حاجته ، أو لا تقوم هذه المصانع البتة ، ويبقى هؤلاء الملايين الذين لا يعملون أو يعملون بما لا يسد رمقهم حيث هم » (٤١) .

وهكذا يرسخ هذا البورجوازي الفتح من قمة رأسه الى أخمص قدميه المبادئ والقواعد التي انتهجتها ثورة ٢٣ يوليو في مرحلتها الوطنية الديمقراطية فيما بعد .

في ذلك الحين كانت الدلائل تشير الى الصراع المسكتوم بين فريق البورجوازية الصناعية والتجارية وفريق البورجوازية الزراعية حول مسألة الضرائب على وجه الخصوص . ففي خطاب كامل صدقني باشا ، رئيس ديوان المحاسبة ، في المؤتمر الوفدي الكبير في نوفمبر ١٩٤٣ ، أشار الى انه عنده قرص الضريبة على أصحاب الثروة المنقولة أثرت مسألة الريع العقاري . وقد طالب بفرض ضريبة عالية على بعض الأوساط وفي مقدمتها أصحاب المتاجر والمصانع ورجال الأعمال . وأضاف ان حركة هذا الاعتراض قد اشتدت في العهد الأخير على أثر تفكير الحكومة في زيادة سعر الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية (٤١) .

ومن الطريف أن مذكرة لجنة الضرائب التي اضطلعت بوضع مشروع

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض الضريبة على الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية ، وكذلك المناقشات البرلمانية الخاصة به ، قد أوصت بوجوب التزام الاعندال فى تحديد سعر هذه الضريبة ، رغبة فى طمأنينة أصحاب رؤوس الأموال حتى يقبلوا على استثمار رؤوس أموالهم المنقولة . ومن أجل ذلك تحدد سعر هذه الضريبة بـ ١٠٪ ، على أنه - كتدبير مؤقت - لا تحصل الضريبة فى سنتى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ الا على أساسى ٧٪ ثم على أساس ٨٪ فى سنة ١٩٤٠ ، ثم ٩٪ سنة ١٩٤١ ، و ١٠٪ ابتداء من سنة ١٩٤٢ . ولكن هذا التدبير المؤقت لم يلبث أن ألغى بحيث أصبح سعر الضريبة ١٠٪ ابتداء من سنة ١٩٤٠ بدلا من سنة ١٩٤٢ ، ثم ارتفع هذا السعر عدة مرات ، حتى وصل الى ١٧٪ ابتداء من أول يناير ١٩٥٢ . هذا فى الوقت الذى كانت ضريبة الأطنان تبلغ ١٤٪ (٤٢) .

على أن أقوى ما عبرت به البورجوازية الزراعية المسيطرة على الحكم عن موقفها ، هو ما ظهر من عزوفها عن بناء الصناعة المصرية ، وضالته الدور الذى لعبته فى هذا البناء . فمن المحقق أن الحركة الصناعية المصرية انما نجحت - كما يقول الدكتور حافظ عفيفى باشا - « باقدام القليلين من المصريين ممن أوتوا حظا من الشجاعة ومن الأجانب المقيمين فى مصر ، وبفعل الحوادث التى لم يخلقها أحد ، ولم تكن فى بدايتها من عمل الحكومات المصرية أو نتيجة سياسة مرسومة مقررة لتشجيع الصناعة » (٤٣) . ويتضح ذلك بصفة خاصة من صورة الانفاق الحكومى العام ، فقد كان معظمه يتركز فى المجالات التقليدية التى تعنى بها الحكومة ، كالحفاظ على نظم الرى وتوسيعها ، وكنامين الخدمات الصحية والتعليمية ، والاستثمار فى السكك الحديدية ، وتأمين الطاقة الكهربائية . وكان اسهام الدولة فى الانتاج القومى لا يزيد على ١٦٪ فقط من مجمل الانتاج المحلى - بينما كانت المشروعات

المصرية الخاصة نسيج ، في عام ١٩٥٠ ، نحو ٨٤٪ من مجموع الانتاج  
العمومي (٤٤) .

وصدا العروف عن التدخل الفعال في بناء الصناعة المصريه . كان  
يصاحبه ميل للاشراف على القائمين بها ، والتدخل للحد من ضغطهم على  
الطبقة العاملة . وهذه النزعة كانت بزعم الصناعيين اياها ارجاع خوفا من  
أن سجه الى التأميم - وقد حذر منها الدكتور صبحي وحيده فقال :

« ان دوائرنا المسئولة » . « أو بعضها على الاثل » ، ما زال ينظر الى  
الصناعة كشيء لا صلة لها به ، ويريد أن يربط عليها للدولة حفرقا اراه  
ما يقدمه اليها من معونه . وهي نرعه سير منذ حين هي الاسراع بدافع  
تيار التأميم في الغرب . وانكار الصلة المباشرة بين النشاط الاقتصادي  
ومصير الدولة وهم غريب . . فما نظن دوائرنا المسئولة ننكر أنها قد  
أفادت من حصيلة الضرائب على الصناعة والتجارة في تمويل مشاريعنا  
الاقتصادية والاجتماعية العامة الجديدة الى حد بعيد . ولا نظن ان هذه  
الدوائر لا يهمها حقيقته أن تندثر الصناعات ، فنرند الى الاقتصاد الزراعي  
المحض ، ويقل دخل الدولة ، ويعود أهلها الى ما كان عليه أسلافهم تحت  
المالِك ! الى جانب ما يصيب المجتمع بأسره من جراء ذلك » !

وفي موضع آخر من كتابه ، عاود الدكتور صبحي وحيدة محاربة هذا  
الاتجاه بقوله :

« الدولة لدينا تتدخل الآن في نشاط الأفراد جميعا أكثر مما يجب .  
وهي ليست حقيقة في حاجة الى الائتمام ببعض دول الغرب ، والمسا لنفسها  
في هذا التدخل ، خصوصا في ميدان الانتاج . فهذا الميدان كثير الحساسية ،

دقيق التركيب ، ثم انه جديد عليها ، وهي فقيرة في الفنيين . وليس من  
مصلحة البلاد أن تنقل الى هذا الميدان أيضا - وهو بعد أكبر آمالها في  
مستقبل خير من هذا الماضي - ما تشكو هي من الاضطراب ووجوه النقص  
التي يعلمها الجميع ، .

« لتتفع الدولة اذن بالتعزير دون التدخل » (٤٥) .

حواشي الفصل الثاني :

- (١) أحمد صادق موسى . تاريخ الدين المصري العام المال والسياسي ( القاهرة ١٩٤٤ ) .
- (٢) تقرير اللجنة المخصوصية المنتدبة لمصر ( قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ) .
- (٣) Baer, G., A History of Landownership in Modern Egypt. انظر
- (٤) دكتور حسين علي الرفاعي : الصناعة في مصر ( مطبعة مصر ١٩٣٥ ) .
- (٥) أحمد قيسم جودة : الكرميات ، خطب وبيانات حصرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا من فجر النهضة الى اليوم .
- (٦) Baer. op. cit p. 123
- (٧) الاصلاح الزراعي : قانون الاصلاح الزراعي من سبتمبر ١٩٥٢ حتى ديسمبر ١٩٥٤ ج ١ .
- (٨) انظر دكتور عبد العظيم رمضان : « نصف قرن من كفاح البورجوازية لانشاء بنك مصر » ( الكاتب عدد ابريل ١٩٧١ ) .
- (٩) أحمد صادق موسى : تاريخ الدين المصري العام المال والسياسي .
- (١٠) لمزيد من التفاصيل انظر المرجع السابق .
- (١١) كتاب استقالة ثروت باشا في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ ( الرابعي : في أعقاب الثورة ج ١ ) .
- (١٢) Lloyd, Lord G., Egypt Since Cromer Vol. II
- (١٣) انظر قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ . . . الخ .
- (١٤) مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به .
- (١٥) الوقائع المصرية في ٣ سبتمبر ١٩٤٢ .
- (١٦) نفس المصدر في ٤ أغسطس ١٩٤٧ .
- (١٧) شركات بنك مصر ص ١٦ ، ٢٦ ، ٣٠ .
- (١٨) ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية ص ٦٨ .
- (١٩) دكتور جمال الدين سعيد : الطريق الى الاشتراكية .

- (٢٠) - كوز حسينا على الرفاعي : المرجع المذكور .
- (٢١) قاموس رقم ٨٠ - ٠٠٠ : الحج .
- (٢٢) حسن محمد ربيع : مصر بين عهدين من ٨١ محاصرة للأساذ عبد الله أناطة :  
» نكس الأموال الإحصائية من اقتصادنا القومي « . نقلها دكتور راشد الراوي « حقيقته  
الانقلاب الأخير في مصر » .
- (٢٣) نشره اداره السجينة - التسييرية ابريل ١٩٦٢ .  
Statistical Handbook 1952 - 1967 (Cairo - June 68).
- (٢٤) ثريد من القاصير اعظم . محمد مهم . الموسوعة العمالية الحديثة .
- (٢٥) النسبة المركزية « مصار » مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية ، اعلم مصر ،  
النشر الإحصائية للسنة ١٩٤٨ . أكتوبر ١٩٤٨ .
- (٢٦) سريم السانات و سعادات الشمالية في جمهورية مصر .
- (٢٧) - جمهورية مصر : المجلس الدائم لنسبة الانماج القومي .
- (٢٨) الجهاز المركزي لسنة العامة والاحصاء . زيادة السكان في الجمهورية العربية  
المجددة وحدياتها للتنمية
- (٢٩) اللجنة المركزية للاحصاء . المرجع المذكور .
- (٣٠) انور عبد الملك . مصر ، مجمع جديد يسبه العسكريون ( دار الطليعة بيروت  
١٩٦٥ ) .
- (٣١) ساري حسنا : « موسوعة فوائذ الضرائب » .
- (٣٢) ادار . الشؤون العامة للقوات المسلحة ، جمهورية مصر في عامها الأول .
- (٣٣) حسن محمد ربيع : مصر بين عهدين .
- (٣٤) المجلس الدائم لنسبة الانماج القومي .
- (٣٥) Bear, Egyptian Attitudes towards Land Reform 1922 - 1955.
- (٣٦) مجموعة أعمال المؤتمر الاقتصادي الأول ( ١٨ - ٢١ ابريل ١٩٤٦ ) تقرير لجنة  
السياسة الصناعية .
- (٣٧) دكتور حافظ عفيفي باشا : على هامش السياسة .
- (٣٨) دكتور - مال الدين سعيد : اقتصاديات مصر من ٢٢٠ ( ١٩٥٠ ) نقلا عن كتابه  
» الطريق الى الاشتراكية « .
- (٣٩) دكتور جمال الدين سعيد : « حول تقرير اتحاد الصناعات ، أما أن لنا أن نقلع  
عن هذه المغالطات » . مقال ببيروت الأساس ٣ يونيو ١٩٥١ . نقلا عن المرجع المذكور .



- (٤٠) دكتور صبحي وحيدة : في المسألة المصرية .
- (٤١) مستقبل مصر كما رسمه الزعيم مصطفى النحاس وأقطاب الوفد المصري . عدد خاص من جريدة الجواهر .
- (٤٢) دكتور حسين خلاف : تطور الإيرادات العامة في مصر الحديثة ( مبعوث الدراسات العربية ١٩٦٦ ) .
- (٤٣) دكتور حافظ عفيفي : المرجع المذكور .
- (٤٤) ناريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادي في مصر ( دار الكتاب العربي ١٩٧٠ )  
ترجمة خيرى حماد .
- (٤٥) دكتور صبحي وحيدة . المرجع المذكور .



الفصل الثالث  
دعوة الاصلاح الزراعى  
قبل ثورة ٢٣ يوليو



## الفصل الثالث

دعوة الاصلاح الزراعى  
قبل ثورة ٢٣ يوليو

رأينا فى الفصل السابق كيف أن الحاجة كانت قد أصبحت ماسمة  
خى مصر فى خلال الأربعينيات للنخلص من الاقتصاد الزراعى الراكد الذى  
كان يسود البلاد حينذاك ، واقامة نظام اقتصادى آخر يقوم على أساسين :  
الاصلاح الزراعى ، والانتاج الصناعى . وكيف ان التصارع بين النظامين  
ظل يدور الى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو فانتصرت للنظام الجديد .

كما رأينا كيف ان الجناح الزراعى من البورجوازية المصرية الكبيرة الذى  
كان يسيطر على الحكم ، كان قد أصبح قيذا على حركة التقدم الاقتصادى  
بعلاقاته الاقتصادية ، وبسياسته التى ترمى الى تغليب الاقتصاد الزراعى  
على الاقتصاد الصناعى ، لمختلف الحجج التى أبداهها . وأشرنا الى ضئالة  
الدور الذى لعبه فى بناء الصناعة المصرية ، التى نشأت أساسا « باقدام  
القليلين من المصريين ممن أوتوا حظا من الشجاعة ، ومن الأجانب المقيمين فى  
مصر ، وبفعل الحوادث التى لم يخلقها أحد ، ا

وفى ذلك الحين ، كانت الطريقة التى يدير بها كبار الملاك أراضيهم  
الشاسعة قد سمحت بظهور طبقة طفيلية جديدة من الوسطاء تعيش على  
حساب كل من كبار الملاك وصغار المستأجرين . فقد كانت الملكيات الواسعة  
تدار بطريقتين : الطريق الاول ، زراعتها على السذمة ، والثانى ، تاجيرها  
لوسطاء . وكانت الزراعة على السذمة لا يلجأ اليها كبار الملاك الا فى حالة

عدم وجود مساجرين يمكن الاعتماد عليهم ، أو فى حالة ارتفاع أسعار المحصولات نظروف طرته يرجع كفة الربح فى جانب الزراعة على السذمة ، أو فى حالة رغبه املاك فى زراعة جزء من أراضيهم على السذمة وتأجير الجزء الآخر كوسيلة لرفع القيمة الايجارية فى الجزء المؤجر (١) .

أما الطريق الثانى ، وهو التأجير ، فكان يتم لوسطاء يقومون بدورهم بتأجير الأرض-قطعا صغيرة لصغار الزراع . وكانت هذه الطريقة هى الغالبة فى أراضي كبار الملاك ، نظرا لأن هذه الأراضي كانت من السعة بحيث لم يكن على وسع مالكيها استغلال أراضيهم بأنفسهم ، كما لم يكن فى وسعهم أيضا تأجيرها قطعا لصغار الزراع لما يقتضيه تقاضى الايجار منهم من عناء ومشقة . فضلا عن أن معظم هؤلاء الملاك كانوا ملاكا غائبين يعيشون بعيدين عن أراضيهم فى العواصم والمدن .

وقد كان لهذه الأسباب أن نشأت من خلال طبقة كبار الملاك ، تلك الطبقة الطفيلية الجديدة فى الريف التى تحدثنا عنها ، وهى طبقة الوسطاء التى كانت تعيش على امتصاص الفرق بين القيمة التى تستأجر بهسا وتلك التى تؤجر بها ، من غير أن تقدم أى مقابل انتاجى . وقد استحكمت بذلك كراهية طبقتى الملاك الكبار والزراع الصغار على السواء ، إذ كانت تستغل كلا منهما . وفى بعض الدوائر الكبيرة فى مديرية المنوفية قبل الثورة ، كان بعض الوسطاء يستأجرون مساحات شاسعة بسعر الفدان ثمانية جنيهات ، ويؤجرونها لصغار المستاجرين بعشرين جنيها (٢) . ولما كان ظهور هذه الطبقة يعتبر اثرا من آثار اتساع الملكيات الزراعية الكبيرة ، فقد كان وجودها فى حد ذاته دليلا على سوء توزيع الملكية ، وعلى ان طبقة كبار الملاك قد أصبحت عاجزة عن تبرير بقائها .

وعلى هذا النحو أصبحت طبقة كبار الملاك تجمع بين عيوب الطبقة المتميزة دون فضائلها . ففي الوقت الذي كانت معظم الأراضي التي تمتلكها تزرع في اطار المشروع الصغير على نحو ما مر بنا ، فقد كانت من الجانب الآخر تحتجز قدرا كبيرا من الفائض الاقتصادي، المنمثل في الريع العقاري ، عن أن ينطلق في طريق التمويل الصناعي ، بسبب توجيه الجزء الأكبر من إيراداتها الى توسيع ملكيتها ، حتى أصبحت - ولم تكن تمثل أكثر من ٤٠٪ من الملاك - تملك أكثر من ٣٤٪ من الأراضي .

وقد كان لهذا السبب أن أصبحت الدعوة لتحديد الملكية الزراعية تغزو أفكار الكثيرين من البورجوازيين الاصلاحيين منذ أوائل الأربعينيات ، باعتبارها الحل الأمثل ، ليس فقط لازمة التقدم الاقتصادي والعدل الاجتماعي، وإنما لازمة البورجوازية الصناعية الكبيرة أيضا .

ففي فبراير ١٩٤٤ قدم محمد خطاب ، عضو الحزب السعودي ، والذي كان يتردد على « دار الأبحاث العلمية » ، في الوقت الذي كان يعد فيه مديراها شهدي عطية ومحمد الشافعي عبد المعبود الجبيلي كتابهما «أهدافنا الوطنية» - مشروعا لمجلس الشيوخ يقضى بوضع حد أعلى للملكية الزراعية لا يزيد على ٥٠ فدانا . وقد أقرته لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس ورفعت النصاب الى ١٠٠ فدان(٣) وفي عام ١٩٤٥ أصدر مريت غالي ، باسم « جماعة النهضة القومية » التي تألفت منه ومن محمد زكي عبد القادر والدكتور ابراهيم بيومي مذكور(٤) - كتابه المعروف : « الاصلاح الزراعي » ، وقد طالب فيه بوضع حد أعلى للملكية لا يزيد على ١٠٠ فدان(٥) . وفي نفس العام أصدر المهندس الماركسي صادق سعد كتابه « مشكلة الفلاح » . وفيه اقترح ٥٠ فدانا كحد أعلى للملكية الزراعية على أن تصدر الدولة ما يزيد على ذلك(٦) . وفي نفس العام أيضا ، ألقى الدكتور أحمد حسين ، الذي ولى وزارة الشئون

الاجتماعية في وزارة الوفد عام ١٩٥٠ ، وألف جمعية الفلاح - بحنا طالب فيه بفرض الضرائب التصاعديه على الملكيات الكبيرة على نحو يجعل من شراء ما يريد على ١٠٠ فدان ملاءملا غير منمر (٧) . وكان من هذا الرأي أيضا مصطفى نصرت الوزير الوفدى المعروف . وفي عام ١٩٤٦ أثيرت مشكلة الملكيات الزراعيه الكبيرة في اكبر مؤتمر اقتصادى عقدته البورجوازية المصرية بعد الحرب ، وقد قرر هذا المؤتمر « القيام بدراسات شاملة لتحديد حجم الوحدة الزراعيه الانتاجيه المنلى ، بحيث لا يكون ملكيه ممعنه في السعنة ، ولا ممعنة في الضيق » (٨) . وفي عام ١٩٤٨ قدمت وزارة الشئون الاجتماعيه عندما كان يتولى وكالتها الدكتور أحمد حسين اقراحا للمجلس الأعلى لشئون العمال والفلاحين يقضى بفرض ضريبه تصاعديه على الأطيان توازى ، بعد حد معين ، كل دخل الأرض ، وذلك حتى ينجح كبار الملاك بجزء من أموالهم نحو تدعيم الصناعه والجارة وتمصيرها (٩) . وفي عام ١٩٤٩ ، وفى خلال المعركة الانتخابية ، أعلن ٧٢ مرشحا مستقلا تأييدهم لأفكار محمد خطاب ومريت غالى وجمعية الفلاح ، ولكنهم أيضا أيدوا أفكار اتحاد الصناعات المصرى مطالبين فى برنامج موحد بتحديد الملكيه الزراعيه وزيادة الضرائب على الأملاك الكبيرة « لحمل كبار الملاك العقارين على توظيف رهوس أموالهم فى الصناعه » (١٠) . وفى عام ١٩٥٠ قسم النائب الاشتراكى ابراهيم شكرى الى مجلس النواب مشروعه الذى يقضى بنقل ملكية ما يزيد على ٥٠ فدان الى الدولة مقابل سندات تستهلك على ٢٥ سنة وتكون فائدتها ٤٪ (١١) .

ومن ذلك يتضح ان الاتفاق كان تاما بين البورجوازيين الاصلاحيين والاشتراكيين والصناعيين بعد الحرب العالميه الثانيه على ضرورة تحديد الملكيه الزراعيه . على ان الخلاف كان يدور حول نقاط ثلاث : النقطة الأولى :



درجة تقييد الملكية ، والنقطة الثانية : وسيلة التقييد ، أما النقطة الثالثة فهي معاملة الملكيات الزائدة على النصاب . ولمفصيل ذلك ، وبأسسبة للنقطة الأولى ، فإن محمد خطاب وصادق سعد وإبراهيم شكرى كانوا يفتقون على أن يكون النصاب ٥٠ فدانا . على أن مريت غالى كان يرفض هذا النصاب على اعتبار أنه « لا يترك مجالا كافيا لنشاط الطبقة المتوسطة من أعيان الريف التي نعتقد أن أمامها دورا هاما في انعاشه وإعادة الحياة والحركة إليه . وقد رأى أن « ١٠٠ فدان هي الحد الأمثل للملكية الزراعية في مصر » (١٢) . وكان يتفق معه في هذا النصاب الدكتور أحمد حسين ولجنة اثنون الاجتماعية بمجلس الشيوخ التي قامت بدراسة مشروع خطاب .

أما بالنسبة للنقطة الثانية ، وهي وسيلة تقييد الملكية ، فقد كان الخلاف يدور بين ثلاثة اتجاهات : الاتجاه الأول ، ويرى أن يكون التقييد بواسطة فرض الضرائب التصاعدية . والاتجاه الثاني ، يرى وضع حد أعلى للملكية . والثالث يرى الجمع بين الوسيلتين . فبينما كان مريت غالى من أنصار الاتجاه الثالث ، كان محمد خطاب يعارض فرض الضرائب التصاعدية . معارضة تامة على اعتبار أن هذا المبدأ ليس من السهل أن يلقى ترحيبا من دافعي الضرائب ، إلا إذا مارسته الحكومة بطريقة متدرجة تكاد تكون غير ملموسة ، وفي هذه الحالة لا يمكن الحصول على رأس المال المطلوب للصناعة بالسرعة المرغوبة (١٣) . على أن الجناح الاصلاحى فى الوفد ، ويمثله بصفة خاصة الدكتور أحمد حسين ومصطفى نصرت ، كان يجهد الأخذ بهذا المبدأ كما رأينا .

أما النقطة الثالثة من الخلاف ، وهي التي تدور حول معاملة الملكيات الزائدة على النصاب ، فقد كان الاصلاحيون يرون ضرورة تعويض المستولى على أراضيهم مقابل مسندات تستهلك على عسده من السنين وبفائدة سنوية

- كما فعل ابراهيم شكري ، بينما كان مشروعاً محمد خطاب ومريت غالى يصوبان الى المستقبل ولا يمانان الملكيات القائمة . اما الماركسيون فكانوا ينادون بمصادرة الملكيات الزائدة على النصاب ، كما فعل صادق سعد في كتابه مشكلة الفلاح ، وشهدى عطية الشافعي ومحمد عبد المعبود الجبيل في كتابهما «اهدافنا الوطنية» (١٤) .

في ذلك الحين ، كانت مسألة الاصلاح الزراعي تتخذ شكل قضية عالمية على مسرح الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية . فقد تبنت الولايات المتحدة الدعوة الى الاصلاح الزراعي كجزء من سياستها الخارجية لأول مرة عام ١٩٥٠ ، عندما ايدت اقتراحاً بولندياً في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يطالب باقرار الاصلاح الزراعي كخطوة عامة لدول المنظمة الأعضاء (١٥) . وفي نوفمبر ١٩٥٠ حدد مستر جوردون جرای سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية تجاه الشرق الأوسط بقوله : « ان من الواضح ان المشكلة الاقتصادية العاجلة في الشرق الأوسط هي مشكلة الزراعة . ولا بد من تحسين وتوسيع وسائل الري ، واصلاح الأراضي البور ، وتحديث التقنية الزراعية ، واتخاذ تدابير معقولة لاصلاح نظام ملكية الأرض ، ونظام الائتمان » (١٦) . وكانت الولايات المتحدة بذلك تعلن تحديها للدور القيادي للشيوعية في استخدام الاصلاح الزراعي كسلاح في الحرب السياسية (١٧) . ولم تلبث الأمم المتحدة ، بناء على اقتراح من الولايات المتحدة أن قامت بدراسة وتحليل أشكال البناء الزراعي غير المرضية ، وخاصة نظام ملكية الأرض في البلاد المتخلفة ، واتخذت قراراً بتوصية البلاد المتخلفة الأعضاء بتنفيذ الاصلاح الزراعي ، ضاربة المثل بما حدث في الهند ، واليابان ، وفورموزا ، وبورما ، والمكسيك ، ودول أوروبا الشرقية (١٨) .

على ان البورجوازية المصرية الحاكمة أعلنت رفضها الام لآى تقييد  
للملكية كوسيله من وسائل الاصلاح الزراعى ، وتبدي موقفا حين عرض  
محمد خطاب مشروعه على البرلمان ، فقد وجه بمعارضه شديدة فى مجلس  
الشيوخ ومن الحكومة ومن الاحراب ومن مفتى الديار المصرية . وانتهى  
مجلس الشيوخ بعد مناقشه عاصفه « علت فيها الأصوات ، وانفلبت الى  
هدير ، ثم تحول الهدير الى زئير » الى احالة المشروع الى لجنة لوأده . وقد  
قامت اللجنة بوأده فعلا حين قدمت تقريرها فى ٢٤ مارس ١٩٤٧ برفض  
المشروع (١٩) .

وعلى هذا النحو فعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو كانت مسرحية الاصلاح  
الزراعى تمثل على مسرح السياسة المصرية منذ ما يقرب من ثمانى سنوات ،  
وتحظى باهتمام كبير من الرأى العام المصرى والعالمى . ومن ثم كان من  
الطبيعى أن تكون هى المساله الداخلية الأولى التى ظفرت باهتمام الثورة .  
وبالتالى كان من الطبيعى أن تصطدم الثورة لأول ما نصطدم بالبورجوازية  
الزراعية الكبيرة .

### حواشي الفصل الرابع :

- (١) سيد مرعي : الاصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري ص ٨١ ( كتيب. قومية ٢٥٨ ) .
- (٢) مجموعة أعمال المؤتمر الاقتصادي الأول ص ١٠٧ ( مطبعة مصر ١٩٤٧ ) .
- (٣) أنور عبد الملك : مصر ، مجتمع جديد يشهه العسكريون ( بيروت : دار الطلبة ، ١٩٦٤ ) ، الرافعي : في أعقاب الثورة ج ٢ ص ٣٥٧ .
- (٤) محمد زكي عبد القادر : أقدام على الطريق ( دار الكاتب العربي ١٩٦٧ ) .
- (٥) مريت غالي : الاصلاح الزراعي ( القاهرة دار الفصول للنشر ١٩٤٥ ) .
- (٦) صادق سعد : مشكلة الفلاح ( القاهرة : مطبوعات لجنة نشر الثقافة الحديثة ، دار القرن العشرين ١٩٤٥ ) .
- (٧) الأهرام في ٢٤ ابريل ١٩٤٥ .
- (٨) انظر مجموعة أعمال المؤتمر الاقتصادي الأول .
- (٩) راجع : مؤسسة الثقافة الشعبية : المحاضرات العامة التي أقيمت في دار الجمعية الجغرافية الملكية ١٩٤٨ ( المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٤٩ ) .
- (١٠) أنور عبد الملك : المرجع المذكور .
- (١١) المصري في ١٤ أغسطس ١٩٥٢ .
- (١٢) مريت غالي : المرجع المذكور .
- (١٣) مجلس الشيوخ : مجموعة ملاحق دور الانعقاد السادس التاسع عشر ١٩٤٣ - ١٩٤٤ .
- (١٤) شهدي عطية الشافعي ومحمد عبد المعبود الجبيل : أهدافنا الوطنية ص ٥٦ .
- (١٥) دورين وأرينر : الاصلاح الزراعي والائماء في الشرق الأوسط . تعريب خيرى حماد. ص ١٤ . ( اخترنا لك عدد ١٥٩ ) .
- (١٦) أنظر ابراهيم عامر : الأرض والفلاح ص ١٣٦ .
- (١٧) دورين وأرينر : المرجع المذكور .
- (١٨) ابراهيم عامر : المرجع المذكور .
- (١٩) محمد خطاب : المسحراتي ( المكتبة السعيدية - الطبعة الأولى ) .

الفصل الرابع  
ثورة ٢٣ يوليو والاصلاح الزراعى



## الفصل الرابع

### ثورة ٢٣ يوليو والاصلاح الزراعى

فكيف كانت معالجة ثورة ٢٣ يوليو لمشكلة الاصلاح الزراعى والطبقة البورجوازية الكبيرة ؟ وهل دارت هذه المعالجة فى اطار نظرى معين ؟

للجابة على هذا السؤال بطريقة منهجية ومنصفة ، ينبغى أن نوضح بعض الحقائق التى تتعلق بخصوصيات ثورة ٢٣ يوليو . وأول هذه الحقائق ان الثورة لم تقم أساسا بفرض الاستيلاء على السلطة والاستمرار فى الحكم ومباشرة التغيير الثورى ، الأسباب كثيرة أهمها : ان المناخ السياسى الذى قامت فيه الثورة ، من ناحية وجود حزب سياسى قائم فعلا يحظى بالغالبية الساحقة ، وتركز الحركة الوطنية حول مطلبين رئيسيين هما الاستقلال والدستور ، وعدم تهيؤ الجماهير عقليا ونفسيا ونضاليا لحركة تضرب هذا الحزب السياسى - وهو حزب الوفد - وتحطم دستور ١٩٢٣ - لم يكن يسمح بالتفكير فى ذلك . اذ ان مثل هذه الحركة سوف تؤخذ لأول وهلة على أنها انقلاب عسكرى رجعى ، مهما بلغ من تقدميتها ، وسوف تقاوم من جماهير الشعب ، أو على الأقل سوف لا تحظى بأى تأييد .

وقد أكد الرئيس جمال عبد الناصر مرارا على حقيقة ان الثورة لم تكن تسعى للاستيلاء على الحكم والاحتفاظ به ، وردد ذلك فى كتابه « فلسفة الثورة » وفى بياناته وخطبه وتصريحاته التى القاها ، ثم أكد ذلك فى خطابه الذى ألقاه يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى فقال :

« يوم ٢٣ يوليو لم يكن في خاطرنا بأي حال من الأحوال أن نستولى على الحكومة ، ولكن كنا نعبر عن أمل الشعب في القضاء على الملكية الفاسدة والقضاء على حكم اعموان الاستعمار . . . وكنا نعتقد أننا قد نستطيع أن ننفذ المبدأ السادس او الهدف السادس من أهداف الثورة ، وهو حياة ديموقراطية نظمئن لها ويطمئن لها اشعب . . . ولكن كان لنا طلب واحد ، وهو أننا حين ننفذ الهدف السادس . . . لم يكن لنا بأي حال من الأحوال ان نهمل الأهداف الخمسة الأخرى ، فطالبنا أن تتعهد الأحزاب ، وأن يتعهد الوفد بالذات بوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ » (١) .

على ان الظروف قد تغيرت بعد ذلك بما حول مسار الثورة لتبقي في الحكم ، وتمارس التغيير الثوري .

**ثانياً :** لما كانت الثورة لم نستهدف أصلاً - كما ذكرنا - البقاء في الحكم ، وكانت تنوى تسليم السطاة الى الاحزاب البورجوازية القديمة ، فقد كان من الطبيعي الا تكون وراءها أيديولوجية معينة ، تحدد خطوات مسيرتها وأسلوب عملها الثوري . لقد ظهرت بعد ذلك المبادئ الستة المشهورة ، ولكن لم تكن هناك قبل ذلك نظرية . وقد أكد الرئيس جمال عبد الناصر هذه الحقيقة أيضاً وأبرزها في خطبه وتصريحاته . ففي حديثه للتلفزيون الأمريكي يوم ٢٦ أغسطس ١٩٦١ قال : « منذ تسع سنوات لم تكن هناك خطة ، ولكن كان هناك ستة مبادئ أساسية » (٢) . وفي خطابه في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني قال : « احنا ظروفنا جت ان التطبيق الثوري ، تطبيقنا الثوري ، يمكن سابق النظرية » ! وفي نفس الخطبة قال : « ما كنش مطلوب مني أبدا في يوم ٢٣ يوليو أني أطلع معايا كتاب مطبوع وأقول ان هذا الكتاب هو النظرية المستحيل ! لو كنا قصدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ما كناش عملنا ٢٣ يوليو ، لان ما كناش



تقدر تعمل العمليتين مع بعض « (٣) . وقد جاء « الميناق » بعد ذلك ليؤكد هذه الحقيقة ، فقال : « ان هذا الشعب البطل بدأ زحفه النورى من غير تنظيم سياسى يواجه مشاكل المعركة . كذلك فان هذا الزحف الثورى بدأ من غير نظريه كاملة للتغيير النورى . ان ارادة الثورة فى تلك الظروف الحافلة لم تكن تملك من دليل للعصل غير المبادئ الستة المشهورة التى نحتتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته » (٤) .

**ثالثا : لم يكن فى مخطط ثورة ٢٣ يوليو اطلاقا تصفية الطبقة البورجوازية الكبيرة أو تحطيم كيانها الاقتصادى . وهذه النتيجة مترتبة على الحقيقتين السابقتين . وانما كان غرضها تحرير الفلاحين من سيطرة هذه الطبقة السياسية . وهذا هو جانبها الديموقراطى . وقد أعلن الرئيس جمال عبد الناصر هذه الحقيقة فى عديد من خطبه ، وفى خطابه يوم ١٥ ابريل سنة ١٩٥٤ قال : « ان طلبنا الرئيسى لم يكن اقتصاديا ، وانما هو تحرير الفلاح من سيطرة السيد » (٥) وفى خطاب آخر قال : « ان اهم شىء فى تحديد الملكية . . هو الذى يعبر عن معنيين أساسيين : الأول ، هو الحرية السياسية ، والثانى ، هو التخلص من الاستبداد السياسى » . وفى نفس الخطاب زاد الأمور وضوحا بالنسبة لهذه الطبقة فقال : « أمامنا الفلاح والعامل وصاحب الأرض وصاحب رأس المال ، ونحن نعمل للجميع ولا ننصر فئة على أخرى » (٦) .**

**رابعا : ان الثورة كانت فى حاجة الى هذه الطبقة الاستعانة بها فى الانتقال بالبلاد من مرحلة الاقتصاد الزراعى الراكد الى مرحلة الاقتصاد الصناعى المتقدم . ولم يكن فى مخطط الثورة فى ذلك الحين أن يتم هذا الانتقال عن طريق سيطرة الدولة على وسائل الانتاج أو الاستيلاء عليها ، وانما عن طريق نزول رأس المال الخاص الى السوق وتوجيه استثماراته نحو**

**الصناعة** • ففي خطاب الرئيس عبد الناصر يوم ٦ ابريل ١٩٥٤ فى وفود عمال السويس والاسكندرية قال : « ليكن فى علمكم ان الحكومة ليس لديها المال الكافى للقيام بتلك النهضة الصناعية • وعلى هذا فيجب أن نشجع كل من يريد استثمار أمواله حتى تستفيد البلاد ويستفيد العمال من ذلك » (٧) • وفى خطابه يوم ١٣ ديسمبر ١٩٥٣ ، قال : « اننا نتجه الى المحافظة على مصلحة العامل ، وعلى مصلحة صاحب العمل ، الى بناء عهد جديد من الصناعة • وهذا العهد هو الذى سيمكننا من ايجاد عمل للعمال المتعطلين » (٨) • وفى البيان الذى أصدره اللواء محمد نجيب يوم ١١ أغسطس ١٩٥٢ عن مشروع الاصلاح الزراعى ، أوضح أن هذا المشروع بتحديد الملكية الزراعية الغرض منه : « تقريب الفوارق الشاسعة بين الطبقات ، ورفع مستوى الفلاح ، وتحصيل رءوس الأموال للصناعة حتى ترقى البلاد بصناعاتها ويرتفع مستوى عمالها » (٩) •

وهذا يوضح أن الثورة فى تلك المرحلة ، لم تكن تقصد بمشروع الاصلاح الزراعى تصفية الكيان الاقتصادى للبورجوازية الزراعية الكبيرة ، وإنما كان الغرض تحطيم نفوذها السياسى وتحرير الفلاحين من سيطرتها السياسية ، مع « تحويل ثروتها العقارية المتضخمة الى ثروة منقولة متضخمة كذلك » (١٠) •

وفى ذلك تتفق الثورة مع طبيعتها كثورة ديموقراطية بورجوازية • وفى مثل هذه الثورات لا يؤدى انتصارها الى محو الرأسمالية ، وإنما على العكس من ذلك يخلق مجالا أرحب لتطور الرأسمالية ، انه - كما يقول أينين - يعجل ويشدد من التطور الرأسمالى الصرف ، وهو لا يؤدى الا الى ايجاد أساس لجمهورية بورجوازية ديموقراطية يتطور فيها ، لأول مرة ، نضال البروليتاريا ضد البورجوازية » (١١) •

وفى هذا الضوء يمكن فهم قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . فالقانون حدد ملكية الفئات العليا من البورجوازية الزراعية الكبيرة بما لا يزيد على مائتى فدان لمن ليس له ولد ، وثلاثمائة فدان لمن له اولاد ( مادة ١ ، ٤ ) . وهذه المساحة كانت تمتل فى مصر فى ذلك الحين دخلا سنويا لا يستهان به يتراوح بين الخمسة آلاف والسنة آلاف جنيه على الأقل للمالك الواحد (١٢) . ونلاحظ ان مشروع القانون الذى تقدم به مجلس قيادة الثورة للوزارة ونشرته الصحف يوم ١٢ اغسطس ١٩٥٢ كان ينص على حد أقصى قدره ٢٠٠ فدان للملكية الفرد ، يتساوى فى ذلك العازب والمتزوج ، والذى له اولاد أو ليس له (١٣) ، ولكن هذا النص جرى تعديله فى القانون رقم ١٧٨ الذى صدر ، فأجاز للمالك أن ينقل الى ملكية اولاده ما لا يزيد على مائة فدان ، مرتفعا بالحد الأقصى من ٢٠٠ الى ٣٠٠ فدان (١٤) . ونرجح أن هذا التعديل قد صدر بضغط كبار الملاك الذين انتقدوا هذه النقطة عند لقائهم بعلى ماهر باشا يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٢ (١٥) .

ومع ذلك فان هذا النص لم يمنع الأسرة من أن تمتلك ما يزيد على ٣٠٠ فدان . ويتضح ذلك حين نعرف الأراضى التى آلت الى مالك كبير متل عدلى للموم بعد تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى عليه ، وتفصيلها كالاتى :

٣٠٠ فدان ، ما يخص عدلى وولديه طبقا لأحكام القانون .

١٥٠ فدان ، المملوكة لزوجته .

٢٠٠ فدان ، التى تثول لوالدته (١٦) .

**ثانيا :** لم يصادر القانون ما فوق الحد الأقصى من الملكية ، وانما نصت المادة الخامسة منه على أن يكون لمن استولت الحكومة على أرضه الحق فى تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية لهذه الأرض ، مضافا اليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار ، وعلى أن تقدر القيمة الايجارية

بسبعة أمثال الضريبة الأصلية (١٧) . ونلاحظ ان المشروع الأصلي الذي تقدم به الضباط كان يقضى بأن تشتري الدولة الأرض الزائدة على أساس متوسط ثمن الفدان الواحد فى السنوات ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، (١٨) ، ولكن القانون عندما صدر عدل الثمن الى عشرة أمثال القيمة الإيجارية حتى يتلافى البخس بثمان الأرض بارجاع قيمتها الى ما قبل الحرب العالمية الثانية . ويعترف سيد مرعى بأن هذا التعويض يعتبر تعويضا « عادلا جدا يتفق وما تغله الأرض من ريع اذا ما لوحظ ان الأراضى الزراعية تغل فى المتوسط ريعا سنويا صافيا يعادل ٧٪ من ثمنها ، أى بما يغطى ثمنها فى ١٤ سنة » (١٩) .

**ثالثا :** أباح القانون لكبار الملاك حرية انتقاء ملكياتهم ، كما أباح لهم تقسيم ما زاد على الحد الأقصى من أراضيههم الى قطع صغيرة لا تزيد مساحتها على خمسة أفدنة ولا تقل عن فداين ، وبيعها لصغار الزراع حتى أكتوبر ١٩٥٣ ، ( مادة ٤ ) . وقد استغل كبار الملاك ذلك فى الاحتفاظ لأنفسهم بأجود الأراضى موقعا وزراعة وخصبا ، وباعوا ما أمكنهم بيعه من الأراضى التى تليها فى الجودة وحسن الموقع لصغار الزراع ، ولم يسلموا للجنة العليا للإصلاح الزراعى الا أقل الأراضى بجودة وأكثرها تنائرا أو أقلها استعدادا للرى والصرف (٢٠) . ومما يستحق الملاحظة فى هذه النقطة أن القانون قد حدد سعر الفدان بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية على نحو ما ذكرنا ، على ان الفتاوى القانونية التى صدرت من مدير المكتب الفنى لنائب رئيس الوزراء فى ذلك الحين ، وكان نائبا بمجلس الدولة ، أجازت للمالك الكبير أن يتصرف بالبيع فى أرضه « بالثمن الذى يتراعى له » على اعتبار ان التحديد الذى ورد بالقانون بعشرة أمثال القيمة الإيجارية إنما هو خاص بما ستدفعه الحكومة مقابل استيلائها على الأرض الزائدة على

النصاب القانوني (٢١) . وبناء على هذه الفتوى باع كبار الملاك مساحات كبيرة من أراضيهم بمن يزيد على ما حدده القانون ، وقد بلغت مساحة هذه الأراضي طبقا للرقم الرسمي ١٤٥ ألف فدان - كما يقول سيد مرعي (٢٢) .

**رابعاً :** ينص سسخاء القانون مع كبار الملاك حين لم يكتف بدفع تعويض عما تستولى عليه الحكومة من الأراضي ، بدلا من المصادرة ، بل نص على أن يؤدي هذا التعويض بسندات على الحكومة بفائدة بسعر ٣٪ تستهلك في خلال ثلاثين سنة ( مسادة ٦ ) (٢٣) ، وهي فائدة معقولة تماما . وكان مشروع القانون الأصلي يقضى بدفع هذه الفائدة بسعر ٣ وربع في المائة (٢٤) .

**خامساً :** لم يتعامل القانون - كما رأينا - الا مع الفئات العليا من البورجوازية الزراعية الكبيرة ، وهي التي تملك أكثر من مائتي فدان أو ثلاثمائة فدان ، أما الفئات المتوسطة التي تملك من ٥٠ - ٢٠٠ فدان ، فقد بقيت دون مساس . ولما كان عدد أفراد الفئات العليا يبلغ ٢١١٥ مالكا ، بينما يبلغ عدد أفراد الفئات الوسطى من الملاك أكثر من ٩٠٠٠ مالكا (٢٥) ، فبذلك يكون القانون قد طبق فقط على نحو ربع عدد أفراد الطبقة البورجوازية الزراعية الكبيرة ، وترك ثلاثة أرباعها دون مساس !

هذا فيما يتعلق بقانون الاصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وأثره على البورجوازية الزراعية الكبيرة ، أما فيما يتعلق بجوانبه الأخرى العديدة فمجالها موضع آخر . ومن ذلك يتضح ان القانون ، على الرغم من أنه كان يمثل على وجه التأكيد اجراء اصلاحيا راديكاليا ، الا أنه لم يكن يمثل ثورة اجتماعية ضد كبار الملاك ، وهو يعتبر استجابة لنذر وارهاصات اغفلتها البورجوازية الزراعية الكبيرة قبل الثورة وتبدت في بهوت وكفور نجم وغيرها من العزب والتفائيش ، وكان اغفالها من شأنه أن يهدد بانفجار

ثورة اجتماعية لا تستهدف فقط مجرد تصفية النفوذ السياسي للبورجوازية الزراعية الكبيرة ، وإنما تستهدف أيضا كيانها الاقتصادي . وقد كتبت ( دورين وارينر ) نقول : « لم تكن إعادة توزيع الأرض ، عن طريق القانون ، اجراء ثوريا في الظاهر على الاطلاق ، وذلك بسبب النصوص الفعلية التي اوردها القانون ، فهو لا ينطبق الا على نحو عشرة في المائة ليس الا من مجموع الاراضي الزراعية ، وهو يسمح لأصحاب الأرض بالاحتفاظ بثلاثمائة فدان » (٢٦) .

وعلى كل حال ، فقد وضع الرئيس جمال عبد الناصر ، في تجرد وموضوعية ، قانون الاصلاح الزراعي في موضعه الصحيح بقوله : « لم يكن الاصلاح الزراعي في ذلك الوقت هو الثورة الاجتماعية ، ولكن الاصلاح الزراعي في ذلك الوقت كان دليلا على الحاجة الى الثورة الاجتماعية وعلى الالحاح عليها . . . وكان تعبيرا عن آمال الفلاح وكفاحه الطويل من أجل التحرر » (٢٧) .

وبعد ذلك يبقى هذا السؤال : ما الذي كان ينبغي على ثورة ٢٣ يوليو ان تفعله في ذلك الحين بالنسبة للمسألة الزراعية ؟ وهل كان مطلوبا منها ان تفجر الثورة الاشتراكية في ذلك الحين ؟

ان الاجابة على هذا السؤال تقتضى ان نعرف طبيعة المرحلة الثورية التي كانت تخوضها الثورة عند قيامها في ضوء النظرية الماركسية لتطویر الثورة . وطبقا لهذه النظرية ، فان الثورة التي تقوم في البلدان المستعمرة أو شبه المستعمرة تنقسم الى مرحلتين : المرحلة الأولى ، مرحلة الثورة الديمقراطية البورجوازية . والمرحلة الثانية ، مرحلة الثورة الاشتراكية . وفي المرحلة الأولى تختص الثورة الديمقراطية بتحقيق مهمتين كبيرتين :

المهمة الأولى ، تحطيم العلاقات الاقطاعية القديمة فى الريف ، وتحطيم ملكية كبار الملاك التى هى السند لهذه العلاقات ، دون أن يستتبع ذلك محور الرأسمالية . والمهمة الثانية ، تحرير الوطن . وفى هذه المرحلة ، ولأن البورجوازية الوطنية تكون واقعة تحت ربة الاستعباد الاستعماري ، فانها تكون فى فترات معينة ولدرجة محدودة ذات طابع ثورى ، وهى تخوض كفاحها الثورى ضد الاستعمار بالتحالف مع البورجوازية ومع البروليتاريا ، ومهمة البروليتاريا ألا تهمل الطابع الثورى للبورجوازية الوطنية وأن تقيم معها جبهة متحدة ضد الاستعمار وتعتبر الديمقراطية التى تحققها الثورة فى هذه المرحلة من نوع جديد ، لانها تقوم على أساس تحرير الفلاحين من السيطرة السياسية لكبار الملاك ، دون أن تعدل أسس هذا المجتمع الديمقراطى البورجوازى ، ودون أن نلغى سيادة رأس المال . وتعتبر هذه الديمقراطية شكلا ثالثا بين ديمقراطية دكتاتورية البروليتاريا ، وديموقراطية دكتاتورية البورجوازية . انها ديمقراطية الدكتاتورية العامة لطبقات ثورية عديدة ضد الاستعمار وضد القوى الاقطاعية .

أما المرحلة الثورية الثانية ، فهى مرحلة الثورة الاشتراكية - كما ذكرنا - وفى هذه المرحلة فإن الهدف الرئيسى للثورة هو الاطاحة بحكم رأس المال ، ويكون النضال موجها ضد البورجوازية بأسرها .

وتعتبر محاولة تحقيق الثورتين الديمقراطية والاشتراكية معا بضربة واحدة محاولة خاطئة من الناحية الايدولوجية . وقد أدانها « ماوتسى تونج » وهاجم أصحابها ووصفهم بالاغراق فى الخيال فقال : « هناك نوع من الناس ، هم أولئك الذين يبدو أن نواياهم ليست سيئة ، ولكن فتنتهم نظرية الثورة الواحدة ببساطة ، وفتنتهم لسبب ذاتى بحت ، هو الرغبة فى تحقيق الثورة السياسية والثورة الاجتماعية بضربة واحدة - وهم لم يفهموا أن الثورة تنقسم

الى مراحل ، وأنه لا بد أن تتبع المرحلة الثانية المرحلة الأولى ، دون أن تسمح الثورة بقيام مرحلة دكتاتورية البورجوازية بينهما . هذه هي النظرية الماركسية لتطور الثورة . ان ادعاء أنه ليس للثورة الديمقراطية مهام محدودة وأنها لا تمتل مرحلة معينة ، وأنه من الممكن تحقيق مهمة أخرى خلال تلك المرحلة نفسها ، مثل تحقيق مهام الثورة الاشتراكية فى الوقت ذاته الذى يتم فيه تحقيق مهام الثورة الديمقراطية ، وتسمية ذلك « تحقيق الثورتين بضربة واحدة » - ان مثل ذلك الادعاء لا يعدو أن يكون خيالا لا يقبله الثوريون الحقيقيون « (٢٨) » .

هذه هي النظرية الماركسية لتطور الثورة ، ومن ذلك يتبين أن ثورة ٢٣ يوليو لم تكن مطالبة فى تلك المرحلة التى كانت البلاد فيها تحت وطأة الاحتلال ، بأكثر من تحطيم الملكيات الزراعية الكبيرة ، وتحرير الفلاحين من السيطرة السياسية لكبار الملاك ، وتوفير الديمقراطية الاجتماعية للجميع ، وخلق مجال أرحب لتطور الرأسمالية ، ونقل المجتمع المصرى من مجتمع شبه مستعمر وشبه اقطاعى الى مجتمع مسنقل وديموقراطى . وتلك مهام الثورة الديمقراطية البورجوازية . واذا كانت الانتلجنتسيا العسكرية ذات الأصول البورجوازية الصغيرة والريفية هي التى قامت بالثورة ، ولم يقم بها الفلاحون أنفسهم ، فان هذا قد يفسر فقط الحدود المتواضعة التى صدر فيها قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ولكنه لا ينفى صفة الثورة الديمقراطية البورجوازية .

وعلى كل حال ، فهل كانت قيادة ثورة ٢٣ يوليو تعى المرحلة التاريخية التى تمر بها ، وهل كانت تعى دورها الثورى فى هذه المرحلة وتتصرف على هذا الأساس ؟



لقد سبق ان اشرنا الى ان قيادة الثورة لم تكن تملك ايدولوجية للعمل بها عند قيامها ، ولكن هذا ليس معناه انها كانت تجهل هذه الايدولوجية ولا نعرف شيئا عنها ، كما ان هذا ليس معناه انها لم تتاثر بالفكر الاشتراكي العلمى الذى برز بعد الحرب العالمية الثانية كتيار فكرى اصيل . فقد صرح الرئيس جمال عبد الناصر للصحفى مورجان مندوب صحيفة الصندى تايمز الانجليزية بأنه درس قبل الثورة المذهب الماركسى وكتابات لينين ، ولكن صرفه عنها امران : الأول ، ان الماركسية فى جوهرها ملحدة ، والثانى ، ضرورة وجود سيطرة من نوع ما من الأحزاب الشيوعية العالمية (٢٩) . وقد كتب خالد محيى الدين ، الذى كان عضوا فى اول هيئة تأسيسية كونها الرئيس عبد الناصر بعد معركة فلسطين (٣٠) يقول : ان اصدار قانون اصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢ ، ثم قانون تعديل الضريبة على الايراد العام يرفع فئاتها على الشرائح الكبيرة « يدل بوضوح على مدى تاثر الضباط الأحرار بالفكر الاشتراكي وعلى وجود جنينات هذا الفكر فى المحتوى الفكرى لهذه المجموعة » (٣١) .

لا جدال اذن فى ذلك ، ولكن تاثر مجموعة الضباط الأحرار بالفكر الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية شئ ودراسة المذهب الماركسى بغرض تطبيقه شئ آخر . وقد عبر أنور السادات عن هذه النقطة بقوله : « لم نعرف ما هى معتقدات أتباع ماركس ولينين بالتحديد » (٣٢) . على أن معركة الثورة مع الأحزاب البورجوازية ، وتصادمها مع الديموقراطية الليبرالية التى قامت عليها الأحزاب ، ثم صدامها مع الماركسيين المصريين ، كل ذلك قد دفع قادتها الى استكشاف موقعهم الثورى النظرى من خلال النظرية الماركسية ، وعن طريق المقارنة مع التجارب الثورية الأخرى . ويعتبر حوار أنور السادات مع الماركسيين والليبراليين فى كتابه : « قصة الثورة كاملة » الذى صدر

فى يوليو ١٩٥٦ ، ذا أهمية خاصة فى توضيح هذه النقطة ، وعلى أن الثورة كانت قد استكشفت حينذاك موقع نجربتها على الطريق الثورى .

فى رده على اتهام الشيوعيين للثورة بالفاشية ، ومطالبهم بعودة الحياة النيابية والدستورية والحريات ، أخذ أنور السادات يسوق المتل بالثورة الصينية ، التى اختارها بالذات لما رآه من أنها « كانت مثل بلادنا عندما قامت ثورتها : مستعمرة فيها حكام خونة واقطاع واحتكار ، وذل وحفاة وعمرة وجياح » ، وقال : « على الرغم من أن الذين قاموا بثورة الصين تختلف معتقداتهم عن معتقداتنا ، الا انهم ، أى ثوار الصين ، لم يصنعوا أكثر مما صنعنا حتى الآن : فزعيمهم يقول : « ان الاصلاح الزراعى هو المحور الرئيسى للثورة الديموقراطية الجديدة للصين » . والاصلاح الزراعى فى الصين قضى على الاقطاع ، ولم يفعل أكثر مما فعلناه نحن بذلك العدو حليف المستعمر » .

ثم رد السادات على الاتهام الموجه للثورة بأنها تريد اقامة دكتاتورية ، فقال : ان قادة الصين وجدوا أيضا من يقول عنهم انهم طغاة ويريدون دكتاتورية ، ولكن ماوتسى تونج رد بالحرف الواحد قائلا : « يقال لنا : تقييمون دكتاتورية . نعم يا حضرات السادة ، انتم على حق ، فنحن بالفعل نقيم دكتاتورية . ان الخبرة التى تكونت للشعب الصينى خلال عشرات السنين ، تبين لنا ضرورة اقامة دكتاتورية تحرم على الرجعيين حق التعبير عن آرائهم . فللشعب وحده حق التعبير ، وحق التصويت . فمن هو هذا الشعب ؟ فى المرحلة الحالية يتكون الشعب من الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين والبورجوازية الصغيرة والبورجوازية الوطنية . وباتحاد هذه الطبقات تكونت حكومة لهم من أجل اقامة دكتاتورية على خدام الاستعمار ، ومن أجل سحق الاستعمار وأعوانه والذين ارتبطوا بمصالحه ، فلا يسمح لهم

بالتصرف الا فى داخل حدود معينة ، فاذا تجاوزوا تلك الحدود بالقول أو بالفعل فسيمنعون ، وسيعاقبون فى الحال . فلا بد من تأسيس النظام الديموقراطى بين الشعب ، فيمنح حريه الكلام والاجتماع والتنظيم ، ولا يعطى حق التصويت الا للشعب دون الرجعيين . فالديموقراطية للشعب ، والدكتاتورية على الرجعيين . واذا لم تفعل هذا تنهزم الثورة وتقع الكارثة على الشعب وتفنى الدولة » .

ثم علق أنور السادات على كلام ماوتسى تونج بقوله : « هذا ما حدث فى الصين . والذي حدث فى مصر بعد ٢٣ يوليو هو ان مجلس قيادة الثورة كان حنما عليه أن يحمى الثورة ، أو بمعنى أكثر وضوحا يحمى الشعب من الرجعيين . وكان أول اجراء قام به مجلس قيادة الثورة بعد ٢٣ يوليو هو عزل الحاكم فاروق ، فاذا كان طرد فاروق دكتاتورية ، فليكن ، ونحن نفخر بها . ثم كان ان قرر مجلس قيادة الثورة اسقاط النظام الملكى واقامة النظام الجمهورى ، فاذا كان ذلك دكتاتورية فما أروع ذلك وما أعظمه ، وما انعس الديموقراطية اذا لم تقف الى جانب الذين أسقطوا ذلك النظام . واذا كان القضاء على الاقطاع دكتاتورية فما هى الديموقراطية اذن ؟ » .

ويستطرد السادات قائلا : « لو أن الثورة اكتفت بخلع فاروق وتركت الامور كما هى بعد ذلك ، لكان حتما أن تقوم ثورة أخرى لتحقيق العدالة الاجتماعية - الا اذا كان ادعاء الديموقراطية يرون أن العدالة الاجتماعية يمكن أن تتحقق على أيدي الباشوات والهضيبي وعبد العزيز البدرأوى ، . ثم يقتبس أنور السادات من أقوال ماوتسى تونج ما يوضح صفة المرحلة التى كانت تخوضها ثورة ٢٣ يوليو فى ذلك الوقت وتخوضها ثورة الصين فينقل عنه هذا القول :

« ان المجتمع الصينى الحالى ما زال مستعمرا وشبه مستعمر وشبه اقطاعى ، وان الأعداء الأساسيين للثورة الصينية هم القوى الاستعمارية

وشبه الاقطاعية ، وبما أن واجبات الثورة الصينية هي أن تحقق الثورة الوطنية والثورة الديمقراطية للقضاء على هذين العدوين ، وبما ان القوى اللازمة لهذا العمل نلقى أحيانا مساعدة البورجوازية الوطنية وجزءا من البورجوازية الكبيرة ، ومع أن البورجوازية الكبيرة قد خانت الثورة وأصبحت عدوتها ، الا أن الثورة يجب ألا توجه ضد الرأسمالية على العموم أو ضد الملكية الرأسمالية ، وانما ضد الاستعمار والاحتكار الاقطاعي . ونتيجة لهذا نجد ان طبيعة الثورة الصينية في الوقت الحالى ليست الاشتراكية البروليتاريه ، وانما الديمقراطية البورجوازية . وهذا الطراز الجديد من الثورة يتحقق في الصين ، وفي جميع البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة . ويجب على الصين أولا أن تحقق هذه الثورة وليس غيرها . واذا لم نصل الى تحطيم الأفكار الرجعية فلا يوجد أمل في الانتصار .

ويعلق أنور السادات على هذا الكلام لماوتسى تونج بقوله : « أود أن يقرأ الشيوعيون في مصر هذا الكلام . فهم من بين الذين يتهموننا بالفاشية . . ولو كان الشعب في مصر قد خاض مع الجيش معركة مسلحة ضد القصر والاقطاع وكل أعداء الشعب ، لعرف أهداف الثورة في الحال ، ولما وجد من يضلله أو يخدعه . لكن الوضع في مصر بالنسبة لقيادة الثورة كان مخالفا لوضع قيادة الثورة في الصين ، فكان علينا نحن أعضاء مجلس قيادة الثورة أن نتجاهل ما يقال عنا ، وما يشيعه أعداء الشعب من أهدافنا . كنا نعتمد على الوقت ، فالأيام كفيلة بتوضيح أهدافنا وحقيقة ثورتنا » (٣٣) .

والمغالطة الخفية في كلام السادات أنه يضع قيادة ثورة يوليو مع قيادة الثورة الصينية على مستوى أيديولوجى متكافى ، وينسى أن قيادة الثورة الصينية كانت وراءها النظرية الماركسية ، بينما لم تكن وراء قيادة ثورة يوليو أية نظرية اجتماعية ، وأن قيادة الثورة الصينية كان أمامها واضحا هدف اقامة المجتمع الاشتراكي ، بينما لم يكن مثل هذا الهدف مطروحا في فكر قادة ثورة يوليو أصلا . ومن هنا استمرت الثورة الصينية ، وتخبطت ثورة يوليو .

حواشي الفصل الرابع :

- (١) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر . القسم الثالث ص ٥٧٥ .
- (٢) نفس المصدر ص ٥٠٨ .
- (٣) نفس المصدر ص ٥٧٥ - ٦ .
- (٤) الميثاق ، الباب الأول .
- (٥) خطاب عبد الناصر يوم ١٥ ابريل ١٩٥٤ .
- (٦) خطاب عبد الناصر يوم ١٩ ابريل ١٩٥٤ .
- (٧) خطاب عبد الناصر يوم ٦ ابريل ١٩٥٤ .
- (٨) خطاب عبد الناصر يوم ١٣ ديسمبر ١٩٥٢ .
- (٩) المصري في ١١ أغسطس ١٩٥٢ .
- (١٠) هذا التعبير هو تعبير سيد قطب في كتابه : « الاسلام والراسمالية » تعلقا على مشروع محمد خطاب . وقد وصف في هذا التعليق محمد خطاب بأنه « يفكر تفكيرا رأسماليا واعيا .. وهو تفكير رأسمالي بحت » .
- (١١) لنين : الاشتراكية البورجوازية الصغيرة والاشتراكية البروليتارية ص ٦٠ .
- (١٢) دورين وأريتر : المرجع المذكور ص ٢٧ .
- (١٣) المصري في ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .
- (١٤) الاصلاح الزراعي : قانون الاصلاح الزراعي من سبتمبر ١٩٥٢ حتى ديسمبر ١٩٥٤ ج ١ .
- (١٥) المصري في ٥ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (١٦) المصري في ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (١٧) الاصلاح الزراعي : المرجع المذكور .
- (١٨) المصري في ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .
- (١٩) سيد مرعي : المرجع المذكور ص ٦٩ .

- 
- (٢٠) الاصلاح الزراعى : المرجع المذكور : وسيد مرعى : نفس المصدر .
- (٢١) المصرى فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .
- (٢٢) المصرى فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .
- (٢٣) بيان السيد المهندس الزراعى سيد مرعى وزير الدولة للاصلاح الزراعى فى مجلس الأمة يوم ١٩٥٧/٨/٥ من ٨ .
- (٢٤) الاصلاح الزراعى : المرجع المذكور .
- (٢٤) المصرى فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .
- (٢٥) المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ( الاصلاح الزراعى : المرجع المذكور ص ٤٤ ) . . Statistical Handb ook 1952 - 1967 (Cairo June 1968).
- (٢٦) دورين وارينر : المرجع المذكور ص ٢٧ .
- (٢٧) خطاب عبد الناصر فى الاجتماع الاول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ .
- (٢٨) ماونسي تونج : الديمقراطية الجديدة ترجمة يوسف احمد ( دار النديم ١٩٥٧ ) ، لينين : المرجع المذكور .
- (٢٩) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الرابع .
- (٣٠) انور السادات : قصة الثورة كاملة ص ٥١ ( كتاب الهلال يولية ١٩٥٦ ) .
- (٣١) خالد محيى الدين : اثر التراث الاشتراكى فى التكوين الفكرى للضباط الاحرار ، مقدمة كتاب رفعت السعيد : تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر ص ١٦ .
- (٣٢) انور السادات : المرجع المذكور ص ٢٨ .
- (٣٣) نفس المصدر ، وتمثل اقوال ماونسي تونج التى اوردها السادات مقتبساً من كتابه : الديمقراطية الجديدة الذى صدر كدراسة فى العدد الاول من مجلة « الثقافة الصينية » فى يناير ١٩٤٠ بمدينة ينان ، وترجمتها دار النديم عن الاصل الفرنسى المنشور فى نكين عام ١٩٥٧ . على انه لما كان كتاب انور السادات قد صدر فى العام السابق على ظهور الترجمة العربية لكتاب ماونسي تونج . فانه يكون قد اقتبس الاقوال التى اوردها من ترجمة اوروية اخرى .

الفصل الخامس

## موقف الطبقات من الاصلاح الزراعى الأول





## الفصل الخامس

### موقف الطبقات من الاصلاح الزراعى الاول

اتضح لنا من الفصل السابق كيف ان الثورة لم تستهدف بقانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تصفية الكيان الاقصادى للبورجوازية الزراعية الكبيرة ، وانما تحويل ثروتها العقارية المتضخمة الى ثروة منقولة متضخمة كذلك ، وكيف أن الثورة فى الوقت الذى كانت حريصة على تحرير الفلاح من السيطرة السياسية لهذه الطبقة ، كانت حريصة بنفس الدرجة على الحفاظ على الكيان الاقصادى للبورجوازية ، للاستفادة بها فى مرحلة الانتقال من الاقصاد الزراعى الى الاقصاد الصناعى ، وكان مخططها أن يتم هذا الانتقال عن طريق نزول رأس المال الخاص الى السوق وتوجيه استثماراته نحو الصناعة .

ومن الغريب ان هذه الحقائق سالفه الذكر قد أسىء فهمها فى ذلك الحين، من جانب الطبقة البورجوازية الكبيرة ، على الرغم من أن قيادة الثورة لم تتوان عن توضيح موقفها سواء عن طريق التصريحات والبيانات ، أو عن طريق التحذيرات والانذارات . وقد ترتب على ذلك ردود فعل سيئة ، وعنيفة أحيانا سواء من جانب البورجوازية الزراعية الكبيرة أو من جانب العمال والفلاحين .

وبالنسبة للفلاحين فتشير الدلائل الى أن هذه الطبقة قد دخل فى روعها فور نشر الأنباء فى الصحف المصرية عن مشروعات الثورة الزراعية وتوزيع الأراضى على الفلاحين ، أنها أمام ثورة زراعية بكل ما فى هذه الكلمة من معنى . فتوقف الكثيرون منهم فورا عن دفع التزاماتهم تجاه الملاك ، من قبل

صدور القانون بشهر كامل ، وأخذوا يهاهبون ، نحت نشاط العناصر اليسارية المنغلخلة فى الرىف ، للاستىلاء على الأرض التى يزرعونها ! وكان الكثرىون يقولون : « ان الجيش قد أعطانا الأرض التى نزرعها ، فلن نمكن المالك من دخولها أو نحصىل ايجارها ، أو أخذ محصولها » (١) .

وقد أزعج ذلك قىادة الثورة ، فبادرت الى اصءار انءار شءىء اللهجة حذرت فىه من أسمءهم « بءوى المىول المءرفة » من « اشاعة الفوضى بىن الفلاءىن » ، وقالت ان البعض قد أساء فهم ما جاء على صفءاء الصءف وألسنة المءءءىن ءاصا بقانون ءءىء الملكىة وءءفىض اىءارات المساكن ، وقد يكون البعض من ذوى المىول المءرفة قد أساءوا فهم هذا الموضوع ، فأشاعوا ، أو أفهموا بعض المءءاءرىن أن ىءوقفوا مؤقءنا عن ءفع الاءءزاماء القائمة علىهم . وهذا أمر ءءى سىءطر القىادة الى اءءاء ءطواء ءاسمة فىه ، وسءءطر الى الضرب بىء من ءءىء على أىءى المءرضىن والمءوقفىن عن ءفع الاءءزاماء على السواء . . والقىادة ءعلن ان الاصلء لا ىعنى الفوضى باى ءال من الأءوال . وبنىاء على هذا فءمىع الاءءزاماء القائمة الآن ، ءبقى قائمة ، وسءبقى قائمة ، الى أن ءصءر النشرىعاء والقوانىن التى ءنظم العلاءاء بىن المؤءر والمءءاءر » (٢) .

أما الطبقة البرولىءارىة فقد وقعت هى الأءرى فى نفس المءطأ . فقد ءوهمت أن ءثورة الاشرءاكىة قد بءاء ، بىنما كانت ءثورة ءىموقراطىة لم ءبءا ىعء ! وقد بءأ الاضطراب بىن عمال شركة الاسكندرىة للءزل ، وشركة مصر للءزل والنسىء الرفىع بكفر ءءوار ، فى الأسبوع النانى من أءسءس ، واءءء صورة عنىفة فى مصانع كفر ءءوار لىلة ١٢ أءسءس . ولقد كان وقوع الاضطراب والعنف فى مصانع كفر ءءوار بصفة ءاصة مءار ءهشة المراقبىن ، لأن هذه المصانع لم ىكن قد وقع بها اضطراب منذ

عشرة اعوام ، اى منذ عام ١٩٤٢ . كما ان عمالها كانوا يتمتعون بامتيازات كثيرة لا يتمتع بها زملاؤهم من عمال المصانع الأخرى ، سواء فيما يتعلق بالمسكن أو الأجور أو الرعاية الطبية الاجتماعية وغيرها ، الأمر الذى دفع بالكثيرين الى توهم وجود أيدٍ محرّكة وراء هذا الاضراب . على ان التحقيق والمحاكمة لم تقدم دليلا على ذلك . وفى الواقع أن مطالب العمال ، كما تحددت فى منشوراتهم ، وكما كتبت على سبورة فى صالة العمل كانت تتركز فى ابعاد ذوى النفوذ فى الشركة ، واجراء انتخابات حرة لنقابة العمال ، وأن يكون مقر هذه النقابة بعيدا عن مكان العمل - أى خارج المصنع - ومساواتهم فى المنح التى تمنح للموظفين ، وزيادة الأجور ، وعدم فصل واحد منهم ، وابعاد محامى الشركة الظالم . وهى مطالب تتعلق بالدرجة الأولى بالتنظيم النقابى والمساواة بالموظفين والخلاف مع محامى الشركة ، ولا تتعلق بأساسيات كانت الطبقة العاملة المصرية ما تزال تناضل من أجلها فى ذلك الحين ، كما انها لا تفسر ما حدث فعلا من اقتحام العمال مبانى المصنع بالقوة وارتكاب حوادث القتل والاصابة والحريق والاطلاق وغيرها (٣) .

ومن ذلك يتضح ان المناخ الثورى الذى هياته ثورة ٢٣ يوليو ، وما تردد عن أهداف الثورة الاجتماعية قد أسىء فهمه من جانب القيادة العمالية فى تلك المصانع ، مما أدى بها الى التطرف والعنف واطلاق الشرارة الأولى للثورة البروليتارية !

وقد أزعج هذا الحادث البورجوازية المصرية ازعاجا شديدا . فادلى المليونير أحمد عبود بتصريح لجريدة « لوموند » الفرنسية أوضح فيه أن « الاضطراب العمالى له على وجه التأكيد ما يفسره . فمنذ عدة أسابيع سمع عمال المصانع عن الاصلاحات الزراعية وعن توزيع الأراضى على الفلاحين ،

وبكلمة واحدة ، هم يسمعون الكثير عن حدوث ثورة زراعية بكل معنى الكلمة . وازاء هذا وقفت الطبقة العمالية تتساءل عن الفوائد التي ستصيبها هي بدورها ؟ « (٤) » .

كما كتبت جريدة « المصرى » تدين الحادث ، وتدعو « لبتز اليد الاثيمة المجرمه » التي قامت به ، ووصفتها بأنها « لا يمكن أن تكون يدا وطنية » (٥) . بينما استنكر النحاس باشا حوادث العنف ، وطالب العمال بالالتجاء الى الطرق القانونية (٦) . وأخذت صيحات الاستنكار والجرع تتسوالى من البورجوازيين . وكان التسعور العام هو الخوف من انتقال الحوادث الى جهات أخرى وانتشاره فى أنحاء القطر . ولما كان حريق القاهرة فى ينسائر من نفس العام ما يزال ماثلا للأذهان ، وكانت الثورة قد أعلنت فى بدايتها أنها تعمل « فى ظل الدستور » ، فقد اعتقد الوفد بالذات ان الحادث مدبر ، على نحو ما دبر حريق القاهرة من قبل من رجال القصر ، لاقضاء على الثورة والعودة بالتالى للحكم المطلق (٧) .

وكانت أصابع الوفد تشير بصفة خاصة الى حافظ عفيفى بالذات . فقد كتب ( المصرى ) عن « اتصالات قام بها كبير كان يشغل منصبا كبيرا فى القصر الملكى » (٨) . وقد رد حافظ عفيفى قائلا : « ليس من المعقول أننا - نحن الذين أقمنا صرح هذا البنيان الصناعى - ننقلب بين يوم وليلة الى دعاة لهدمه وتقويضه » (٩) .

على كل حال ، فى ظل تأييد البورجوازية المصرية ومباركتها ، شرعت الثورة على الفور فى اتخاذ اجراءات حاسمة للقضاء على الاضراب ، فأصدرت بيانا أعلنت فيه « جميع الطوائف - وخاصة العمال - أنها ستعتبر أى خروج على النظام أو اثاره الفوضى خيانة ضد الوطن ، وجزاء الخيانة معروف

للجميع ، (١٠) . ثم أعدمت قسادة الاضراب واعادت النظام ، وأدخلت  
العثمانية في صدر البورجوازية الكبيرة التي هزها الحادث وخشيت أن يكون  
مقدمة لثورة بروليتارية لا تبقى ولا تذر .

على هذا النحو حددت الثورة موقفها من الفلاحين والعمال بما لا يدع  
مجالا للشك في أهدافها . فهي أهداف «الثورة البورجوازية الديمقراطية»  
المحدودة ، لا أهداف «الثورة البروليتارية الاشتراكية» . فبالنسبة للفلاحين  
فقد أظهرت عزمها على تحريرهم سياسيا من سيطرة كبار الملاك ، ولكنها  
أظهرت أيضا أنها تنوى الحفاظ على الكيان الاقتصادي لهؤلاء الملاك دون  
مساس . وبالنسبة للعمال ، فقد أظهرت عزمها على تنظيم العلاقات بينهم  
وبين الرأسماليين ، ولكنها أظهرت أيضا أنها في حاجة ماسة لهؤلاء الرأسماليين  
من أجل تحويل مصر من دولة زراعية متأخرة الى دولة صناعية متقدمة .

وفي ذلك الحين ، كانت البورجوازية الزراعية الكبيرة تقع هي الأخرى  
في وهم مختلف ، هو ان الثورة تنوى تصفيتها ! فام يكذ ينشر في الصحف  
نص مشروع قانون الاصلاح الزراعي الذي تقدمت به قيادة الثورة لحكومة  
على ماهر باشا ولمجلس الدولة لدراسته ، والذي ينص على تحديد الملكية  
الفردية في مصر بـ ٢٠٠ فدان ، ونزع ملكية ما يزيد على ذلك ، ودفع  
ثمنها بسندات مقسطة على ٣٠ سنة ، وتوزيع الأراضي « المنزوعة » على  
صغار الفلاحين - حتى أصيبت هذه الطبقة بهزة نفسية عنيفة لم تكن لتناسب  
الآثار التي ستلحق بها من القانون .

وفي الحقيقة فان نصوص القانون وحدها لم تكن مبعث هذه الهزة  
النفسية ، وانما يرجع ذلك لجملة عوامل :  
العامل الأول ، الخوف من رد فعل القانون لدى الفلاحين ، والذي قد  
يؤدي الى ثورة فلاحية ديموقراطية حقيقية .

ثانيا : الخوف من أن يكون القانون مجرد مقدمة لسلسلة من القوانين الأخرى أكثر تطرفا وثورية على طريق الاصلاح الزراعى الطويل .

ثالثا : أن القانون ، على الرغم من سخائه ، إلا أنه كان يؤدي بالفعل الى انتزاع كثير من الأسر الثرية فى الريف من مراكزها المسيطرة على حياة البلاد ، وهو مركز لم يسبق لأحد أن تحداه . ويتمثل ذلك بصفة خاصة فى الصعيد ، حيث تحتكر الملكيات الكبيرة الوادى الضيق بأكثر مما تحتكر هذه الملكيات سهول الوجه البحرى ، وحيث تأثير القانون هناك أشد وأقوى .

لكل هذه العوامل ، هبت البورجوازية الزراعية الكبيرة للدفاع عن مصالحها والسعى لمنع صدور القانون . وكان من الطبيعى أن تعتمد فى ذلك على الأحزاب السياسية التى تعد الأداة التمثيلية والطلعية السياسية التى تعبر عن مصالحها .

وكان موقف هذه الأحزاب بالنسبة للمسألة الزراعية قد تحدد فى الحقيقة قبل تقديم مجلس قيادة الثورة مشروع الاصلاح الزراعى الى الحكومة ومجلس الدولة . وذلك فى برامجها التى أعلنتها بناء على طلب الثورة « ليكون الشعب على بينة من أمره » . وقد أكدت الأحزاب السياسية القديمة الكبيرة التى تداولت الحكم : وهى الوفد ، والأحرار الدستوريون ، والحزب السعدى - اصرارها السابق على موقفها من تحديد الملكية ومن المسألة الزراعية بصفة عامة . ففى برنامج الوفد الذى نشره يوم أول أغسطس ١٩٥٢ ، وفى الجزء الخاص « بالفلاحين » ، عرض الحزب برنامجا لحل المسألة الزراعية على النحو الآتى :

« فرض حد أدنى لأجر العامل الزراعى ، وتنظيم علاقة مالك الأرض

بمستأجرها أو رارعها ، وتجديد قرى القطر فى مدة أقصاها عشرين عاما ، والعمل على نشر الملكية الصغيرة ونشجيعها وحمايتها ، وبيع أراضى الحكومة المستنصحة لصفار الزراع ، وبيع أراضيها البور » . كما نص البرنامج فى الجزء الخاص بالسياسة الاقتصادية والمالية على « تعديل فئات الضرائب تعديلا جوهريا وزيادتها على الايرادات والتركات الكبيرة » (١١) . ولا شىء عن الاصلاح الزراعى .

وقد اتخذ حزب الأحرار الدستوريين موقفا مشابها . فقد نص برنامجه الذى نشر يوم ٧ أغسطس ١٩٥٢ على أن تتخلى « الحكومة للشعب عما فى حوزتها من الأراضى الصالحة للزراعة أو البناء فى حدود القانون ، للاكتنار من الملكيات » . كما نص على توزيع الضرائب توزيعا عادلا على أساس تصاعدى » (١٢) .

أما حزب السعديين ، فقد نص برنامجه الذى نشر يوم ٨ أغسطس على « تحديد حد أدنى لأجور الفلاحين ، ووضع القواعد لعلاقة المؤجر بالمستأجر على أساس من العدل ، وتوزيع جميع أراضى الحكومة الى ملكيات صغيرة بعد اصلاحها ، وفرض ضرائب مباشرة بنسبة تصاعدية على الدخول الحقيقية من جميع مصادرها وعلى التركات ، بحيث تمتص الدخول بنسبة عالية بعد حد معين » (١٣) .

وقد اتخذ الحزب الوطنى القديم برياسة عبد الرحمن الرافعى موقفا متأرجحا . فقد تضمن برنامجه عن المسألة الزراعية وضع حد لزيادة الملكية الزراعية ، أما بوضع حد أعلى لنصابها ، أو بجعل ايراد ما يزيد على هذا النصاب داخلا فى نطاق ما تستوعبه الدولة من الضرائب التصاعدية . كما نص على زيادة فئات الضرائب التصاعدية وتشجيع الملكية الصغيرة (١٤) .

أما الأحزاب الجديدة التي لم تمارس الحكم ، فقد وقفت من المسألة الزراعية موقفا تفضيلا . ففي برنامج الاخوان المسامحين الذي أعلن يوم ٢ أغسطس ١٩٥٢ ، ندد الحزب بالملكيات الكبيرة « التي أضرت أبلغ الضرر بالفلاحين والعمال وسدت في وجوههم فرص التملك ، وصيرتهم الى حال أشبه بحال الأرقاء » . وأعلن أن « لا سبيل الى اصلاح جدى في هذا الميدان الا بتقرير حد أعلى للملكية الفردية » ، وبيع الزائد عنه الى « المعدمين وصغار الملاك » ، بأسعار معقولة تؤدي على آجال طويلة ، مع توزيع جميع الأقطان الأميرية المستصلحة والتي تستصلح على صغار الملاك والمعدمين خاصة « (١٥) » .

كذلك أعلن الحزب الوطني الجديد الذي أله فتحي رضوان في برنامجه أنه سيعمل على أن يتدرج في قصر الملكية الزراعية شيئا فشيئا على القائمين بزراعة الأرض فعلا ، أو المشرفين عليها اشرافا مباشرا ، وكذا « وضع حد أعلى للملكية الفرد الواحد » (١٦) .

كما قدم الحزب الاشتراكي الذي أله ابراهيم شكري الى المسئولين صورة من مشروعه الذي قدمه الى مجلس النواب في فبراير ١٩٥٠ ويقضى بأن تنتقل الى الدولة ملكية ما يزيد على خمسين فدانا مقسبابل سندات على الخزانة بفائدة ٤ في المائة سنويا على ٢٥ سنة ، وعلى أن تقدر قيمة هذه الأراضي بما يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية (١٧) .

وقد قدم أحمد قطب ، رئيس حزب الفلاح ، ما يعد أكثر البرامج تطرفا . فقد نص على وضع حد للملكية الزراعية لا يزيد على خمسين فدانا ، « وتأميم ما يزيد على هذا القدر » ، وتخفيض الايجارات الزراعية بنسبة ٤٠ في المائة ، وتحديدها بعشرة أمثال الضريبة العقارية ، وتنظيم توزيع الأراضي المستأجرة بحيث لا يجوز لشخص أن يستأجر أكثر من خمسين فدانا (١٨) .



في هذا الوقت بالذات ، وبعد أن انكشف موقف الأحزاب القديمة وعلى رأسها الوفد ، من المسألة الزراعية ، وثبت قصورها وعجزها عن استيعاب إبعاد المشكلة أو اتخاذاً موقف راديكالي منها يستجيب لآمال الفلاحين - أثبتت قيادة الثورة راديكاليته بتقديم مشروعها بتحديد الملكية للحكومة ومجلس الدولة . فأوقعت الارتباك في صفوف هذه الأحزاب ، وشقت كل حزب إلى جناحين أو ثلاثة أجنحة : جناح يوافق على مشروع الإصلاح الزراعي ، وجناح يعلن معارضته الصريحة ، وجناح يدور حول المشروع ويضع العراقيل .

وبالنسبة للأحرار الدستوريين ، فقد أعلن الدكتور هيكل لأول وهلة رأيه في المشروع ، وهو « ان تحديد الملكية مسألة دقيقة ، ينبغي أن تكون موضوع دراسة فنية ودقيقة » (١٩) . وفي يوم ٢٦ أغسطس عقد مجلس إدارة الحزب اجتماعاً لبحث الموضوع ، ولكنه لم يتخذ فيه قراراً ، بل أحاله برمته إلى لجنة الحزب الاقتصادية . وقامت اللجنة بدراسته ، ووضعت تقريراً قدمه سكرتير عام الحزب إبراهيم دسوقي أباطة إلى المسئولين ، وعنوان الفصل الأول : « الترحيب بمبدأ تحديد الملكية » ، أما بقية الفصول فتتضمن طعناً على المشروع تحت اسم « ملاحظات » . ومن هذه الملاحظات أن المشروع سيجرب عليه أن الأراضي المزروعة لن تكفي صغار المزارعين ، وأنه سيجرب عليه تفتيت الملكية الكبيرة ، كما سيجرب عليه هبوط قيمة الأرض هبوطاً يعم أثره الجميع ، . وقد علق حافظ محمود ، عضو الحزب ، على ما ورد بتقرير اللجنة من ملاحظات مناهضة للمشروع بأن اللجنة قد اتفقت في ذلك « مع نظرية العهد الجديد الذي يأخذ على العهد القديم قول المنافقين : آمين » .

على أن هذا التقرير لم يلق موافقة بعض أعضاء مجلس إدارة الحزب .

كما عابوا على بعض الأعضاء انهم يشتدون فى معارضة المشروع . وبلغ الأمر حد التنازع على صفحات الصحف بين المؤيدين والمعارضين . فكتب محمد محمود بدير المحامى وعضو مجلس ادارة الحزب خطابا مفتوحا يهاجم فيه أحمد مفتاح معبد ، وهو من المعارضين المتحمسين ، يتهمه بأنه استطاع عن طريق عضويته فى الحزب أن يصل بتروته الى ألف ومائتى فدان أغلبها حدائق غناء ، « ومع هذا لا يريد أن يتنازل ، ولو بالنمن المقسط عن شئ منها للوطن والاصلاح ، وقد وصل به الهم والسهد حدا جعله لا يكاد يقف على قدميه ، وجعل أصدقاءه يشفقون عليه ، وأنا منهم » (٢٠) .

على أنه لما كان تمسك حزب الأحرار الدستوريين بموقفه ، فى الوقت الذى كانت الثورة مصرة فيه على مشروعها ، يعرضه للصدام معها فى وقت كانت نذر الخطر تحيق بالدستور وبالديموقراطية الليبرالية من جانب الثورة ، فلذلك صرح حفى محمود يوم ٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، بأن الأحرار الدستوريين يؤيدون تحديد الملكية ، وأنه يرجو أن « تكون الخطوة التالية اقامة حياة دستورية سليمة ، اذ أن قانون تحديد الملكية هو خير نمهيد لهذه الغاية » (٢١) . وبعد يومين آخرين صرح ابراهيم دسوقى بأبازة بأن مجلس ادارة الحزب قد وافق على مشروع تحديد الملكية من حيث المبدأ « (٢٢) .

أما الوفد ، فقد تعرض لنفس الانقسام فى الآراء الذى تعرض له حزب الأحرار الدستوريين . فقد أعلن عبد السلام فهمى جمعة أنه يوافق تماما على تحديد الملكية الزراعية ، وأنه يعتبره من أجل الأعمال التى فكر فيها الجيش والحكومة (٢٣) . كما صرح عبد الفتاح حسن لجريدة « ال تمبو » الايطالية بأن الوفد يفضل تحديد ملكية الأراضى الزراعية على زيادة الضرائب وأن هذا التحديد ينبغى أن يتفد بواسطة خبراء فنيين بعد دراسة مستفيضة للموقف الاقتصادى (٢٤) . على أن هذا الرأى فيما يبدو لم يكن يحظى بالتأييد الكامل

من جناح كبار الملاك داخل الوفد ، فقد ذكر عبد الناصر أنه عقدت أربع اجتماعات بينه وبين فؤاد سراج الدين في ذلك الحين ، ولكن كان هناك اختلاف كبير في وجهات النظر ، فبينما كانت الثورة تطالب بتحديد الملكية ونوزيع الأرض على الفلاحين ، على أساس أن هذه هي الوسيلة الوحيدة التي تحرر الفلاح الذي نشأ في الأرض ، والذي يعتبر ملكاً للاقطاعي - فقد عرض فؤاد سراج الدين الالتجاء الى وسيلة أخرى هي الضرائب التصاعدية التي ذكر أنها تساعد الثورة في رفع دخل الخزانة وزيادة ميزانية البلاد (٢٥) .

على أن الاجتماعات التي عقدها الوفد في ذلك الحين قد انتهت به الى أن أعلن موافقته على مشروع الاصلاح الزراعي من حيث المبدأ . ولكنه أبدى « ملاحظات وتعديلات » على المشروع أبلغها الى الجهات المسؤولة . وعندما سئل فؤاد سراج الدين عما اذا كانت هذه الملاحظات والتعديلات تتصل بتصميم المشروع ، أجاب بقوله : « لقد قلت اننا نوافق على المبدأ الذي هو من تصميم المشروع . أما ملاحظتنا فهي مقصورة على التفاصيل فقط دون الجوهر » (٢٦) .

على أن هذه الملاحظات والتعديلات لم يلبث أن أسقطها الوفد تماما بمجرد اقالة وزارة على ماهر على يد مجلس الثورة يوم ٧ سبتمبر ، واصدار وزارة محمد نجيب قانون الاصلاح الزراعي في اليوم التالي . فقد كان على الوفد ازاء هذا التغيير الجديد أن يختار بين أحد أمرين : اما أن يعلن رفضه للقانون ما لم يتضمن الملاحظات والتعديلات التي أبدتها عليه - ومعنى ذلك ، الاصطدام بالثورة في وقت كانت تكشر عن أنيابها للأحزاب ، نتجاعداً عن تطهير نفسها ، ومن ثم بيع الحياة الدستورية . واما قبول الاصلاح الزراعي بالشكل الذي صدر به ، ومعنى ذلك بيع كبار الملاك . وقد اعتمر الوفد بيع كبار الملاك دون بيع الحياة الديمقراطية ، فصدر برنامجه يوم ٢٣ سبتمبر

( وهو البرنامج الثانى منذ قيام الثورة ) وقد تضمن فى الجزء الخاص  
بالسياسة الزراعية هذه الفقرة :

« يرى الوفد أن مشروع تحديد الملكية والاصلاح الزراعى يتفق مع  
ما يهدف اليه من اشاعة العدالة الاجتماعية ، والتقريب بين الطبقات ،  
وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فى الصناعات ، والاتجاه نحو تصنيع  
البلاد ، والعمل على ايجاد الصناعات الكبرى » (٢٧) .

وإذا كان ذلك هو الثابت تاريخيا ، وهو قبول الوفد مشروع الاصلاح  
الزراعى من أجل عودة الحياة الدستورية ، فإن ما ذكره الرئيس الراحل  
عبد الناصر فى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى يوم ٢٥  
نوفمبر سنة ١٩٦١ من أن الوفدين « رفضوا تحديد الملكية الذى طلبناه .  
رفضوا أنهم يحكموا ، رفضوا أن يعودوا الى الحكم على أساس تحديد  
الملكية » (٢٨) يكون غير صحيح .

على كل حال ، فعلى هذا النحو أعلن الوفد تخليه عن قضية كبار الملاك  
بعد أن وضعت الثورة أمام الأمر الواقع . على أنه مع ذلك يمكن القول ان  
فريقا لا يستهان به من أعضاء الوفد ، وخصوصا من بين المثقفين ، كانوا قد  
أخذوا يتبينون فوائد المشروع ومزاياه للبورجوازية الزراعية الكبيرة ، وكان  
على رأس هؤلاء أحمد أبو الفتح الذى وقفت جريدته « المصرى » موقف التأييد  
للمشروع منذ البداية . وقد كتب أحمد أبو الفتح يعترف بأنه كان بادىء  
ذى بدء معارضا للمشروع ، وكان يرى من الوسائل ما هو أفضل من هذه  
الوسيلة ، ولكنه بعد أن نشر المشروع فى الصحف ، ناقش أحد الضباط  
فيه ، واقتنع بمزاياه ، وكانت أهم هذه المزايا فى نظره ، ان أصحاب

الأراضي لو كانت قد تركت ملكيتهم للأرض كما هي ، فإن الشعب ان آجلا أو عاجلا كان سيثور على هذه الأوضاع الشاذة ، وانه كان سينفجر لتحطيم هذا الاستعباد المنظم . والويل يومئذ لأصحاب الأرض » . ثم قال ، : « ان القانون الجديد يحمى كبار الملاك من ثورة لا شك فى أنها كانت ستقع ، تأخر موعد وقوعها أو تقدم . . . لقد جنب القانون كبار الملاك هذه الثورة ، فحفظ عليهم أرواحهم وأموالهم . ولكنه صورها فى صورة أخرى . والقانون فى نفس الوقت يفتح أمامهم آفاقا أخرى للاستغلال والاستثمار » (٢٨) . ومعنى ذلك أن أحمد أبو الفتوح قد عبر عن مزايا المشروع من ناحية آثاره على الملاك فقط ، وليس من ناحية آثاره التحريرية على الفلاحين .

وعلى كل حال ، ففى اليوم الذى صدر فيه القانون ، حذرت المصرى كبار الملاك تحذيرا قويا من مقاومته ، فكتبت تقول : « ويحب المصرى ، وقد جاء دور العمل الحقيقى ، أن ينبه كبار الملاك ، كما سبق أن نبههم أكثر من مرة ، الى أن أى محاولة من جانبهم لعرقلة المشروع بإية كيفية من الكيفيات ستقابل من المسئولين بحزم . . . ويجب أن يختفى عهد الاقطاع من مصر ابتداء من اليوم والى الأبد » (٢٩) .

على كل حال ، فقد كان من نتيجة تخلى حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين عن قضية كبار الملاك ، أن أحسد هؤلاء على عاتقهم الدفاع عن مصالحهم . فكونوا حزبا جديدا تألف من كل من : على المنزلاوى ، وعبد المنعم رسلان ، وأحمد قرشى ، وعباس سيد أحمد ، وحشمت كيرلس ، ويعقوب بباوى ، وتوفيق البدرأوى ، ومحى الدين البدرأوى ، وحسن فودة ، وداود فودة ، وبرتى خياط ، ووهبه أديب ، وكمال نخلة ، ومحمود حرزاوى ، وحننا ويصا ، وأبادير يوسف ، وحسن مرزوق ، ومحمد مرزوق ، ومحمد الغار ، وأبو النصر الغار ، وعثمان على .

وقد سارع هؤلاء بمقابلة على ماهر باشا في رياسه الوزراء يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٢ ، وقدموا له مذكرة تتضمن وجهة نظرهم في الاعتراض على مشروع الاصلاح الزراعى ، وهى نصد وثيقة تاريخية على جانب عظيم من الأهمية .

والمذكرة تناول بالتنفيذ الحجج التى استند اليها مجلس قيادة الثورة فى وضع مشروع القانون الذى نشره يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٢ ، كما تقترح حولا بديلة للمشاكل التى عالجها المشروع ، وتنضم الى جانب ذلك نقدا شديدا وهجوما مريرا على المشروع وعلى واضعيه .

فقد أثارت المذكرة مسألة تقرب الفوارق بين الطبقات ، التى قيل فى ذلك الحين ان المشروع يعالجها ، فقالت ان « العلاج الوحيد لهذه المشكلة هو فى الضريبة التصاعدية ، التى قررت المذكرة أنها « المبدأ الذى أخذت به أرقى الأمم الديمقراطية » . ثم ذكرت المذكرة أن زعماء الاقتصاد والاجتماع فى مصر وفى الخارج قد عالجوا هذا الموضوع وخرجوا منه بنتيجة واحدة هى : « ان توزيع الملكية سيقضى على اقتصاديات البلاد ورخائها ، وسيجعل الجميع فقراء ، اذ سيقضى على الأغنياء ولا يفتى الفقراء » .

ثم تناولت المذكرة مسألة تحرير الفلاحين من سيطرة كبار الملاك ، فقالت ان « علاجه ميسور فى وجود الحكم الصالح وفى التشريعات التى تعطى للعامل حقوقا على المسالك ، مثل تحديد الأجر وضمان حقوقه . واقترحت المذكرة علاجا آخر للحد من سيطرة كبار الملاك ، بدلا من تحديد الملكية . فقالت : « ولا بأس للحد من سيطرة الملاك الذين يملكون زمام ربح القرية أو ثلثها ، من انقاص تلك المساحة بشرط ألا تمس الحقوق المكتسبة » .

ثم تعرضت المذكرة لما كان يتردد من أن المشروع يساعد على توجيه

رؤوس الأموال الى النشاط الصناعي ، فوصفت هذا القول بأنه خطأ بعيد المدى لسببين ، الأول ، أن النشاط الصناعي يحتاج الى كفاية فنية ومواد خام ، علاوة على المسال ، لأجل الصمود أمام المزاومة العالمية ، وما نحن نرى أن المصانع التي أنشئت بمصر غير قادرة على الصمود ، بل بعضها أصابته خسائر فادحة بسبب نقص في احدى الوسائل الثلاث ، وربما تكون الكفاية الفنية أو المواد الخام . أما السبب الثانى ، فهو أن الميدان الطبيعى لتصنيع البلاد هو الصناعات الزراعية . وتلك الصناعات لا يمكن أن تقوم فى المساحات الصغيرة ، بل يجب أن تكون فى المساحات الكبيرة . ولذلك نرى فرنسا ، وهى أرقى الأمم ، لم تلجأ الى توزيع الملكية لهذا السبب الهام . على أنه اذا كان المراد هو صرف رؤوس الأموال المصرية عن الاستئثار من اقتناء الأراضى ، فان سريان قانون تجديد الملكية على المستقبل كفيلا بذلك ، .

ثم أخذت المذكرة تهاجم المشروع من جوانب ثلاثة : الجانب الأول ، ضرره على الاقتصاد القومى . وقد عدت من هذه الأضرار : ضعف الانتاج وانحطاط جودته ، وقالت ان هذا ثابت من احصائيات وزارة الزراعة السنوية ، حيث يظهر بجلاء أن انتاج المساحات الكبيرة هى ضعف انتاج المساحات الصغيرة فى الكمية والجودة . ثانيا : تدهور حصىلة الضرائب بجميع أنواعها من عقارية وتجارية وكذا الضريبة التصاعدية ، لانكماش الاستهلاك العام بسبب ضعف القوة الشرائية .

أما الجانب الثانى من جوانب الهجوم ، فهو ضرره على كبار الملاك أنفسهم . وقد أسهبت المذكرة فى شرح هذا الضرر . فذكرت ان « واضح المشروع لم يستوح روح العدالة والمساواة ، بل جعل هدفه اهدار حق المالك بشكل ملحوظ . ففى كل مادة من مواد هذا المشروع نجد انحرافا عن العدالة ، سواء فى المقدار الذى خصص لكل مالك ، أو فى الثمن وتحديده

وطريقة سداده ، أو في تأجير الأرض ، وغير ذلك من جميع مواد المشروع » .  
واستشهدت المذكورة بنص المواد للتدليل على صحة وجهة نظرها . فنناولت  
حد المسائى فدان الذى ورد فى المشروع ، وعابت عليه أنه لا يفرق بين  
العازب والمتزوج ، والذى له أولاد وبنات أو ليس له ( يلاحظ أن الثورة قد  
استجابت لهذا النقد وصدر القانون معدلا هذا النص بما يسمح للمتزوج  
الذى له أولاد أن يمتلك ثلاثمائة فدان ) . ثم تناولت المذكورة ثمن الفدان ،  
وقالت ان المشروع قد حدد هذا الثمن بعشرة أمثال الفئة الايجارية ، على أن  
القاعدة العامة هى تقدير الثمن على أساس عشرين مثلا للفئة الايجارية ،  
وهذه القاعدة ثابتة لدى البنوك العقارية والشركات ، كما ان كثيرين من  
الملاك قد اشتروا أرضا من الحكومة وغيرها على هذا الأساس . ومشروع  
الحكومة قد يهبط بثمن الأرض الى أقل من قيمتها الحقيقية ، .

وانتقلت المذكورة الى الجانب الثالث من جوانب الهجوم على المشروع ،  
فزعمت انه يتعارض مع مبادئ الدين ، وأنه من عمل الشيوعيين . فقالت :  
« لم تقل الأديان مطلقا بتحديد الملكية . بل هذا العمل من أعمال اللادينيين ،  
أى المذاهب الحمراء ، وهى المذاهب التى تهدم حرية الفرد وتجعله آلة  
مسخرة مسلوب الإرادة » ؛ ( ويلاحظ أن واضعى المذكورة قد تناسوا أن  
الاخوان المسلمين أنفسهم قد دعوا فى برنامجهم الذى نشر يوم ٢ أغسطس  
الى تحديد الملكية كما ذكرنا ) .

وبلغت المذكورة قمة هجومها على المشروع حين زعمت أنه فى مجموعه  
يعتبر ، شبكة محكمة التدبير يراد بها شل الاقتصاد الزراعى ومناهضته ،  
فى حين أن هذا الاقتصاد هو دعامة اقتصاد البلاد الرئيسى . أما مخالفته  
للقانون والدستور فبإدعية للعيان ، (٣٠) .



هذه هي المذكرة التاريخية التي قدمها كبار الملاك لعلى ماهر يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٢ ، وقد أعدها يعقوب بباوى ، ووقعها معه سامى موسى ، وتبناها كبار الملاك لتكون أساسا للمناقشة بينهم وبين على ماهر .

وقد وقف على ماهر موقف العطف والشجيع من الملاك ، فبعد أن تناقش معهم فى المذكرة سالفه الذكر ، وجه اليهم الشكر على روحهم الطيبة، وصرح لهم بأن قانون الاصلاح الزراعى « سيوضع على أساس متين قوى من التعاون ، لا على أساس يهدف ولو من بعيد الى خلق نزاع بين الطبقات » ، ثم طلب اليهم أن يوافقوه بمذكرة أخرى فى ضوء المناقشات التى دارت بينه وبينهم (٣١) .

على أنه قبل أن يعد الملاك المذكرة الجديدة ، اجتمع مجلس قيادة الثورة وطلب الى على ماهر تقديم استقالته ، فقدمها يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ؛ فهل كان لهذه الاقانة صلة بمشروع الاصلاح الزراعى ؟ . لقد صرح على ماهر بعد استقالته بأن مجلس الوزراء كان قد أقر اجراءات المشروع بصيغة عامة ونهائية (٣٢) . على أن متحدنا باسم قيادة الثورة صرح فى ذلك الحين بأن الاتفاق كان قد تم بين مجلس قيادة الثورة وعلى ماهر على أن تصدر الحكومة قانون تحديد الملكية كما أعد ، ولكن الخطوات التى اتخذت بشأنه كانت هى الفاصلة المؤدية الى استقالة الوزراء (٣٣) .

وفى الحقيقة ان موقف على ماهر من كبار الملاك وما أبداه من عطف وتشجيع لهم ، كان العامل الحاسم وراء اقالته . وهذا ما ذكره الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى خطابه أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ ، فقد قال : « كان رئيس الحكومة فى هذا الوقت يعطف على أصحاب الأرض . مجلس الوصاية أيضا فى جانب أصحاب

الأرض . وعقد هنا في مجلس الوزراء اجتماع مجلس الوصاية من أجل اقتناعه بقانون الاصلاح الزراعى . واجتمع مجلس الثورة بعد كده وقرر اقالة الوزارة المدنية الموجودة التي كان يرأسها على ماهر ، واقامة وزارة أخرى تنفذ قانون الاصلاح الزراعى . وأقيلت الوزارة ونفذ قانون الاصلاح الزراعى ، (٣٤) .

وبصدور قانون الاصلاح الزراعى تبدأ صفحة جديدة من مقاومه البورجوازية الكبيرة . فحتى صدور القانون كانت هذه الطبقة تعبر عن معارضتها بتأليف الروابط والأحزاب ، وايفاد الوفود ، ومقابلة المسئولين ، وتقديم المذكرات . ولكن بعد صدور القانون اتخذت هذه المعارضة شكل العنف ، ثم شكل اقامة العقوبات والعراقيل في طريق تنفيذ القانون ، ثم شكل تصفية الثورة ، ثم فى النهاية شكل احتواء الثورة .

ويتمثل استخدام العنف فى حادث عدلى للموم الشهير ، وهو الحادث الذى كان خليقا بان يصبح ظاهرة عامة تهدد الثورة ، لولا أن سارعت الثورة الى الوقوف بقوة فى وجهه ، فأخمدت النيران قبل أن تستفحل .

وقد بدأ الحادث بعد ثلاثة أيام من صدور القانون ، فقد غادر عدلى يلوم ، الذى كان يمتلك ١٨٠٠ فدان من أجود الأراضى بالصعيد ، منشأة لموم التى تقع على بعد سبعة كيلومترات من مغاغة ، واقتحم مغاغة فى الساعة الثامنة مساء يوم ١٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، هو ورجاله الذين كانوا يمتطون جميعا سهوات خيولهم ، وعددهم ٣٥ رجلا . وأخذوا يعدون فى شوارع المدينة ، وكلما مروا بمقهى أو ناد ، أوقفوا جيادهم ليخطب عدلى للموم فى جموع الأهلين التى كانت تتوافد لاستجلاء الخبر ، وكان عدلى ثائرا وهو يخطب قائلا : « هية الحكاية نهيبه ، هية فوضى ، الى ياخذ شبر من

ارضى أقطم رقبته ، • وفى اليوم النالى خرج عدلى ورجاله الخمسة والثلاثون من نادى الحزب السعدى بمضاغة ممتطين صهوات خيولهم يجتاحون المدينة مرة أخرى • وعندما وصلوا الى الميدان الكبير الواقع أمام مبنى مركز البوليس ، أخذوا يطلقون نيران مدافعهم الرشاشة والبنادق التى كانوا يحملونها فى الهواء للارهاب • ودارت معركة بينهم وبين البوليس تبسادل فيها الفريقان اطلاق النيران ، ثم وصلت نجدة من رجال عدلى للموم من المنشأة على صهوات جيادهم أيضا ، وحاصر رجال القوتين مبنى المركز وظلوا يطلقون النيران ، فأصيب خفسير نظامى وسيدة • وعندما حاول ضابط البوليس التفاهم مع عدلى ، أطلق عليه النار أيضا فلم يصبه ، وانتهى الأمر بالقبض على عدلى جماعته وتقديمهم لمحكمة عسكرية عليا بالمنيا ، وحكم عليه بالأشغال المؤبدة(٣٥) •

وقد وعت البورجوازية الكبيرة هذا الدرس جيدا ، فلم تحدث حوادث عنف أخرى من نفس النوع • ولكن حين بدأ تنفيذ المشروع ، وأخذت اللجنة العليا للاصلاح الزراعى فى معاينة الأراضى التى تقرر الاستيلاء عليها ، عمد كبار الملاك الى إيقاف آلات الرى بحجة ان عطلا مفاجئا أصابها ، كما توقفوا عن امداد آلاف الفلاحين بما يحتاجون اليه من سماد وبنور ونفقات الحرث والرى ، فى الوقت الذى كان الموسم الزراعى قد حل فعلا ولا سبيل الى انتظار أو امهال • فضسلا عن ذلك ، فقد أخذ خبراء الزراعة من أتباعهم يشيعون الشكوك فى نجاح الدولة فى ادارة المساحات الواسعة ويؤكدون أن التوزيع سيكون تفتيتا للملكية وبالتالي سيؤدى الى انخفاض الانتاج ، وان المستاجرين لن يدفعوا ما عليهم من ايجار أو ما اقترضوه من مال • وأنه من الأسلم أن تترك الأرض فى حيازة كبار الملاك اكتفاء بزيادة الضريبة

المفروضة عليها . كذلك عمد كبار الملاك الى رفع القضايا امام مجلس الدولة  
وامام المحاكم العادية مطالبين بالغاء قرار الاستيلاء على اراضيهم ، متذرعين  
في ذلك بشتى الحجج (٣٦) . ولكن مع استمرار الثورة في تنفيذ المشروع ،  
لم يبق من أمل امام البورجوازية الزراعية الكبيرة الا تصفية الثورة ورجوع  
الجيش الى ثكناته وعودة الحياة النيابية والارتداد الى العهد القديم .

سجل الخامس :

- أحمد أبو الفتوح : « الى أين » ؟ ( المصرى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ )
- الأهرام فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٢
- لزيد من التفاصيل راجع جريدتى الأهرام والمصرى فى تلك الفترة ابتداء من ١٥
- ١٩٥٠
- حديث أحمد عبود لجريدة « لوموند » ( المصرى فى ٥ سبتمبر ١٩٥٢ )
- افتتاحية المصرى يوم ١٤ أغسطس ١٩٥٢
- المصرى فى ١٦ أغسطس ١٩٥٢
- نفس المصدر فى ١٤ أغسطس ١٩٥٢
- نفس المصدر فى ١٦ أغسطس ١٩٥٢
- نفس المصدر فى ٢٠ أغسطس ١٩٥٠
- نفس المصدر فى ١٤ أغسطس ١٩٥٢
- نفس المصدر فى أول أغسطس ١٩٥٢
- المصرى فى ٧ أغسطس ١٩٥٢
- نفس المصدر فى ٨ أغسطس ١٩٥٢
- نفس المصدر فى ٢ أغسطس ١٩٥٢
- نفس المصدر فى ٢ أغسطس ١٩٥٢
- نفس المصدر فى ٧ أغسطس ١٩٥٢
- نفس المصدر فى ١٤ أغسطس ١٩٥٢
- نفس المصدر فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢
- نفس المصدر
- بريحات إبراهيم دسوقي أباظة وحافظ محمود فى المصرى يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٢
- شاح معبد عضو الأحرار الدستوريين ، ورد محمد محمود بدير الحامى وعضو الأحرار الدستوريين عليه ( المصرى فى ٤ ، ٦ سبتمبر ١٩٥٢ )

- 
- (٢١) المصري في ٣ سبتمبر ١٩٥٢
  - (٢٢) نفس المصدر في ٥ سبتمبر ١٩٥٢
  - (٢٣) تصريحات عبد السلام فهمي جمعة ( المصري يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٢ )
  - (٢٤) حديث عبد الفتاح حسن الى جريدة « ال تمبو » الايطالية ( المصري في ١٤ أغسطس ١٩٥٢ ) .
  - (٢٥) خطاب عبد الناصر يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ في الاجتماع الاول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني .
  - (٢٦) تصريحات فؤاد سراج الدين بشأن مشروع تحديد الملكية ( المصري في ٦ سبتمبر ١٩٥٢ ) .
  - (٢٧) المصري في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢
  - (٢٧) خطاب عبد الناصر السالف الذكر
  - (٢٨) المصري في ٩ سبتمبر ١٩٥٢
  - (٢٩) نفس المصدر في ٨ سبتمبر ١٩٥٢
  - (٣٠) المصري في ٥ سبتمبر ١٩٥٢
  - (٣١) نفس المصدر
  - (٣٢) نفس المصدر في ٨ سبتمبر ١٩٥٢
  - (٣٣) نفس المصدر
  - (٣٤) خطاب عبد الناصر السالف الذكر
  - (٣٥) المصري في ١٧ ، ١٩ سبتمبر ١٩٥٢
  - (٣٦) سيد مرعي : المرجع المذكور من ٥٧ - ٩٧ ، ادارة الشؤون العامة للقوات المسلحة : جمهورية مصر العربية. في عامها الأول من ٦٨ - ٧٦ .

الفصل السادس

## حل الأحزاب السياسيّة في مصر





## الفصل السادس

### حل الأحزاب السياسية في مصر

من عرضنا السابق لموقف الثورة البورجوازية الزراعية الكبيرة الحاكمة ، تتضح حقيقتان هامتان تبدوان متعارضتين : الحقيقة الأولى ، أن الثورة ، بعملها على تحرير الفلاحين من السيطرة السياسية للبورجوازية الزراعية الكبيرة عن طريق تحطيم ملكياتها العقارية ، إنما عملت في الحقيقة والواقع على تحطيم نفوذ هذه الطبقة السياسية وهدم سيطرتها التقليدية في الريف ، وهي السيطرة التي كانت تنعكس تلقائيا في استئثارها بالسلطة والحكم . ثانيا : أن الثورة ، بخلو مخطتها من فكرة الاستمرار في الحكم بعد قيامها ، إنما كانت تنوى في الحقيقة تسليم البورجوازية الحاكمة السلطة والحكم ، وهي البورجوازية التي رأينا أن الثورة قد عملت على هدم نفوذها السياسي وتقويض سيطرتها في البلاد !

ولما كان التناقض يبدو واضحا بين هاتين الحقيقتين ، ومن شأنه إذا سلمت الثورة الحكم فعلا الى يد البورجوازية الحاكمة ، أن تقوم هذه البورجوازية بتصحيح الأوضاع وإزالة التناقض عن طريق الغاء قانون تحديد الملكية أو تجميده أو تفريغه من مضمونه ، وبالتالي تصفية الثورة الديمقراطية - فقد كان ذلك ما دفع الثورة الى إزالة التناقض من جانبها ، عن طريق إبقاء السلطة في يدها والاستمرار في الحكم وقيادة الثورة الديمقراطية الى أهدافها البعيدة .

على أن الثورة لم تصل الى هذا القرار الا عبر خلافات وصراعات داخلية سوف نتعرض لها فى الفصل السالى من هذه الدراسة ، والمهم أن ذلك اتخذ شكل مراحل أو أدوار كان الدور الأول منها فى أعقاب الثورة وانتهى بالاستقرار على الاستمرار فى الحكم والاستيلاء على السلطة ، وكان ذلك بعد شهر ونصف فقط من قيام الثورة . وكانت هناك عدة دوافع أساسية قد دفعت الى هذا القرار ، نذكر منها أولا ، تقاعس الأحزاب عن تطهير نفسها ، والثانى ، موقف الأحزاب من الاصلاح الزراعى .

وبالنسبة للتطهير ، فان هذه الدعوة كانت قد أطلقتها الثورة بعد اسبوع واحد من قيامها ، أى فى يوم ٣١ يوليو ١٩٥٢ ، وتضمنت أن تعلن الأحزاب برامجها محددة واضحة المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره . وواضح الآن أن الثورة قد قصدت بهذه الدعوة ما وقع فعلا ، وهو ضرب وتصفية الأحزاب ، وإيقاع الفرقة والانقسام فى صفوفها ، وأنها لم تكن دعوة بريئة المقصد ، وقد ثبت أن دعوة التطهير كانت أسبه بقنبلة متفجرة تطايرت بالأحزاب ومزقتها اربا اربا .

وقد ابتلع الطعم بسهولة كل من حزب السعديين وحزب الوفد . ويرجع السبب فى ذلك بالنسبة للحزب السعدى، الى أنه كان الحزب الذى كانت يده ما تزال غارقة فى دماء الشعب ، وكان يعد الشريك الأكبر للملك فاروق فى جريمته ، وقد احتل مركز الأحرار الدستوريين فى معاداة الوفد . وكان المتوقع أن الثورة بعد قيامها سوف تقتصر منه اقتصاصا عادلا لما عبث بالحريات وانتهك من الدستور واستبد بالحكم . وكان الأمر يختلف بالنسبة للوفد ، وان أدى الى نفس النتيجة ، وهى ابتلاع الطعم . فلم يكن لدى الوفد ما يدعوه للاعتراض على دعوة التطهير ، بعد أن أعلنت الثورة فى بيانها

انها تعمل « في ظل الدستور » ، ومعنى ذلك أنها سوف تسلمه الحكم . فقد كان اعراضه على دعوة التطهير في صفوفه معناه التعرض لعسداء الثورة له بما يترتب على ذلك من آثار .

أما الأحرار الدستوريين فكانوا أذكى ، فقد أعلن الدكتور محمد حسين ميكل أن التطهير يجب أن تقوم به سلطات لها قوة قضائية حتى لا يكون تطهير الأحزاب قائمه على أساس من الاعتبارات الشخصية (١) . وقد اجتمع مجلس ادارة الحزب ، وقرر أيضا أن يكون التطهير من اختصاص اللجان الرسمية التي كونتها أو تكونها الحكومة . كما اجتمع شباب الحزب يوم ٥ سبتمبر ، وقرروا « الاصرار على التمسك بما سبق أن قرره مجلس ادارة الحزب وأعلنه رئيسه في هذا الشأن » (٢) .

وقد حاول حامد جودة وكيل الحزب السعدى أن يحدو حدو الأحرار الدستوريين ، فأعلن أنه « ليس فى الحزب من يستحق التطهير » (٣) . ولكن احدا من أعضاء الحزب لم يصدق فى دعواه الجريئة ، وأكثر من ذلك أنهم رأوا ان حامد جودة نفسه ، هو ورئيس الحزب ابراهيم عبد الهادى ، يستحقان التطهير ! فاجتمعوا يوم ٢٨ أغسطس وأعلنوا بيانا ظريفا ادعوا فيه أن رئيس الحزب ووكيله قد « تنحيا » عن منصبيهما فى الحزب ، وان هيئة جديدة قد تآلفت للحزب برئاسة محمود غالب ووكالة سامح موسى ، وقرروا وقف صدور جريدة « الأساس » لسان حال الحزب . وقد كان رد فعل هذا البيان مختلفا عند كل من رئيس الحزب ووكيله . أما ابراهيم عبد الهادى ، الذى كان قد أصيب بحالة من « الاضطراب والعصبية » بعد الثورة ، فقد أعلن ترحيبه بما حدث ، وبالقرارات التى صدرت . فأكد بذلك تنحيته عن رئاسة الحزب . ولكن حامد جودة سارع الى نفي ما نسب اليه من التنحي قائلا انه « لم ولن يتنحى عن مركزه فى الحزب أو عن

الاشتغال بالسياسة ، وأكثر من ذلك أنه سأل سيد مرعى عضو مجلس الإدارة الجديد للهيئة السعدية : « ليه ياسيد عملتم كده ؟ ليه تقولوا وتعملوا وتعلنوا فى الاذاعة والصحف حاجات لم تحصل ؟ » . فزد عليه قائلا : « الحالة التى كان فيها ابراهيم عبد الهادى ، واضطرابه وعصبيته جعلتنا نعمل الى عملناه » ؛ (٤) . ولم يلبث ابراهيم عبد الهادى أن عاد فأعلن تراجعهم عما سبق أن صرح به من موافقته على تنحيه . وازاء هذا الموقف أصدر سامح موسى وشوكت التونى بيانا أعلنوا فيه أنه « نظرا لتراجع ابراهيم عبد الهادى وحامد جوده عن سابق موقفهما من التنحى ، ولما كان الاستمرار فى مثل هذه الحركات من شأنه أن يفتت الوحدة ويثير الفتن ، فقد رأينا حسم الموقف ، واعتبار كل من ابراهيم عبد الهادى ومحمد حامد جوده مفصولين من الحزب السعدى » (٥) . على أن وحدة الحزب كانت قد تفتت فعلا ، فقد انقسم الى فريق يساند حامد جوده ويرشحه للرئاسة ، وفريق ما زال يساند ابراهيم عبد الهادى والهيئة القديمة ، وفريق ثالث يؤيد هيئة الحزب الجديدة . وازاء هذا الانقسام أعلن محمود غالب استقالته من الرئاسة والحزب يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ (٦) .

أما الوفد ، فقد قاده خوفه من الاصطدام بالثورة ، ورغبته فى مصانعتها حتى تعود الحياة النيابية ويعود الى الحكم ، الا اجراء تطهير شكلى فى هيئته تخلص به من بعض المعارضين والمتمردين وبعض من لا يشغلون مركزا هاما فى الحزب ، فأعلن فى يوم ٤ أغسطس ١٩٥٢ ، فصل كل من : عبد اللطيف محمود ، والدكتور حامد زكى ، وحسين الجندى ( من الوزراء السابقين ) وأحمد قرشى ، وأحمد عثمان حمزاوى ، ومحمود عثمان حمزاوى ، وشحاته متولى ، وسليمان عبد الفتاح ، والدكتور أمين المغربى ، وعبدالرحيم مكاوى ، ويحيى محمود مصطفى ، وحسن السيد فودة ، ومهنا امام قرشى ،

ومهدنا شريف قرشى ( من الشيوخ والنواب ) . ولم يذكر الوفد أسباب فصل هؤلاء الأعضاء بالتفصيل ، ولكنه اكتفى بالقول بأنها « أسباب مختلفة » (٧) .

على أن فصل هؤلاء الأعضاء لم يلبث أن فتح على الحزب بابا لا يسد من الهجوم والتشنيع من الأعضاء المفصولين ، الأمر الذى أضعف مركزه أمام الثورة ، وشغله بالدفاع والهجوم المضاد . فقد هاجم أحمد حمزاوى ، الذى كان قاسيا ، فؤاد سراج الدين ، وطلب الى الرئيس على ماهر والنائب العام التحقيق معه ومع سكرتير الوفد فيما نسبته اليه (٨) . واضطر فؤاد سراج الدين بطبيعة الحال الى الدفاع عن نفسه على صفحات الصحف . وحدث نفس الشيء مع الدكتور حسام زكى ، فقد اتهمه الدكتور محمد صلاح الدين بأفشاء أسرار مجلس الوزراء وفتح باب الحملة ضد رئيس مجلس الدولة واتخاذ موقف معارض للوفد فى القضية الوطنية والاتصال المستمر بالسفير البريطانى وباقى سفراء الدول الأجنبية (٩) . وفى الوقت نفسه أصبحت لجنة التحقيق فى الوفد ميدانا للصراع والتناقض على الزعامة بين الدكتور محمد صلاح الدين وفؤاد سراج الدين وأنصار كل منهما (١٠) . كما وقع صدام خطير بين مصطفى النحاس وعبد السلام فهمى جمعة يوم ٥ سبتمبر ١٩٥٢ عندما أخذ الوفد فى النظر فى تقرير لجنة التطهير عن المهندس عثمان محرم (١١) .

وبينما كان الوفد مشغولا بالدفاع والهجوم ، وبينما كانت تتوزعه الخلافات ، أعلن اللواء محمد نجيب أنه « غير راض عن الطريقة التى اتبعها الوفد فى تطهير صفوفه ، وان عناصر الفساد فى الوفد لا تزال موجودة فى القيادة وأنها لم تمس » ! . ونوه بأنه غير راض عن الطريقة التى استجابت بها الأحزاب لطلب تطهير صفوفها من عناصر الفساد « الذى يعد شرطا حيويا

للعودة الى حكومة برلمانية قديرة وامينة في مصر ، (١٢) . كما اذاع على ماهر في يوم ١٠ أغسطس بيساننا هجوميا حمل فيه على الأحزاب حملة شعواء . وقال ان الشعب يضيق بها ذرعا ، وان الخصومة الحزبية قد وصلت الى حد الجريمة ، وأن الحياة البرلمانية لن تطهر الا بتطهير الأحزاب ، وان هذه الأحزاب بوضعها القائم مقضى عليها ، فاما تنظيم وازدهار واما زوال وانهييار (١٣) .

وعلى هذا النحو ، أفلحت الثورة في تمزيق الأحزاب ، واظهار ضعفها ، وبث الفرقة في صفوفها ، بدعوة التطهير التي أطلقتها . وقد صور أحمد أبو الفتح ما اعترى الأحزاب من انهيار بسبب دعوة التطهير تصويرا بليضا في مقال له بعنوان « الى أين ؟ » ، تسأل فيه عن حدود كلمة « التطهير » التي انطلقت وكان بركانها قد قذف بها . وقال ان هذه الكلمة « أصبحت داخل كل حزب مظية للطامع والحاقد والناقم ، فهذا يقول : افصلوا رئيس الحزب ! وهذا يقول : بل ونائب الرئيس أيضا ! وثالث يضيف : بل والسكرتير وأعضاء مجلس الادارة ! وآخرون يقولون : لماذا لا نعزل هيئة الحزب كلها ونتولى نحن زمام الأمر ؟ . وماجت الأرض بمن عليها ، ورئيس الوزراء يقول : لا بد من التطهير . التطهير أو تعمل الحكومة على تنفيذه . يقول رئيس الوزراء ذلك فنقول : آمين . فمن منا لا يريد التطهير يا أيها الناس ؟ . لكن بربك قل لنا : ما هو التطهير ؟ وما هي حدوده ، وما هي معاييرها ، وكيف السبيل الى تحقيقه ؟ لم لا تجمع لنا قسم الراى بمجلس الدولة ليفتينا بمدلول التطهير ؟ ولماذا لا يكتب لنا أصحاب فقه الثورة عن محدودات التطهير ؟ أم أن الأمر هكذا لا يقصد به الا التعجيز ؟ » .

ثم قال أحمد أبو الفتح ان الوفد بدأ يرتكب الأخطاء هو الآخر . اذ اجتمع وقرر وطهر وفصل عددا من الوفديين ، ولم يوضح أسباب فصلهم .

فظن الناس أن من فصلهم الوفد إنما هم قد فصلوا بنية التطهير . ولكن هذا الظن تفلقل في رهوس الناس عندما اطلعوا على الأسماء ، فإن بعضها لم يعرف عن أصحابها عسدم النزاهة . وراح الوفد يعلن أنهم إنما فصلوا لأسباب مختلفة ! ما هي الأسباب المختلفة ؟ ومن من هؤلاء فصل بقصده التطهير ؟ . وهل وقف التطهير عند ذلك ؟ . أسئلة ازدحمت في رهوس الشعب . ورئيس الوزراء يعلن في ايهام بأن المقصود بالتطهير هو التطهير الحقيقي ! وما هو التطهير الحقيقي ؟ .

ثم أخذ أحمد أبو الفتح يدين الوفد لتقاعسه عن تطوير نفسه فقال انه ينس من العثور على مدلول لكلمة التطهير « فرحت أقترح على الوفد أن يتعرف الآن هذه الكلمة ، وأن يعمل على اقرار أسس الديمقراطية داخل الوفد ، فيمنح الهيئة الوفدية حقوقها ، ويمنح لجان الوفد حقوقها . فقبل هسذا جميل ، ومن حق الهيئة واللجان الوفدية أن ننال حقوقها ، ومن المعقول ، والوفد حصن الديمقراطية ، أن تنظم صفوفه على أسس ديموقراطية حقة . قال الوفد : سنفعل هذا . وانتظرت ، وبدأت اللجان تجتمع وتنفض ، وكلما استخثنتهم قالوا : اصبر ، فالصبر جميل . وقلت أيضا : ان من حق البلد عليكم أن يضم الوفد الى مجلسه الأعلى بعض أعضاء الهيئة الوفدية ممن عرف عنهم الصدق والاخلاص والوطنية والامتلاء بالروح الشعبية . فقبل لي : وهذا أيضا جميل ولايد من تحقيقه . ورحت أنتظر هذا وذاك ، والاجتماعات تعقد متباعدة ، والحطى ثقيلة ، ونحن في عهد طابعه الحزم .

« وبينما أنا منتظر ، اذا بحزب ينشق فجأة ، واذا بزعمائه يقال عنهم انهم تنحوا ، واذا بهيئة غير الهيئة ، وجريدة تفلق . فقلت : ما هذا ؟ فقبل : التطهير ! ولم أكد أفكر في هذا التطهير ، حتى تواتت الأحداث ، واذا بنائب الرئيس الذي قيل عنه أنه تنحى ، يعلن أنه لم يتنح . واذا

بالرئيس نفسه يعود فيقول انه على استعداد لثلا يتنحى . واذا بأعضاء  
يمسكون برقاب أعضاء ، واذا بمناقشات ومهاترات ، وينتهي المطاف الى  
استقالة رئيس الهيئة الجديدة . . . لقد انتهى به اضطراب التطهير ، فأخرجه  
من عالم العاملين في ميدان السياسة الى حيز المنزولين . . . فكم من كبار ترتكب  
باسمك أيها التطهير ! » .

ثم يقول احمد أبو الفتح ان الوفد في تلك الأثناء كان « يجتمع  
وينفض الاجتماع دون قرارات . بل أكثر من ذلك أنه لا يحدد متى يتخذ  
القرارات . وبين كل هذا وذاك يزحف أناس هنا وهناك يقولون : لعنة الله  
على الأحزاب ! يجب حل هذه الأحزاب ! يجب تنظيم هذه الأحزاب بقانون  
أو بقوانين ! لا انتخابات الا بعد تطهير الأحزاب ! أين أنت أيها الدستور ؟  
قل أيها الدستور نحن في طريقنا الى أين ؟ . . . » (١٤) .

في تلك الأثناء كانت الثورة قد سلمت مشروعها بتحديد الملكية لحكومة  
على ماهر ومجلس الدولة ونشر في الصحف . وقد فعل هذا المشروع في  
الأحزاب ما فعله « التطهير » من الفرقة والانقسام - على نحو ما بينا في الفصل  
السابق من هذه الدراسة . وعند ذلك أدركت قيادة الثورة أن خطتها في  
التشهير بالأحزاب قد نجحت ، وأنها يمكن أن تنتقل من ذلك الى الخطوة  
التالية ، وهي توجيه ضربة قوية ومؤثرة اليها ، تمهيدا لتصفيتها تصفية  
نهائية .

وجاءت الفرصة حين أخذ على ماهر يجتمع بكبار الملاك ويبدى عطفه  
عليهم ويشكر لهم « روحهم الطيبة » التي أبدوها في مذكراتهم التي هاجموا  
فيها الثورة لمشروع تحديد الملكية ووصفوه بأنه « من عمل اللادينيين أصحاب  
المذاهب الحمراء » .



وعلى هذا النحو ، ففي نهاية الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٥٢ ، اتخذت الثورة الخطوات الهامة التالية في هدم النظام القديم والاستيلاء على الحكم وهي :

أولا : اقالة على ماهر باشا ، وتأليف وزارة جديدة برئاسة محمد نجيب يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ .

ثانيا : ضرب الأحزاب ضربة كبيرة باعتقال عدد كبير من أعضائها ، وكان على رأس هؤلاء فؤاد سراج الدين وإبراهيم عبد الهادي . وقد بلغ عدد المقبوض عليهم ٧٤ شخصا بعد من أضيف اليهم في الأيام اللاحقة من الأسرة الملكية وزعماء الأحزاب والوزراء السابقين ورجال الحاشية . ونشرت الثورة بيانا بعد الاعتقالات أوضحت فيه - بجرأة - أنها قامت بهذه الاعتقالات لتساعد الأحزاب على تطهير صفوفها في جو لا يسود فيه تأثير هؤلاء المعتقلين (١٥) .

ثالثا : اصدار القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ ، بتنظيم الأحزاب السياسية في يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، وقد ألزم هذا القانون الأحزاب بإيداع أموالها في مصارف ليتم الصرف منها ، وقضى بعقاب الأمناء على هذه الأموال بالحبس اذا تخلفوا عن ذلك . ونص القانون على أن الأحزاب القائمة عند العمل به ، تعيد تكوينها وفقا لأحكامه ، وتقدم اخطارا بذلك لوزير الداخلية مشفوعا ببيان عن نظام الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية ، وأعطى القانون وزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب ، وفي هذه الحالة يمرض الأمر على محكمة القضاء الادارى (١٦) .

رابعا : اصدار قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ . ومع أن وزارة على ماهر كانت قد وافقت على مبدأ تحديد الملكية يوم ٦ سبتمبر ، وألفت لجنة فرعية من ستة وزراء لوضع الصيغة

النهائية للقانون ، كما أقرت اجراءات المشروع بصفة عامة ونهائية(١٧) .  
الا أن قيادة الثورة قد قصدت بتصديها لاصدار القانون على يد وزارة اللواء  
محمد نجيب ، اعلان عزمها على تنفيذ المشروع بنفسها .

وتعتبر الفترة من تاريخ صدور قانون تنظيم الأحزاب السياسية في  
٩ سبتمبر ١٩٥٢ الى تاريخ صدور قانون حل الأحزاب السياسية في  
١٨ يناير ١٩٥٢ ، فترة اشتباك حقيقى وسافر بين الأحزاب السياسية ،  
وبخاصة الوفد ، والثورة . وهو اشتباك كانت الثورة قد نسلمت له  
من الناحية القانونية بسليمان حافظ ، الذى كان سجله فى مجلس الدولة  
- كما يقول جورج فوشيه(١٨) - يتيح له أن يزيج عن المسرح السياسى أكثر  
رجال السياسة وعلى رأسهم زعماء حزب الوفد . وقد عين نائبا لرئيس  
الوزراء ووزيرا للداخلية فى وزارة محمد نجيب .

وكان أحمد أبو الفتح قد اطلق صيحة الانذار للأحزاب فى تعليقه على  
القبض على الزعماء السياسيين وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين ، فقد أندر بان  
« الواجب الوطنى يحتم على الأحزاب أن تسارع الى تطوير نظمها ، وإلى تكوين  
قياداتها ، بحيث تكون هذه النظم وهذه القيادات لا قصد ولا اتجاه لها سوى  
الشعب وغير الشعب . . . » واستطرد قائلا انه « اذا لم تقم الأحزاب على  
ذلك ، تدخل الجيش مرة اخرى ، وقد يصل الأمر الى حل الأحزاب . وهذا هو  
المكروه الذى يبغضه كل محب للديموقراطية »(١٩) .

وقد سارعت الأحزاب الى اتباع هذه النصيحة ، وأتاح لها قانون تنظيم  
الأحزاب السياسية هذه الفرصة ، حتى بلغ عدد الاخطارات التى قدمت  
لوزارة الداخلية ستة عشر ، قدمتها : هيئة الوفد المصرى ، الحزب السعدى ،  
حزب الأحرار الدستوريين ، حزب بنت النيل ، الحزب النسائى ، الحزب

النسائي الوطني ، حزب العمال ، حزب العمال والفلاحين ، الحزب الاشتراكي ، الحزب الوطني ، الحزب الوطني الجديد ، حزب الفلاح الاشتراكي ، حزب الكتلة الوفدية ، الحزب الديمقراطي ، هيئة الاخوان المسلمين ، حزب الله ( شباب سيدنا محمد ) . وقد قدم فتحى الرملى ، سكرتير عام الحزب الديمقراطى اخطار تكوين الحزب ، متضمنا لائحة الحزب الأساسية وبرنامجه وأسماء الأعضاء المؤسسين وهم : فتحى الرملى ، والمهندس على لبيب ، ومحمد درويش ، ومصطفى محرم ، ومكرم حنا المحامى ، (٢٠) .

وقد حرص الوفد على أن يفوت غرض الثورة فى ضرب الحياصة الديمقراطية ، وأن يكيف نفسه مع الوضع الجديد والعقلية الجديدة، خصوصا فيما يختص بالاصلاح الزراعى - فأعاد صياغة برنامجه الأول الذى أصدره يوم أول اغسطس ١٩٥٢ ، ونشره مرة أخرى يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، على اسس تقدمية . فقد وصف نفسه بأنه : « هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية » . ولما كانت الثورة لم تعلن فى ذلك الحين عزمها على إلغاء الملكية ، فلذلك اكتفى بتطبيق المبدأ الدستورى القائل بأن « الملك يملك ولا يحكم » . وتخلي الوفد عن دستور ١٩٢٣ ، فرأى وجوب الغائه ، لأنه صدر كمنحة من الملك ، ورأى اصدار دستور جديد من الأمة مباشرة بواسطة جمعية تأسيسية . وقد تحدث الوفد فى برنامجه عن اقامة « نظام اشتراكي اجتماعي » ، على الرغم من أن الثورة لم تكن فى ذلك الحين قد رفعت شعار الاشتراكية ، أو أوردته فى أى بيان من بياناتها ، ودعا الى « أن يكون توزيع الموارد الأساسية للبلاد والسيطرة عليها بطريقة نحقق الخير العام للجميع » . ، وألا يودى النظام الاقتصادى الى تركيز الثروة ووسائل الانتاج على نحو ضار بالمصلحة العامة » .

ويهمنا هنا أن نورد برنامج الوفد فيما يتصل بالطبقة العاملة ،  
لأنه يوضح قصارى ما كانت الليبرالية على استعداد لمنحه لهذه الطبقة في  
ذلك الحين . ونلاحظ أن الوفد كان هو الحزب الذي نالت الطبقة العاملة على  
يديه أهم مكاسبها الاقتصادية والسياسية حتى ذلك الحين . وهذا البرنامج  
يتضمن :

١ - استصدار قانون التأمين الاجتماعى للعمال ، وذلك بمساهمة  
الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال .

٢ - تعميم هذا النظام فى جميع أنحاء البلاد لمقاومة البطالة .

٣ - العمل على تعميم المساكن للعمال تدريجيا ، الحكوميين منهم وغير  
الحكوميين .

٤ - استكمال التشريعات العمالية التى تكفل للعامل المحافظة على  
حقوقه وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل .

٥ - استصدار قانون التأمين الصحى للعمال وأفراد أسرهم تيسيرا  
لعلاج هذه الفئة الكادحة لرفع المستوى الصحى بينهم بما يكفل رفع مستوى  
الانتاج الصناعى .

وقد حاول الوفد أن يركز على السياسة الخارجية فى مواجهة اهتمام  
الثورة بإعادة البناء الاقتصادى والاجتماعى الداخلى . فشدد على انتهاء الاحتلال  
من أراضي مصر والسودان ، وتحقيق الوحدة بينهما ، ورفض أى مسورة  
من صور الدفاع المشترك ، وتأييد شعوب افريقيا فى جهادها لنيل استقلالها ،  
ودعم مجموعة الدول الافريقية الآسيوية ، والتمسك بعروبة فلسطين وجامعة  
الدول العربية (٢١) .

وكان من الطبيعي أن ينير هذا التركيز على المسائل الخارجية غضب إسرائيل وبريطانيا . فقد علق راديو إسرائيل على هذا البرنامج قائلاً ، ان الوفد قد بذل محاولة كبرى ببرنامج الجديده للتدليل على انه غير حزب سراج الدين وصلاح الدين ومن لف لفهما ، ولكن البرنامج في شكله وفي نضه وفي روحه أظهر ان المحاولة لم تنجح ، وان حزب الوفد ما زال حزب التطرف السياسي والتعصب الأعمى في أكثرية المسائل التي لا تخص المصريين ولا تتعلق بحياتهم وظروف معيشتهم ! ، .

ثم أضاف : « نعم ان حزب الوفد لم يتم بشن حملة مكشوفة على النظام الجديد في مصر ، ولم يتهم على سياسة الاصلاح وانعاش الفلاح ، بل ان حاول السير في التيسار في هذا الصدد ، وربما كان ذلك خوفاً من الاعتقال وليس ايماناً بالاصلاح ومقتضياته - غير أن هجمته على النظام الجديد جاءت في شكل كلام مزوق ومعايير منمقة وعواطف جياشة حول التمسك بأمانى مصر القومية والعمل على تغيير الأوضاع في الديار المقدسة وما شاكل ذلك ، .

كما علقته محطة الشرق الأدنى على برنامج الوفد ، وما أعلنه من رفضه اشتراك مصر في الدفاع المشترك بأية صورة من الصور ، فقالت ان النحاس يحاول أن يظفي فشله في السياسة الداخلية ، بتوجيه أنظار الرأي العام الى المسألة الخارجية . وأن النحاس في ذلك لا يعبر الا عن رأى الأقلية المتطرفة في الشرق العربي . وهذا التعصب لا يفيد مصر لأنه يثير الذعر في نفوس الأجانب(٢٢) .

وفي الوقت الذي أعاد الوفد فيه صياغة برنامجه ، أعاد أيضاً صياغة تكوينه ، فقد قرر أن تكون جمعياته العمومية مكونة من جميع أعضاء الهيئة الوفدية ، يستوى في ذلك البرلمانيون ، وغير البرلمانيين ، ويبلغ عددهم

٥٥٠ عضوا ، ويكون من اختصاص هذه الجمعية اختيار الرئيس وهيئة المكتب وأعضاء الوفد الذين سيكونون بمثابة الهيئة التنفيذية (٢٣) ثم حل النحاس الهيئة الوفدية وأعاد تكوينها من الأعضاء القدامى ومن يريد الانضمام اليها من المصريين (٢٤) ، وحتى لا يعطى للنورة مبررا للاعتراض على التكوين الجديد، استبعد من التنظيمات الجديدة « بصفة مؤقتة » فؤاد سراج الدين ، لأنه كان معتقلا في ذلك الحين . وقد قدم فؤاد سراج الدين من معتقله استقالته من الوفد ومن الهيئة الوفدية « نهائية غير مشروطة » (٢٥) .

على ان النورة كانت - كما ذكرنا - ندير التخلص من الوفد ومن النظام القديم كله . وقد اتبعت في ذلك الأسلوب التقليدى لضرب الوفد ، وهو ضرب زعامته . فقد كانت زعامة الوفد على مدى تاريخه تمثل مركز العصب الحساس الذى اذا ضرب شلت جميع الأطراف . وقد بدأت المعركة التاريخية حين أبلغ سليمان حافظ الدكتور محمد صلاح الدين أنه يجب استبعاد اسم مصطفى النحاس من كل التنظيمات الوفدية الجديدة ، على اعتبار أنه « دمل فى قلب الوطن يجب أن يفتح » ! وقد فهم الوفديون بطبيعة الحال هذه الاشارة وما تعنيه للحزب ، فاهتزوا فى جميع أنحاء القطر بالاجتماعات والاتصالات التى أسفرت عن نتيجة اجماعية هى : « أن يكون مصطفى النحاس رئيس الوفد ، أو لا يكون هناك وفد » (٢٦) . على أن هذه النتيجة لم تؤثر فى قرار سليمان حافظ ! فأعلن الوفد تحديه السافر لهذا الاعتراض ، وقرر فى اجتماع عقده يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، ألا يقدم اخطاره الى وزير الداخلية ، ووقع هذا القرار مع مصطفى النحاس ، عبد السلام فهمى ، وعلى زكى العرابى ، وعبد الفتاح الطويل ، وأحمد حمزة ، ومحمد محمد الوكيل ، ووافق الأعضاء المعتذرون لمرضهم على هذا القرار تليفونيا وهم : محمد محمد المغازى ، وسيد بهنس ، وفهمى ويصا . كما حضر الجلسة بعض الوزراء الوفديين السابقين وهم : محمد صلاح الدين ،

وابراهيم فرج ، وعبد المجيد عبد الحق ، والدكتور عبد الجواد حسين ،  
واشتركوا فى المناقشة ، ووافقوا بالاجماع على ذلك القرار(٢٧) .

وقد اعتقد الوفد بوقفته الصلبة انه سوف يحمل الثورة على التفكير  
مرتين قبل أن تقبل منازلنه ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، فقد ابدى  
« مصدر رسمى » فى ذلك الحين أسفه لأن يلجأ الوفد الى مثل هذه  
« المناورة » ، وهذا « التهايل الأجوف » ! لا لشيء الا لرغبته فى استثناء رئيسه  
وبعض أعضائه من تطبيق قانون الأحزاب الذى وافقوا عليه ، وقال انه  
« كان الأجدر بهم ألا يحتموا من الاتهام وراء الوسائل الرخيصة ! لأن مصر  
اليوم لا تعرف الاستثناء ولن تعرفه »(٢٨) .

ثم لم يلبث مجلس قيادة الثورة أن تحدى النحاس فى شعبيته فى  
الوجه البحرى ، وفى بلدته سمنود بالذات ، فقام اللواء محمد نجيب برحلة  
الى الأقاليم استقبل فيها استقبالا حماسيا لم يحظ به من قبل سوى  
زعيم الوفد وحده . ثم صرح بعد ذلك بأن هذه الجولة قد اشعرته « بأن  
الشعب قد سئم السياسة الذين يعدونه ولا يفون بما سكبوا فى سمنه  
من الوعود » ، واستطرد : « ان الأحزاب السياسية التى رأيناها فيما مضى  
وخبرناها فى مصر قد ماتت ، ولفظت الأنفاس ، وقامت مكانها رغبة غامرة  
فى رؤية مصر حرة متخلصة من هذه الأحزاب التى كانت تتنازع السلطان  
ولا شيء غير السلطان »(٢٩) .

على هذا النحو كان الوفد يواجه أعظم تحد واجهه فى حياته :  
قوى ثورية من نوع جديد قدمت للشعب انجازات لم يستطع أن يحققها فى  
تاريخه : طرد الملك ، قانون الاصلاح الزراعى ، الفاء الرتب والالقب .  
ولم ير الوفد مفرا من التراجع ، خصوصا بعد أن حرم من أمواله وقدرها  
١٢٠ ألف جنيه وضاعها فى أحد البنوك خضوعا لقانون تنظيم الأحزاب

السياسية (٣٠) ، فقرر الرجوع عن قراره السابق بالآي يقدم اخطاره الى وزير الداخلية ، لان هذا القرار كان يتضمن انهاء وجوده السياسي ، وقدم اخطاره لوزير الداخلية يوم ٦ أكتوبر ١٩٥٢ ، وجعل النحاس رئيسا فخريا له مدى الحياة ، واصبح اعضاؤه المؤسسون هم : عبد السلام فهمي جمعة رئيسا ، وعبد الفتاح الطويل ، وزكى العرابي ، ومحمد الوكيل ، واحمد حمزة أعضاء (٣١) . وازاء هذا التراجع الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الوفد ، قدم كل من احمد ابو الفتح و ابراهيم طلعت وصالح الدين محمد تهامي وحسن صبرى غنام استقالتهن من الهيئة الوفدية (٣٢) .

على أن الثورة لم تقبل ما اعتبرته تراجعا مسوريا من جانب الوفد ، فاعترضت الحكومة على رئاسة النحاس الشرفية ، واستهدت في مذكرتها لمحكمة القضاء الاداري الى ان الوفد ، في الوقت الذي وصف فيه رئاسة النحاس بانها شرفية ، فانه أعلن أنه « سيستلهم منه التوجيه ، ويستمد من اخلاصه ومن قوته ومن وطنيته وصلابته في الحق سراجا منيرا ، ويقرر انه سيمضي في مستقبل أيامه على نهجه الواضح وطريقه المستقيم وخطته القوية التي رسمها في تحرير وادي النيل ، معتبرا اياه ركنه الركين وحصنه الحصين ومرجعه في الملمات » . وقالت المذكرة ان هذا القول « من شأنه أن يضع حضرة الرئيس السابق مصطفى النحاس في منصب حزبي يعلو في سلطانه ونشاطه الرئيس الفعلي ، اذ يستلهم منه التوجيه ويقرر انه الركن الركين والمرجع في الملمات » . كما أنه يبيع له ما لا يجيزه القانون للرئيس الفعلي ، اذ عين مدى الحياة ، في أن القانون يوجب انتخاب الرئيس الفعلي بطريق الاقتراع السري ولمدة لا تزيد على ثلاث سنوات » . واستندت المذكرة الى نصوص القانون التي ذكرت أنها تنفي صراحة امكان تعيين رئيس هرقا ، وذلك لما وضعه القانون من شروط لرئيس الحزب وسرية انتخابه



وتوقيت مدة رياسته (٣٣) .

وقد دفع الوفد بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية وبطلانه (٣٤) . وحشد حول محاميه وقانونيين فى القضية التى نظرت أمام محكمة القضاء الادارى وشهدت اعظم مناظرة قانونية بين الوفد والسورة . وقد أثار الوفد فى مذكرته التى قدمها فى هذا الشأن مسألة الخلاف حول قيام دستور ١٩٢٣ وسقوطه فقال ان هذا الموضوع أثير جديا فى مستهل حركة الجيش وتناوله رجال الفقه الدستورى وغيرهم من المفكرين بالشرح والتعليق ، وكان فى رأى فريق من هؤلاء ان الدستور قد انهار كله أو بعضه مباشرة فى أعقاب حركة الجيش التى بدأت فى صباح الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وانتهت مساء السبت ٢٦ منه بنزول الملك السابق عن عرشه . ورأى فريق آخر أميل الى الاعتدال ان الثورة بمعناها الدستورى وما ينبئى عليها من آثار ، كانهيار الدساتير القائمة ، لم تستكمل جميع عناصرها الا بعد ذلك التاريخ ، وبعد توالى صدور التشريعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى غيرت أسس المجتمع المصرى تغييرا جوهريا ، وأرست الأسس التى يقوم عليها اليوم العهد الجديد . فكانوا يرون ان الدستور لم يعد قائما بعد ذلك التحول . على ان رأى الرسمى قد ظل حائرا بين هذه الآراء . ومنطق الثورة كان يقتضى من قادتها اعلان سقوط الدستور فى حينه ، ولكن هذا الاعلان تأخر لاكثر مما ينبغى . وأن مسلك الحكومة فى الاستناد الى أحكام دستور ١٩٢٣ يجعل الحكم على ما صدر من تدابير ، لتقصى دستوريتهما أو عدم دستوريتهما ، انما يكون لزاما بالرجوع الى أحكام دستور ١٩٢٣ (٣٥) .

وقد ذهب الدكتور محمد صلاح الدين فى مرافعته الى القول بأن الثورة

« لم تكن ثورة على دستور ١٩٢٣ ، وإنما كانت الثورة من أجل هذا الدستور ، وإنما كانت ثورة على الأوضاع التي اعتدى بها على دستور ١٩٢٣ ، فالذي يهدم هو هذه الأوضاع وليس الدستور . فالثورة الأخيرة لم تكن ثورة الجيش وحده ، لأنه ثار باسم الشعب ، فهي ثورة الشعب كله في سبيل رد الطغيان ومن أجل عزل الملك لأنه كان يعتدى على الحياة الدستورية . وهذا صريح غاية الصراحة في بيانات القائد العام » . واستطرد قائلا : « ان الأمر أشبه بتعاقد بين الشعب وبين الجيش ، كان ضمنيا في اول الأمر ، ثم أصبح تعاقد صريحا على الاحتفاظ بالحياة الدستورية ودستور ١٩٢٣ بالذات حتى يحل محله دستور جديد » (٣٦) .

وفي أثناء نظر القضية ، تبدى واضحا ان الوفد قد نسي تماما انه يواجه ثورة عسكرية ، وأنه ما يزال يحكم على الأمور بمعايير ما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . فعندما تفوه محامى الحكومة أمام مجلس الدولة بالعبارة الآتية : « اذا حل حزب الوفد ، فهو كشخصية معنوية تثول أمواله .. » - قاطعا ابراهيم فرج قائلا في احتداد : « الوفد لن يحل - ولا تستطيع أنت ولا سليمان حافظ حله . الوفد تحله الأمة وتبقيه الأمة » (٣٧) .

بيد ان الوفد كان مخطئا في هذا التصور ، لأن الثورة كانت قد اخذت بالفعل في هدم أسس النظام القديم . ففي ١٠ ديسمبر كانت قد أعلنت سقوط دستور ١٩٥٣ ، وتول حكومة الثورة جميع مهام السلطة في الدولة من تشريعية وتنفيذية في فترة الانتقال وحتى يتم وضع الدستور الجديد . فاستكملت الثورة بذلك كل مقومات مدلولها القانوني (٣٨) . وفي يوم ١٣ يناير ١٩٥٣ أصدرت مرسوما بتأليف لجنة من خمسين عضوا لوضع مشروع دستور جديد « يتفق وأهداف الثورة » (٣٩) . وفي يوم ١٦ يناير أهوت بسيف الحبل على عنق أكبر حزب جماهيرى في البلاد ، وذلك بصدر

مرسوم بقانون نص على حل الأحزاب ومصادرة أموالها لصالح الشعب ،  
وقيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات(٤٠) . وفى يوم ١٨ يناير ، ولحماية  
الثورة من رقابة القضاء ، أصدرت الثورة مرسوما بقانون باعتبار التدابير  
التي اتخذها « رئيس حركة الجيش » لحماية الحركة ونظامها ، « من أعمال  
السيادة العليا » ( لا تخضع لرقابة القضاء ) اذا اتخذت فى خلال سنة  
من تاريخ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - بعد أن كانت هذه المدة سنة أشهر بمقتضى  
مرسوم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ . وفى يوم ٢٠ يناير ١٩٥٣ أذيع بيان عن اعتقال  
١٠٣ ، منهم ٤٨ شيوعيا ، و ١٥ لهم علاقات بالأحزاب المنحلة ، وعلى رأسهم  
فؤاد سراج الدين وإبراهيم طلعت ، و ٣٩ صرح وزير الارشاد أنه ثبت اتصالهم  
بعناصر أجنبية يهملها إثارة الحواطر (٤٢) .

وفى يوم ١٠ فبراير ١٩٥٣ ، أكملت الثورة استيلاءها على السلطة  
من الناحية القانونية بإعلان دستور فترة الانتقال ، الذى جعل السيادة  
العليا فى الدولة فى يد « قائد الثورة » ، وبصفة خاصة التدابير التي  
يراهها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها ،  
وجعل له حق تعيين الوزراء وعزلهم . ثم ركز السلطتين التشريعية والتنفيذية  
فى يد مجلس الوزراء . وجعل وضع السياسة العامة للدولة وما يتصل بها  
من موضوعات ، ومحاسبة الوزراء ، من حق مؤتمر مشترك من مجلس قيادة  
الثورة ومجلس الوزراء(٤٣) .

ولقد كان معنى هذا الدستور المؤقت ، الذى نقل أعمال السيادة  
العليا من يد الوصى على العرش ، وهو الأمير محمد عبد المنعم ، الى يد قائد  
الثورة ، وجعل السلطة التشريعية التي يتولاها مجلس الوزراء خاضعة  
لرقابة مجلس قيادة الثورة فى المؤتمر المشترك المشار اليه - أن مصر قد  
وضعت من الناحية الفعلية تحت نظام جمهورى رئاسى من قبل أن يعلن

هذا النظام رسميا . وفي هذا النظام الذي تخضعت له مصر ، تجمعت كل السلطات ، بما في ذلك السلطة القضائية عندما يكون القصد حماية النظام الثوري ، في يد واحدة هي يد قائد الثورة(٤٤) .

وكانت الخطوة الطبيعية التالية هي إلغاء النظام الملكي واستقاط حكم أسرة محمد علي رسميا و اعلان الجمهورية يوم ١٨ يونية ١٩٥٣ ، مع تولي « قائد الثورة » رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسسلطاته القائمة في ظل الدستور المؤقت(٤٥) . وبهذه الخطوة التاريخية الهائلة تكون الثورة قد اتمت هدم النظام القديم ، وتغيير أسس المجتمع المصري ، وتقويض المؤسسات السياسية والدستورية البورجوازية الحاكمة القديمة . ولكن بقيت جماعة المسلمين التي كانت محل معالجة خاصة .

هوامش الفصل السادس :

- (١) تصريح الدكتور محمد حسين هيكل يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٢ -
- (٢) أنظر قرارات شباب الأحرار الدستوريين في المصري يوم ٥ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٣) تصريحات حامد جودة ( المرجع المذكور في ٦ سبتمبر ١٩٥٢ ) .
- (٤) المصري في ٤ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٥) بيان سامح موسى وشوكت التوبى ( نفس المصدر يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٢ ) .
- (٦) بيان محمود غالب في المصري يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٧) قرارات الوفد المصري ( نفس المصدر يوم ٥ أغسطس ) .
- (٨) بيان أحمد حمزاوى في المصري ٨ أغسطس ١٩٥٢ .
- (٩) تصريحات الدكتور محمد صلاح الدين ( نفس المصدر في ١١ أغسطس ١٩٥٢ ) -
- (١٠) أنظر تعليق « المانشستر جارديان » على حركة التطهير في الوفد ( المصري في ٧ أغسطس ١٩٥٢ ) .
- (١١) الأهرام في ٢٣ يناير ١٩٥٣ .
- (١٢) تصريحات اللواء محمد نجيب في المصري يوم ٩ أغسطس ١٩٥٢ .
- (١٣) الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ص ٤١ ( مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩ ) .
- (١٤) أحمد أبو الفتح : الى أين ( المصري يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ) .
- (١٥) الرافعي : المرجع المذكور ص ٤٧ .
- (١٦) نفس المصدر ص ٥٤ .
- (١٧) الأهرام في ٢٣ يناير ١٩٥٣ ، أنظر أيضاً تصريحات على ماهر للمصري يوم ٨ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (١٨) جورج فوشيه : جمال عبد الناصر في طريق الوحدة والبناء ، تمريب نجدة حاجر وسعيد الغز ص ٤٢ ( بيروت : منشورات المكتب التجارى ) .
- (١٩) أحمد أبو الفتح : المرجع السابق .
- (٢٠) المصري في ٩ أكتوبر ١٩٥٢ .

- (٢١) أنظر : برنامج الوفد المصرى ونظام هيئته فى المصرى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٢) المصرى فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٣) نفس المصدر فى ١١ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٤) نفس المصدر فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٥) نفس المصدر فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٦) نفس المصدر فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٦) نفس المصدر فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٧) نفس المصدر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٨) نفس المصدر .
- (٢٩) حديث محمد نجيب مع أحد المراسلين الأجانب فى المصرى فى ٣ أكتوبر ١٩٥٢ .
- (٣٠) المصرى فى ١١ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٣١) نفس المصدر فى ١١ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٣١) نفس المصدر فى ٧ أكتوبر ١٩٥٢ .
- (٣٢) نفس المصدر .
- (٣٣) مذكرة الحكومة الى مجلس الدولة عن اخطار الوفد ( الأهرام فى ٢ يناير ١٩٥٣ ) .
- (٣٤) مذكرة الوفد فى قضية الاعتراض على اخطاره ( الأهرام فى ١٠ يناير ١٩٥٣ ) .
- (٣٥) أنظر نص مذكرة الوفد السالفة الذكر أيضاً فى المصرى ٩ يناير ١٩٥٣ .
- (٣٦) أنظر مراعاة الدكتور محمد صلاح الدين أمام مجلس الدولة فى قضية اخطار الوفد ( المصرى فى ١٤ يناير ١٩٥٣ ) .
- (٣٧) أنظر محضر جلسة ١٠ يناير ١٩٥٣ ( المصرى فى ١١ يناير ١٩٥٣ ) .
- (٣٨) دكتور طعيمة الجرف : موجز القانون الدستورى من ٢٦٤ - ٢٦٥ ( مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٥٩ ) .
- (٣٩) الأهرام فى ١٣ يناير ١٩٥٣ .
- (٤٠) نفس المصدر فى ١٧ يناير ١٩٥٣ .
- (٤١) أنظر المذكرة الايضاحية للمرسوم ( الأهرام فى ١٨ يناير ١٩٥٣ ) .
- (٤٢) أنظر تصريحات محمد فؤاد جلال وزير الارشاد فى المؤتمر الصحفى الذى عقد يوم ١٩ يناير ١٩٥٣ ( الأهرام فى ٢٠ يناير ١٩٥٣ ) .
- (٤٣) أنظر نص الدستور المؤقت فى الأهرام ١١ فبراير ١٩٥٣ .
- (٤٤) جورج فوشيه : المرجع المذكور .
- (٤٥) ادارة الشؤون العامة للقوات المسلحة : العهد الجديد فى ضوء التشريعات التى صدرت فى العام الأول للثورة من ١٤ .

الفصل السابع

# إنشاء هيئة التحوير وحد جماعة الإخوان المسلمين





## الفصل السابع

### انشاء هيئة التحرير وحل جماعة الاخوان المسلمين

رأينا فى الفصل السابق كيف عدلت الثورة عن فكرة تسليم السلطة للبورجوازية المصرية القديمة الحاكمة ، وقررت الاستمرار فى الحكم ، وأخذت فى هدم المؤسسات السياسية والدستورية للبورجوازية ، فأسقطت دستور ١٩٢٣ ، وحلت الأحزاب السياسية ، وأصدرت القوانين اللازمة لحماية تدابير الثورة ، ووضعت السيادة العليا فى الدولة فى يد قائد الثورة بمقتضى دستور فترة الانتقال ، وأخضعت السلطة التشريعية التى يتولاها مجلس الوزراء لرقابة مجلس قيادة الثورة فى المؤتمر المشترك ، ثم ألغت نظام الحكم الملكى وأقامت نظام الحكم الجمهورى مكانه .

وفى ذلك الحين ، كانت الثورة قد أخذت فى اقامة تنظيمها السياسى ليسد الفراغ الذى سينجم عن حل الأحزاب السياسية . فأنشأت هيئة التحرير فى أواخر عام ١٩٥٢ ، واحتفلت بافتتاح فرعها الأول بالمنصورة فى أول يناير ١٩٥٣ ، وتلا ذلك افتتاح المراكز الاقليمية فى مديرية الدقهلية وفى المديرية المختلفة (١) . وفى يوم ١٥ يناير ١٩٥٣ ، أى فى اليوم السابق على اذاعة قرار حل الأحزاب السياسية مباشرة ، أذاعت هيئة التحرير أول بيان لها عن ميثاقها وأهدافها القومية ومنتهاجها فى السياسة الداخلية والخارجية (٢) . وفى يوم ٢٣ يناير ١٩٥٣ أعلنت الثورة ميلاد هيئة التحرير رسميا فى احتفال أقيم بمناسبة مرور ستة أشهر على حركة الجيش ، وكانت جريدة « المصرى » قد أعلنت قبل ذلك أنه انضم الى الهيئة عدد من

الشخصيات المعروفة من المستقلين ورجال الهيئات والأحزاب المختلفة وأساتذة الجامعات المصرية الثلاث (٣) كما ذكرت «الأهرام» ان الهيئة اتصلت بالأحزاب العمالية الثلاثة، وبكثير من نقابات العمال وهيئاتهم لتوحيد صفوف العمال في كتلة واحدة داخل الهيئة (٤) .

وبمقتضى التنظيم الداخلى لهيئة التحرير انقسم الأعضاء الى «منضمين» و « عاملين » و « منتسبين » ، وأدرج الفتيان الذين هم أقل من ١٨ عاما فى منظمات باسم منظمات الشباب . وانتخب جمال عبد الناصر سكرتيرا عاما للهيئة ، وحسين الشافعى مراقبا للمناطق ، وحسن ابراهيم مراقبا عاما ، و ابراهيم الطحاوى سكرتيرا عاما مساعدا ، وأحمد طعيمة مديرا للنقابات ، وأحمد صبيح لادارة التنظيم ، ووحيد رمضان لمنظمات الشباب . وفى خلال عام ١٩٥٣ بلغ عدد فروع الهيئة نحو ١٢٠٠ فرعا فى أنحاء المديرىات والمحافظات (٥) .

وقد تضمن برنامج هيئة التحرير ان أغراضها التحرر من جميع أنواع الاستعمار ، واجلاء القوات الأجنبية عن وادى النيل ، وتمكين السودان من تقرير مصيره دون أدنى تأثير خاسارجى ، ودعم الصلات مع الشعوب العربية للوصول الى تحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى الميادين ، وتعزيز ميثاق جامعة الدول العربية . وبالنسبة للميدان الداخلى تضمن البرنامج « توجيه النظام الاقتصادى الى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية ، وحسن توزيع الثروة ووسائل الانتاج ، واستغلال موارد البلاد الطبيعية ، وتشجيع الصناعات على نطاق واسع وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فيها ، ، و« كفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية » ، و« تأمين المواطنين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة » (٦) .

ونلاحظ ان البرنامج كان متواضعا جدا بالنسبة لما استطاعت الثورة ان تنجزه بالفعل فى المجالين الخارجى والداخلى ، وعلى نحو يثير الدهشة ! فلا نجد فى البرنامج شيئا عن فلسطين ولا عن سياسة باندونج ولا عن قناة السويس ، بل ولا عن الثورة الاجتماعية منىة فى الاصلاح الزراعى ، كما لانجد برنامجا محمدا للعمال والفلاحين . اى انه كان على العكس تماما من برنامج الوفد الذى نشره يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، والذى نحدث عن كل هذه الشعارات - كما مر بنا - فقد وصف الوفد نفسه فى برنامجيه بأنه « هيئة سياسية ديموقراطية اشتراكية » ، وتحدث عن اقامة نظام اشتراكى اجتماعى » ، « ودعم مجموعة الدول الافريقية الآسيوية » - حتى ليكاد يصدق القول بأن الثورة كانت تطور اثناء حكمها برنامج الوفد وليس برنامج هيئة التحرير !

وهذا القصور فى برنامج هيئة التحرير مبعثه عدة أمور : اولها ، أن الثورة قامت بدون نظرية كما ذكرنا من قبل ، وظلت لفترة طويلة تعتمد على التجريب فى ممارسة الحكم . ثانيا : انها تحاشت عند تأليفها هيئة التحرير أن تكون هذه الهيئة شبيهة بالأحزاب القديمة . فهندما سأل أحمد أبو الفتوح جمال عبد الناصر قبل قرار حل الأحزاب : لماذا تكونون هيئة التحرير ؟ ألا ترى أن هذه الهيئة قد تدعو الأحزاب الى الشعور بأنها تقوم لتنافسها أو لتحل محلها ؟ . أجاب عبد الناصر قائلا : « ان هيئة التحرير لا تعدو كونها هيئة يراد بها تعبئة الشعب لتحقيق أهداف الوطن » (٧) . ومعنى ذلك أنها لم تقم لتعبر عن مصالح طبقة معينة - وهو أساس تأليف الأحزاب - وبالتالي فلم تستهدف ببرنامجهما أن يكون برنامج حكم ، وانما برنامج تعبئة . ثالثا : أن الثورة فى ذلك الحين لم تكن قد اتقنت صنع الشعارات التى تطلقها الأحزاب لاجتذاب الجماهير حولها حتى

ولو كانت لا تنوى تحقيقها ، وانما كانت الثورة تخطو خطواتها في الحقل التجريبي حسبما تتطلبه ظروف استمرارها في الحكم .

على كل حال ، فيعتبر قصور برنامج هيئة التحرير في مواجهة البرامج الليبرالية والاسلامية والاشتراكية الموجودة من قبل على المسرح السياسي المصرى في ذلك الحين ، مسئولا لحد كبير عن موقف الجماهير اثناء الثورة المضادة التي كانت تتجمع نذرها في تلك الاثناء ، والتي قادتها البورجوازية المخلوغة .

ففي تلك الاثناء كانت سياسة الثورة في الاحتفاظ بالسلطة والاستمرار في الحكم تقوم على التخلص أولا من حزب الوفد الذي كان يلح في طلب استعادة الحكم ، ثم التحول بعد ذلك لتصفية اليسار واليمين ممثلا في الشيوعيين والاخوان المسلمين . ولقد رأينا كيف تم تنفيذ المرحلة الأولى بنجاح ، أما بالنسبة للمرحلة الثانية ، وفيما يختص باليسار ، فان الثورة قد اعتقلت في يوم ١٩ يناير ١٩٥٣ ، أى بعد ثلاثة أيام من حل الأحزاب ، ٤٨ شيعويا من بينهم فتحى الرملى ومحمود ساهى العدوى واسماعيل الهنيدى (٨) . ثم مضت في خطة اعتقال الشيوعيين ومحاكمتهم خلال عام ١٩٥٣ (٩) . وفى يوم ٢ مارس ١٩٥٤ وجهت ضربة كبرى للحزب الشيوعى المصرى باعتقال ٤١ من أعضائه فى طنطا وكفر الزيات وشبرا الخيمة (١٠) .

أما بالنسبة للاخوان ، ونظرا لما كانوا يتمتعون به من ضخامة التنظيم وقوته وتغلغله فى أعماق الريف ، بل وفى صفوف الجيش ، فان الأمر كان يتطلب معالجة من نوع آخر . فقد عملت الثورة على نحيبدهم عن طريق ابداء رغبتها فى اشتراكهم معها فى الحكم ، وحانت الفرصة لذلك حين تقرر اسناد رئاسة الوزارة الى اللواء محمد نجيب خلفا لعلى ماهر ، فقد عرضت الثورة

على المرشد أن يشترك الاخوان فى الوزارة الجديدة بثلاثة أعضاء ، فقبل المرشد من جانبه هذا العرض ورشح ثلاثة هم : مير دلة ، وحسن العشماوى . ومحمود ابو السعود . كما اقترح حسن العشماوى اسم الشيخ أحمد حسن الباقورى ، وقد قبله عبد الناصر وتحمس له . على أنه كان على المرشد العام حسن الهضيبي أن يعرض الأمر على مكتب الارشاد ، الذى له وحدد حق ائبت فى هذه الأمور . ولكن المكتب رأى أن اشتراك الاخوان بهذا العدد القليل يفوى السورة ويضعف الاخوان ، فقرر عدد الاشتراك فى الوزارة (١١) .

رفض مكتب الارشاد الاشتراك فى الوزارة ، ولكن الباقورى قبل الاشتراك فيها ، فاتخذ المكسب قرارا يفصله من هيئة الاخوان ، واكتفى بهذا الفصل ، فلم يهاجم الثورة ، والتزم موقف الحياد - وهو المطلوب . على أن الثورة مضت فى سياستها خطوة أخرى ، وذلك عن طريق ابعاد الاخوان عن المسرح السياسى وحصر نشاطهم فى مجال الدعوة الاسلامية والشئون الدينية وحدها . فحين طلبت الثورة من الأحزاب أن تقدم اخطارات اعادة تكوينها ، قدم الاخوان اخطارهم بوصفهم حزبا سياسيا . ولكن عبد الناصر نصح لهم بالعدول عن ذلك والاكتفاء بممارسة دعوتهم الاسلامية بعيدا عن الحزبية والمعارك السياسية . وقد قبل الاخوان ذلك بعد خلافات داخلية ، وتم الانفاق على أن تطلب وزارة الداخلية منهم تفسيراً عما اذا كانوا سيعملون على تحقيق أهدافهم عن طريق الحكم والاشترك فى الانتخابات ، على أن يكون رد الجماعة بالنفى ، حتى لا ينطبق عليها القانون (١٢) . وقد اعتقدت الثورة أنها نجحت بذلك فى ابعاد الاخوان عن السياسة وتوجيه نشاطهم الى الوجهة الدينية البحتة . ولكن هذا الظن لم يلبث أن خاب سريعا وعلى نحو أوجب الصدام .

فحين وجهت الثورة ضربتها الكبرى للأحزاب فى يوم ١٦ يناير ١٩٥٣ ،

بقرار الحل ، واعتقلت الشيوعيين بعد يومين - أحس الاخوان المسلمون أن فرصتهم قد دنت ، اذ لم يبق من مؤيد للثورة فى الميدان غيرهم . لذلك فى صبيحة يوم صدور قرار الحل ، وكما يقول بيان مجلس قيادة الثورة فى هذا الشأن ، حضر الى مكتب جمال عبد الناصر كل من صلاح شادى ومنير الدلة ، ودار بينهما وبينه حديث مير بدأه الاثنان بقولهما : « الآن ، وبعد حل الأحزاب ، لم يبق من مؤيد للثورة الا هيئة الاخوان . ولهذا فانهم يجب أن يكونوا فى وضع يمكنهم من أن يردوا على كل أسباب التساؤل ! » وقد سالهما عبد الناصر عما هو الوضع المطلوب ، فأجابا بأنهما يقصدان الاشتراك فى الوزارة . فرد عليهما عبد الناصر قائلا : « انسا لسنا فى محنة ، واذا كنتم تعتقدون أن هذا الطرف هو طرف المطالب وفرض الشروط ، فانتم مخطئون » . فاقترحا عليه حلا آخر يشركهم فى الحكم من وراء ستار ، ويقضى بأن تتكون لجنة من هيئة الاخوان تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها ، واعتبرا هذا الحل « هو سبيلنا لتأييدكم ان أردتم التأييد » . ولكن جمال عبد الناصر أجابهما بأنه قد سبق أن قال للمرشد : « انسا لن نقبل الوصاية » ، وأنه يكررها اليوم مرة أخرى « فى عزم واصرار » (١٣) .

وقد كان ذلك نقطة التحول فى موقف الاخوان ، فقد أدركوا بما لا يدع مجالا للشك ، أن الثورة تنوى الاستئثار بالحكم لا شريك لها فيه ، وأن الآمال التى عقدوها على توجيه مركب الثورة نحو تحقيق أهدافهم هى آمال خائبة لا سبيل لتحقيقها . فأخذوا عن طريق تصريحات المرشد يهاجمون الثورة وحكومتها فى الصحافة الخارجية والداخلية ، كما صدرت التعليمات شفويا الى هيئات الاخوان بأن يظهروا فى المناسبات التى يعقدها رجال الثورة بمظهر الحسم والتحدى ، ثم دفعوا بنشاطهم داخل قوات الجيش والبوليس ، كما صدرت التعليمات للعمال المنضمين للجماعة بالتفغل فى

تقابات العمال والسيطرة عليها . حتى اذا ما كان يوم ١٢ يناير ١٩٥٤ ، عمدوا الى استعراض قوتهم داخل الجامعة بمناسبة الاحفال بذكرى شهداء القناة ، فحضروا ومعهم « نواب صفوى » الزعيم الايراني ، حيث وقع صدام خطير بينهم وبين منظمات الشباب التابعة لهيئة التحرير ، اسمر عن عدة اصابات وحريق سيارة . وعند هذا الحد قررت الثورة « ألا نكرر في مصر مأساة رجعية باسم الدين » ، فاصدرت في يوم ١٤ يناير ١٩٥٤ قرارها بحل جماعة الاخوان المسلمين ، واعتقلت فريقا كبيرا منهم على رأسه المرشد العام وزعماء الاخوان في القاهرة والأقاليم(١٤) .

وبقرار حل جماعة الاخوان ، تكون الثورة قد البت عليها كافة القوى السياسية في مصر : الوفد ، والأحزاب الصغيرة ، والشيعيين ، والاخوان المسلمين . ولما كانت الليبرالية تهيء لهذه القوى المناخ المناسب لممارسة نشاطها الذي منعت من مزاولته ، فلذلك سرعان ما تكتلت للدفاع عنها . وفي ذلك الحين كانت الظروف تهيء لها القيام بثورة مضادة ناجحة ، بعد وقوع الانقسام بين الضباط الأحرار ، وتمرد اللواء محمد نجيب على الدور الذي كان يلعبه كواجهة لمجلس قيادة الثورة . وبذلك أصبح مصير الثورة مهددا بالفناء .

حواشي الفصل السابع :

- (١) الأهرام في أول يناير ١٩٥٣
- (٢) نفس المصدر في ١٦ يناير ١٩٥٣
- (٣) المصري في ١٠ يناير ١٩٥٣
- (٤) الأهرام في ١٤ يناير ١٩٥٣
- (٥) أحمد عطية الله ، قاموس الثورة المصرية ١٩٥٤ ( مكتبة الأملو المصرية ١٩٥٤ )
- (٦) أنظر برنامج هيئة التحرير ( المصري في ٢٣ يناير ١٩٥٣ )
- (٧) حديث أحمد أبو الفتوح مع جمال عبد الناصر في المصري ٩ يناير ١٩٥٣
- (٨) الأهرام في ٢٠ يناير ١٩٥٣
- (٩) فوتسيه ، جورج : جمال عبد الناصر في طريق الوحدة والبناء ، تصريب نجدة هاجر وسعيد المز من ١٤٠ ( بيروت - منشورات المكتب التجارى ١٩٦١ )
- (١٠) المصري في ٧ مارس ١٩٥٤ ، الأهرام في ٨ مارس ١٩٥٤
- (١١) حديثي مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥
- (١٢) محمد نجيب : كلمتي للتاريخ ص ٧٧
- (١٣) أنظر بيان مجلس قيادة الثورة بحل الاخوان المسلمين ( الأهرام في ١٥ يناير ١٩٥٤ )
- (١٤) نفس المصدر



الفصل الثامن

## إنقسام الثور



## الفصل الثامن

### انقسام الثورة

تعتبر الانقسامات والصراعات الداخلية التي تعرضت لها ثورة ٢٣ يوليو ، من الأمور المعتادة في الثورات . وقد اعترف بها في مناسبات عديدة كل من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، والرئيس أنور السادات . ويرجع السبب في هذه الانقسامات الى عاملين رئيسيين : العامل الأول ، ما قرره عبد الناصر من أن « الأفكار السياسية عند الضباط الأحرار كانت تختلف وتتفاوت وفقاً لاختلاف الوسطين الاجتماعى والعائلى اللذين خرج منهما الضباط ، ثم وفقاً لمزاج كل منهم الخاص » (١) . أما العامل الثانى ، فهو ان الضباط الصفار ، باعتبارهم قوة وطنية نبعت من اصول اجتماعية مختلفة تغلب عليها البورجوازية الصغيرة بعد معاهدة ١٩٣٦ ، كانت تتوزعهم نفس التيارات والتنظيمات السياسية الوطنية الرئيسية التى كانت تتوزع القوى الوطنية فى الأربعينيات وهى : الليبرالية ، والاسلامية ، والاشتراكية العلمية . وكان من الطبيعي أن تنشأ داخل محيط الضباط الصفار تشكيلات او مجموعات تمثل هذه التيارات والتنظيمات . وعندما بدأ جمال عبد الناصر فى تكوين تنظيم الضباط الأحرار ، قاده عدم انتمائه لآى حزب او تنظيم معين خارج الجيش ، الى عدم التمسك لتيار فكرى أو سياسى معين ، كما قاداته ورغبته فى الاستفادة من كافة العناصر الثورية المخلصة بين المجموعات ، الى تكوين تنظيمه من عناصر تنتمى لمختلف التيارات ، فكان تنظيم الضباط الأحرار على هذا النحو بمثابة جبهة (٢) .

على أنه بعد نجاح الثورة أخذت الأيديولوجيات المختلفة التي ينتمى إليها الضباط الأحرار ، تدفع بأصحابها نحو أهداف منشعبة . وقد بدأ أول خلاف - حسب روايه الرئيس السادات نفسه - حول نظام الحكم ، وهل يكون ديموقراطيا أو دكتاتوريا . وقد وقفت الغالبية الساحقة من الضباط ( ٧ : ١ ) الى جانب الدنايوريه ، بينما أصر عبد الناصر على الديموقراطية ، وأعلن سحبه عن رئاسه الهيئه الأساسييه ثم رضخ لحكم الأعلبية بحكم علاف انموى (٢) .

وفى الحقيمه أنه بعد قيام الثورة وخلع الملك كان هناك رأيان : أحدهما يرى دعوة البرلمان الوفسدى المنحل ليباشر سلطته الشرعية . والآحر يرى عدم دستوريه هذا الاجراء . وقد استنقر الرأى على استفتاء قسم الرأى بمجلس الدوله مجتمعا لهدايه مجلس قيادة الثورة الى الصرف الدستورى السليم . فأفتى بأعلبية نسعة أصوات ضد صوت واحد ، هو صوت اندكور وحيد رأفت ، بعدم دستورية دعوة البرلمان (٤) . وكانت هذه الفسوى القانونية أخطر الفناوى القانونية فى تاريخ مصر المعاصر ، لأنها حولت مسار ثورة ٢٣ يوليو ، ووضعته على طريق الاحتفاظ بالسلطة والاستمرار فى الحكم .

ومنذ ذلك التاريخ ، أخذت الأفكار السياسية والاجتماعية المنبأينة للضباط الأحرار تتشعب بكل فريق الى وجهة مختلفة . ويمكن تمييز عدة مجموعات فى ذلك الحين ، أولاها وأقواها مجموعة عبد الناصر ، التى فرضت انجاهها على المجموعات الأخرى ، وقادت الثورة وسط مختلف العقبات والعراقيل . وكانت الفكرة الأساسية فى ذهن عبد الناصر ومجموعته ، بعد أن نجحت فى شق صفوف الأحزاب حول مسألتى التطهير والاصلاح الزراعى ، هو أن الوقت قد حان لهدم البناء القديم كله ، وتشبيد بناء سياسى

واجتماعى واقتصادى حديث ينقل مصر لعهد جديد . ومن المحقق أن احساس عبد الناصر الغامض بأن دورا بطوليا ينتظره فى عملية بناء مصر الحديثة ، كان يقوده ويوجه خطوانه ويساعده على التغلب على جميع التيارات التى كانت تعالب مركب النورة ويريد لها أن تنقلب على عقبيها . وقد أشار عبد الناصر الى هذا الاحساس فى كتابه « فلسفة النورة » ، بقوله :

« لست أدري لماذا أذكر دائما قصة مشهورة للشاعر الايطالى الكبير « لويجى براندللو » أسماها : ست شخصيات تبحث عن ممثلين . ان ظروف التاريخ مليئة بالأبطال الذين صنعوا لأنفسهم أدوار بطولة مجيدة قاموا بها فى ظروف حاسمة على مسرحه . وان ظروف التاريخ ايضا مليئة بأدوار البطولة المجيدة التى لم تجد الأبطال الذين يقومون بها على مسرحه . ولست أدري لماذا يخيل الى دائما ان فى هذه المنطقة التى نعيش فيها دورا هائلا على وجهه يبحث عن البطل الذى يقوم به .. » (٥) .

اما المجموعات الأخرى داخل مجلس قيادة الثورة ، التى انقلب موقفها مع الحوف من قيام دكتاتورية عسكرية ، ومع تزايد المقاومة الشعبية للثورة ، فكانت ترى أنه يمكن احداث التغيير الاجتماعى ، واعادة البناء ، فى ظل الليبرالية ، ومع عودة القوى السياسية القديمة . ومن أجل ذلك وقفت هذه المجموعات تسانده الليبرالية فى وجه النزعة الدكتاتورية ، التى أخذت تقود غالبية أعضاء مجلس قيادة الثورة تحت تأثير المصالح الجديدة التى تأسست لهم فى الادارة والحكم . واذا كان موقف رشاد مهنا من الليبرالية مفهوما ، لصلة النسب بينه وبين فؤاد سراج الدين ، حتى لقد دفعه ذلك لمعارضة الاصلاح الزراعى (٦) ، فان موقف مجموعة الضباط اليساريين ( يوسف صديق وخالد محيى الدين ) كان متشابها كحد كبير ، فقد تحمس خالد محيى الدين للنظام الليبرالى ، حتى لقد دعا الى أن يضمن الدستور لجميع المواطنين

« حرية الرأي والعقيدة وعمل الجمعيات وحق التظاهر السلمى لجميع المواطنين مع اخطار السلطات قبل ذلك بوقت كاف » . ولكنه فى الوقت نفسه هاجم المضمون الاقتصادى للنظام الليبرالى فكتب يقول : « ان النظام الاقتصادى الذى كُن شعاره : « اتركه يعمل ، اتركه يمر » ، هذا النظام فى طريقه الآن الى الانقراض ، ويزحف بدلا منه نظام اقتصادى موجه ، أو اقتصاد منهجى يتوقى قدر المستطاع ديموقراطية الجماعة ، هذه الديموقراطية التى تحتتم أن يكون الانتاج من الجميع وللجميع » . ثم أخذ يدعو الى « اخضاع الجهاز الاقتصادى الصناعى لاشتراكية تعاونية نحد من طغيان المشروعات الفردية الجشعة التى تتجه نحو الاحتكار » (٧) . والتناقض الأساسى هنا هو أن النظام الليبرالى ليس نظاما سياسيا فحسب ، وإنما هو نظام اقتصادى فى الأساس يقوم على الحرية الاقتصادية ، وهو ما يتناقض مع الاقتصاد الموجه الذى تفرضه الاشتراكية ، كما يتناقض مع وجود الجيش فى الحكم .

ونعنقد أن هذا الموقف المؤيد للليبرالية من جانب الضباط اليساريين ، مسئول عن حرمان الثورة فيما بعد من عناصر كانت كفيلة بإخصابها ، لأن عبد الناصر كان عليه أن يتخلص من كل من يوسف صديق وخالد محيي الدين مع عزمه على البقاء فى الحكم ، وهو ما قام به بالفعل .

ويعتبر موقف اللواء محمد نجيب من الليبرالية ذا طابع شخصى بالدرجة الأولى ، بمعنى انه يتصل بالصراع على السلطة بأكثر مما ينصل بالخلافات الايدولوجية . وقد كتب اللواء نجيب قصة حياته فى كتاب بعنوان : « مصير مصر » ذكر « مايلز كوبلاند » رجل المخابرات الأمريكى ، ان حقا أو باطلا ... انه كتب بقلم أحد الأمريكين هو « ليه وايت » ، بعد

أن حصل على موافقة نجيب على مشروع الكتاب ومكث في القاهرة سنة من الزمن يعنى أثره في أوقات طعماسه ويشاركة في العديد من اجتماعاته ويحوض معه في أحاديث ومناقشات طويلة . وقد وصف « كويلاند » الجانب الفلسفى من الكتاب بأنه لم يكن يعبر عن نجيب وإنما كان يعبر بدون أى التباس عن « ليه هوايت » الذى كان يبدو وكأنه ليبرالى أصيب بخيبة امل ولم يجد مصرفا لطاقتاه منذ انتهاء الحرب الأهلية الأسبانية . وقد ذكر أن « ليه هوايت » حاول مره أن يجر اللواء نجيب الى احسدى مقطوعات حكمه البالغة وسرعان ما ظهرت له الحقيقة وهى أن نجيب ليس لديه « حنى فكرة بسيطة عما كان يتكلم فيه » (٨) .

وكان هناك سبب هام دفع عبد الناصر وزملاءه الى اختيار نجيب ، هذا السبب هو أن نجاح الثورة كان يتطلب وجود قائد كبير معروف على رأسها يمكنه أن يحظى بولاء الضباط الكبار الآخرين القائمين على فرق الجيش والوينة المختلفة . وبعد نجاح الثورة برزت مشكلتان : المشكلة الأولى ، وهى خاصة بالضباط الأحرار ، مشكلة التخلص من نجيب . والمشكلة الثانية ، وهى خاصة باللواء نجيب ، مشكلة التخلص من الضباط الأحرار . وبالنسبة للمشكلة الأولى ، فلم يكن الأمر بالسهولة المطلوبة ، بعد أن انقلب اللواء نجيب بين يوم وليلة الى بطل قومى وطنى يحظى بعبادة الجماهير له كما يحظى باحترام العالم الخارجى ، ثم ان الأمر كان يتعلق بتماسك الثورة أو تفككها . أما بالنسبة للأمر الثانى فهناك دليل قوى على أن حاجة الضباط الأحرار للتخلص من نجيب قد نشأت كرد فعل لحاجة نجيب الى التخلص من الضباط الأحرار . فقد قبل عبد الناصر وزملاؤه زعامة نجيب وأولوه احترامهم وتقديرهم واعتبروه أبا ، وأصدروا تعليماتهم الى الصحف بعدم ذكر اسم أى واحد منهم حتى تظل الأضواء مسلطة على اللواء نجيب وحده . ولكن جملة عوامل دفعت باللواء نجيب الى تصفية

الثورة :

**أولاً :** ان الضباط الأحرار فى مجلس قيادة الثورة كانوا هم حكام مصر الفعليون ، فقد كان مجلس قيادة الثورة هو الذى يتخذ القرارات بأغلبية الأصوات ، وهو الذى يبسط هيمنته على البلاد . بينما كان اللواء نجيب يمارس زعامته من الناحية الشكلية وحدها .

**ثانياً :** ان اللواء نجيب ، باعتباره رئيسا للجمهورية ورئيسا للوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة ، كان بحكم هذه المناصب الخطيرة يتحمل المسئولية عن كل قرار يتخذه الضباط ، بينما كانت مشاركته فى صنع القرار أقل بكثير من المستوى العظيم للمسئولية المترتبة على صدره .

**ثالثاً :** ان اللواء نجيب ، وقد أدهشته عبادة الجماهير له ، لم يلبث أن اعتقد أنه الزعيم الحقيقى للثورة ، فأراد أن يلبس الشكل المضمون ، ويستولى على الصلاحيات التى تمكنه من ممارسة الحكم ممارسة فعلية . ولما كانت مثل هذه الصلاحيات على النحو الذى تضمنه الدستور المؤقت وقوانين حماية تدابير الثورة ، تجعل من الرجل على الفور دكتاتورا فعليا ، وهو أمر كانت تنكره عليه بقية المجموعة فى مجلس الثورة ، فلذلك رأى اللواء نجيب أن البديل الوحيد هو عودة الديمقراطية الليبرالية ، حيث كان يمكنه فى ظل هذا النظام أن يحظى بتأييد جميع زعماء العهد القديم ويبقى رئيسا للجمهورية لأى عدد من السنين .

وهذا هو السبب فى أن اللواء نجيب انقلب من مهاجم شديد الوطأة على الأحزاب فى الأشهر الأولى للثورة ، حتى اعتبرها « قد ماتت ولفظت الأنفاس » ، الى مدافع عنها شديد البأس فى مارس ١٩٥٤ . كما أن هذا هو السبب فى أنه أصبح يستقطب إليه كافة القوى السياسية القديمة التى



رأت أنها تستطيع بواسطته تحطيم سلطة مجلس قيادة الثورة ، وتصفية الثورة ، وسارعت الى اتخاذها متركزا قويا للثورة المضادة .

وقد برزت مشكلة التخلص من اللواء نجيب في مجلس قيادة الثورة منذ منتصف عام ١٩٥٣ ، عندما اقترح - على حد قوله في كتابه : « مصير مصر » - « أن يفسح لي جمال عبد الناصر المجال كيما أصرف الأمور لسنوات معدودة الى أن يكتسب الخبرة الضرورية له كيما يخلفني في الحكم » . ولقد اكدت له أنني سوف أستقيل عند ذلك لمصلحته بكل سرور ، والا - كما قلت له - فأنني مضطر الى الاستقالة في الحال ، حتى ولو تسبب ذلك في احداث أزمة » .

وكانت الطلبات التي تقدم بها اللواء نجيب - حسب بيان مجلس قيادة الثورة في شأن استقالته - أن تكون له سلطة حق الاعتراض على أي قرار يجمع عليه أعضاء المجلس ، وأن يباشر سلطة تعيين الوزراء وعزلهم ، وكذا سلطة الموافقة على ترقية وعزل الضباط وحتى تنقلاتهم . أي انه طالب اجمالا بسلطة فردية مطلقة (٩) .

وكان رد مجلس قيادة الثورة على هذه الطلبات ان اخذ يساعد بين اللواء نجيب وبين السلطة عن طريق التجاهل المتعمد (١٠) . وعند ذلك آثر اللواء نجيب أن ينتقل الى المعسكر الآخر : معسكر القوى السياسية المضروبة والمعادية للثورة . وكان عربون التقارب الطبيعي هو تبني قضية الديمقراطية الليبرالية . فقد اكتشف اللواء نجيب ضرورة عودتها في ذلك الحين ، بعد أن كان قد وافق على ارجائها لمدة ثلاث سنوات في يناير عام ١٩٥٣ . وسنحت الفرصة له للضغط على مجلس قيادة الثورة حين اتخذ المجلس قراره بحل جماعة الاخوان المسلمين في ١٥ يناير ١٩٥٤ ، وهو القرار الذي

صدر دون استشارته كما يقول « فوشيه » (١١) . فقد تدعم المعسكر المعادي للثورة بهذا القرار وأصبح يضم كافة القوى السياسية في مصر . وعند ذلك ، وبعد شهر واحد ، وضّح اللواء نجيب مجلس قيادة الثورة بين خيارين : اما عودة الحياة النيابية ، واما قبول استقالته . وقد قبل مجلس قيادة الثورة التحدي ، وقبل استقالة اللواء نجيب في جلسة عاصفة يوم ٢٣ فبراير ١٩٥٤ ، وعين جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة .

حواشي الفصل الثامن :

- (١) موشيه المرجع المذكور من ٧ - ٨ .
- (٢) أسطر المحاولة الجديدة لكتابة قصة الصباط الأحرار لأحمد حمروش « قصة عبد السامر مع الصباط الأحرار » ( رد اليوسف في ٢٧ سبتمبر ١٩٧١ ) .
- (٣) خطاب الرئيس أنور السادات يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧١ ( الأهرام في ٢٨ سبتمبر ١٩٧١ - أسطر أيضا للرئيس السادات : « يا ولدي هذا عمك جمال » ، حديثي مع خالد مجيب الدين يوم ١٤ فبراير ١٩٧٥ .
- (٤) أسطر حديث القائمقام يوسف حديق المصري في ٢٤ مارس ١٩٥٤ .
- (٥) جمال عبد السامر : فلسفة الثورة من ٦١ - ٦٢ ( سلسلة احترنا لك عدد ٣ مايو ١٩٥٣ ) .
- (٦) صلاح سالم ، « من هو رشاد مهنا » ( التحرير في ٢٥ فبراير ١٩٥٣ ) ، « لماذا غير رشاد مهنا وصيا على العرش » ( ١١ مارس ١٩٥٣ ) .
- (٧) أسطر خالد ميمى الدين « الأمة مصدر السلطات » ( مجلة التحرير في ١٤ يناير ١٩٥٣ ) ، « الطريق الى ديموقراطية اقتصادية » ( نفس المصدر في ١١ مارس ١٩٥٣ ) ، « العقدة مدرسة السياسة » ( نفس المصدر في ٨ ابريل ١٩٥٣ ) .
- (٨) هايلر كولاند ، لمة الأمم ، نوري مروان حير ، بيروت الاثرناشيونال سنشر ١٩٧٠ .
- (٩) بيان مجلس قيادة الثورة بقبول استقالة اللواء محمد نجيب يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤ ( الأهرام في ٢٥ فبراير ١٩٥٤ ) .
- (١٠) نوم ليتل : المرجع المذكور .
- (١١) فوشيه ، المرجع المذكور من ١٤٦ .



الفصل التاسع

# معركة الليبرالية الأخيرة ( الجولة الأولى )



## الفصل التاسع

### معركة الليبرالية الأخيرة المجولة الأولى

قدم اللواء محمد نجيب استقالته تحت شعار عودة الحياة الديمقراطية فهل كانت. الثورة ترفض عودة الحياة الديمقراطية اطلاقا . أم كان الخلاف حول نوع هذه الحياة الديمقراطية التي تعود الى مصر ١٩٠٠ . يبدو أن مجلس قيادة الثورة كان ، منذ أن أخذ يتزايد ضغط اللواء نجيب عليه في أواخر عام ١٩٥٣ ، قد بدأ يفكر جديا في إعادة الحياة الديمقراطية ، ولكن بشكل يختلف عما كان سائدا قبل الثورة . ففي خلال الأشهر الثلاثة السابقة على الأزمة ، أجرى المجلس اتصالات موسعة مع عدد كبير من السياسيين القدامى بلغ عددهم نحو سبعين . وعندما أثار أحد المراسلين مسألة هذه الاتصالات مع صلاح سالم بعد استقالة نجيب ، وسأله عن حقيقة أسبابها ، أجاب بأنها كانت « بشأن تشكيل لجنة استشارية تضم عددا كبيرا من رجال البلد لتقديم المشورة في الخطوات التي تتبع لاعادة الحياة النيابية والموضوعات الأخرى الحيوية التي تهم البلاد » . وأضاف صلاح سالم أن جدول أعمال جلسة المؤتمر المشترك يوم الثلاثاء ٢٣ فبراير ١٩٥٤ ، كان يشمل بحث هذا الموضوع وبقية الخطوات التي تسبق إعادة الحياة البرلمانية . وأنه لولا الظروف المؤلة ( استقالة نجيب ) التي حدثت ، لتقرر في هذه الجلسة كل الموضوعات المذكورة (١) .

ولما كانت الاستقالة التي قدمها اللواء نجيب هي خاصة بعودة الحياة

البرلمانية ، وكان جدول أعمال جلسة المؤتمر المشترك في ذلك اليوم يشمل بحث هذا الموضوع ، فيبدو أن سبب قبول استقالة محمد نجيب في ذلك اليوم هو أن الخلاف كان يدور في الحقيقة حول نوع الحياة البرلمانية التي تعود : هل هي تلك الحياة النيابية نفسها التي كانت مسائدة قبل الثورة ، أم أنها نوع صوري يكفل عدم رجوع القوى السياسية القديمة ، ويضمن استمرار مسيرة الثورة - نوع كذلك الذي اتخذه مجلس قيادة الثورة يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ بعد ضرب القوى الديمقراطية والتقدمية (تشكيل مجلس وطني استشاري ) أو نوع كذلك الذي قام في مصر على أساس دستور ١٦ يناير ١٩٥٦ .

على كل حال ، فإن تقديم اللواء نجيب استقالته تحت شعار عودة الليبرالية ، كان بمثابة إشارة البدء للقوى الليبرالية المضادة للحركة والعمل . وكانت هذه القوى تنقسم الى قسمين :

- ١ - الأحزاب الليبرالية ، وتضم الوفد وأحزاب الأقلية ، وكانت المحنة قد علمتها كيف تنسى خلافاتها وتتضافر ضد الثورة في جبهة متحدة .
- ٢ - الشيوعيون ، وكانوا ينقسمون في ذلك الحين الى أربعة تجمعات رئيسية :

( أ ) الحركة الديمقراطية للتححر الوطني ( حديثو ) .

( ب ) العمال والفلاحون .

( ج ) الحزب الشيوعي المصري .

( د ) نواة الحزب الشيوعي المصري .

- ٣ - الاخوان المسلمون : وكان الموقف التقدمي الذي اتخذه الاخسوان من المسألة الزراعية وتحمسهم لمشروع الاصلاح الزراعي ، وتنديدهم



بالممتلكات الكبيرة » التي أضرت أبلغ الضرر بالفلاحين والعمال وصيرتهم الى حال أشبه بحال الأرقاء ، قد دعمت شعبيتهم وقربتهم من الشيوعيين . وان كان كل من الطرفين المتباعدين أيديولوجيا يعتقد انه الوريث الوحيد للقوى الليبرالية القديمة التي قامت الثورة بتصفيتها لصالحه . وكانا قد دخلا في مرحلة تحالف تكتيكي ضد الثورة . وسنرى أن هذين الطرفين كانا أسبق في التحرك ضد الثورة من القوى البورجوازية القديمة .

وقد بدأ أول رد فعل لاستقالة اللواء نجيب من جانب الفريق المؤيد لعودة الليبرالية داخل مجلس قيادة الثورة . واستطاع الجنساح اليسارى منه - دون خوض في تفاصيل كثيرة (٢) - أن يحرك القسوات الموالية له في سلاح الفرسان ويهدد الثورة بأكبر خطر واجهته الى ذلك الحين . ولكن عبد الناصر استطاع بفضل دهائه أن يخمد هذه الفتنة قبل أن تتحول الى قتال مسلح ، فقد سارع بنفسه ليحاج الضباط ويسمى لاقتناعهم بأن القوى السياسية القديمة سوف تعود حتما لتولى الحكم وستخون مبادئ الثورة وتصفي انجازاتها . ولكن الضباط تحت خوف انحراف الثورة الى دكتاتورية عسكرية تحل محل أوتوقراطية فاروق تمسكوا بضرورة عودة اللواء نجيب الى رئاسة الجمهورية وعودة الحياة النيابية . ولما كان التمسك بالرأى المضاد يهدد بتحويل النزاع الى قتال مسلح كما ذكرنا ، فقد استجاب عبد الناصر لهذين المطالبين ، بصفة المناورة أغلب الظن ، حتى يملك الوقت الكافي لاستعادة قيادة الثورة .

فقد أعلن لضباط سلاح الفرسان ان مجلس قيادة الثورة قرر عودة محمد نجيب ، وتنحى مجلس قيادة الثورة ، وعودة الضباط الى ثكناتهم ، وتولى خالد محيي الدين رئاسة الوزارة ، وعودة الحياة النيابية .

على أن نبدأ تصفية الثورة أثار ثائرة ضباط الصف الثاني من الضباط الأحرار ، فاجتمعوا تحت قيادة البكباشي أحمد أنور ، قائد البوليس الحربي ، والصاغ مجدى حسنين ، وقائد الجناح وجيه أباطة ، واليوزباشية كمال رفعت ، وحسن التهامي ، ومحمد أبو الفضل الجيزاوي ، والصاغ سعد زايد . وتوجه بعض ضباط المدفعية المضادة للدبابات ، وحاصروا سلاح الفرسان ، وقلبوا الموقف رأسا على عقب ، وبدلا من أن يواجه خالد محيي الدين مهمة تأليف الوزارة ، وجد نفسه يواجه الاعتداء والتهديد بالاعتقال أو الإبعاد خارج القطر ، بينما كان محمد نجيب يواجه الاعتقال أيضا .

على أنه في ذلك الحين كانت تتحرك جموع شعبية هائلة من الإخوان المسلمين والوفديين والشيوعيين والاشتراكيين ، تطالب بعودة محمد نجيب وسقوط الدكتاتورية ، بينما كان ضباط الاسكندرية يدلون بأصواتهم في صف اللواء محمد نجيب . فعادت كفة الميزان تترجح لصالح الليبرالية ، واضطر عبد الناصر الى الموافقة على اصدار بيان في السادسة من مساء يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤ يعلن فيه : أن المجلس قرر دعوة اللواء محمد نجيب للعودة الى رئاسة « الجمهورية البرلمانية المصرية » . وقد رد اللواء نجيب على هذه الدعوة بكتاب وجهه الى مجلس قيادة الثورة قال فيه : « قبلت رئاسة الجمهورية البرلمانية » (٣) . وهذا يوضح مدى الخطأ الذي وقع فيه جمهرة الكتاب والمؤرخين دون استثناء الذين عاجوا هذه النقطة ، سواء اكانوا مصريين ام اجانب(٤) .

وفي خطاب محمد نجيب في ميدان عابدين يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٤ ذكر أن الاتفاق بينه وبين مجلس الثورة قام على أساس النقاط الآتية :

١ - تأليف جمعية تأسيسية تمثل كافة هيئات الشعب المختلفة تؤدي وظيفة البرلمان مؤقتا وتراجع نصوص الدستور بعد أن يتم وضعها .

٢ - اجراء انتخابات بعد ذلك لاعادة الحياة النيابية فى مدى اقصاه نهاية فترة الانتقال(٥) وكانت فترة الانتقال قد أعلنت فى ١٧ يناير ١٩٥٣ لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦(٦) .

ويعتبر غلبة عناصر الاخوان المسلمين على عناصر الوفد واحزاب الاقلية فى هذه المظاهرات التاريخية ، التى وقعت فى يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤ دليلا على أن الضربة التى أصابت البورجوازية الزراعية الكبيرة ، واخوف الذى كانت تحس به الراسمالية المصرية ، وحل الأحزاب التقليدية واعتقال قادتها وتقديمهم للمحاكمة - كل ذلك كان له تأثيره فى شل مقدره هذه القوى على العمل ، وجعل اشتراكها فى الجولة الأولى من الثورة المضادة محدودا للغاية .

يدل على ذلك المقارنة بين عدد المعتقلين المنتمين لمختلف الأحزاب فى مظاهرات ٢٨ فبراير ١٩٥٤ - فقد بلغ عدد المعتقلين من الاخوان ٤٥ ، ومن الوفد ٥ ، ومن الشيوعيين ٤ ، ومن حزب أحمد حسين الاشتراكي ٢٠(٧) . أى أن عدد المعتقلين من الوفد كان يساوى تقريبا عدد المعتقلين من الشيوعيين ، وكان يعادل ربع عدد المعتقلين من حزب أحمد حسين الاشتراكي، كما كان يعادل ١ : ٩ من الاخوان المسلمين . وهو أمر لا يتناسب مع الحجم الفعلى لجماهير الوفد بالمقارنة مع جماهير الأحزاب الأخرى . ومن المحقق أن التنظيم الدقيق الذى كانت تتمتع به جماعة الاخوان المسلمين وجماعات الشيوعيين كان له تأثيره فى سرعة تعبثها لجماهيرها والدفع بهم فى مواجهة الثورة عندما سنحت الفرصة . فمع أن عدد الشيوعيين - كما وصفهم جمال عبد الناصر فى ذلك الحين - « لم يكن كبيرا ! » ، إلا انهم كانوا - على حد قوله - « منظمين تنظيميا جيدا »(٨) .

وكان التقارب بين الاخوان المسلمين والشيوعيين قد وقع لأول مرة في معسكرات الاعتقال قبل ثورة ٢٣ يوليو ، وأصبح كثير من الشيوعيين على مودة مع بعض قادة الاخوان المسلمين . وظهر هذا التقارب في أعقاب الثورة . فقد وقف سيد قطب في مؤتمر الاخوان الصحفى بشأن المسجونين السياسيين في أغسطس ١٩٥٢ يطالب للشيوعيين « بالحرية كغيرهم ممن كانوا يكافحون الطغيان » . ووصفهم في هذا المؤتمر بأنهم « من الشرفاء الذين ينبغي أن نقارعهم الرأى بالرأى والحجة بالحجة ، ولا نلقاهم بالحديد والنار » (٩) .

على أن حوادث كفر الدوار ، التي وقعت بعد ثلاثة أيام فقط من مؤتمر الاخوان المسلمين ، لم تلبث أن انتكست بالعلاقات بين الفريقين . فقد تملك الريبة الأخوان في أن الشيوعيين كان لهم ضلع في هذه الحوادث التي قام بها العمال ، فسارع سيد قطب الى كتابة مقال نشر بجريدة « الأخبار » القاهرية هاجم فيه أولا الرجعية ممثلة في « الاقطاعيين » و « المستغلين » و « الاستعماريين » ، ثم انتقل الى مهاجمة الشيوعيين : « منتهما ايهاهم بانهم انضموا الى القوى الرجعية لمكافحة العهد الجديد » . وقال ان دعاة الشيوعية « لا يعنيهم أن يصل الخير الى الشعب . وانما يعنيهم أولا وبالذات أن تنتصر الشيوعية . وهم كانوا يجدون في عهد الطغيان والفساد تربة صالحة لنمو البذرة الحبيثة ، لأنها لا تنبت الا في المستنقعات . فما أن بدا ان عهدا من التطهير والاصلاح والعدالة قد طلع فجره ، خافوا على البذرة الحبيثة ألا تجد المستنقع ، فانضموا الى القوى الرجعية لمكافحة العهد الجديد » . ثم استطرد قائلا انه « لم يكن غافلا عن طبيعة الفكرة الشيوعية ، ولا عن اتجاهها الأصلي ، ولكنى كنت أحترم الضمير البشرى عن أن يكون من الدنس الى حد أن يعارب عهدا كالعهد الذى اشرق فجره منذ أيام ..

ولكن كم يخطئ الانسان في تقدير مدى الدس الكامن في بعض قلوب  
الساس ، (١٠) .

على أن تطور العلاقات بين الاخوان المسلمين والنورة لم يلبث أن دفع  
بالاخوان وبضميرهم البشرى الى الوفوع في نفس « الدس » الذي اعنف  
سيد قطب أن الشيوعيين وقعوا فيه : « دس » محاربه العهد الجديد  
وبلغت محاربة الاخوان المسلمين درونها على النحو الذي أدى بالنورة الى  
اصدار قرارها بحل جماعة الاخوان المسلمين في ١٤ يناير ١٩٥٤ . وعند  
ذلك عادت العلاقات بين الاخوان المسلمين والشيوعيين الى مرحله التعارب  
من جديد .

ففي أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ أدلى القائمقام يوسف صديق ، المعروف  
بميوله الماركسية بحديث للصحف أبرز فيه تصريحاً أدلى به « الهضيبي »  
قال فيه « ان الشيوعية لا تقاوم بالعنف والقوانين ، وانه لا مانع لديه من أن  
يكون لهم حزب ظاهر ، وان الاسلام كقيل بضمان سلامة الطريق التي  
تسلكها البلاد » . وقد ساق القائمقام يوسف صديق هذا الحديث للتدليل  
على أن « الشيوعيين » الموجودين بمصر هم الآن قوة لا يمكن انكارها ، الا اذا  
أردنا الهرب من الواقع ، وانهم كمصريين لهم الحق في مناقشة آرائهم كغيرهم  
من المواطنين ، (١١) .

على كل حال ، فقد نجحت المظاهرات والاضطرابات التي أطلقتها  
جبهة الاخوان والشيوعيين والاشتراكيين والوفديين ، لمنصرة اللواء نجيب ،  
وما أثارته من ردود فعل في البورجوازية الكبيرة بجميع أجنحتها ، في تثبيت  
النصر الذي أحرزه اللواء نجيب بصسفة مؤقتة . ففي يوم ٤ مارس ١٩٥٤ ،  
اجتمع مجلس قيادة الثورة حيث قرر اتخاذ الاجراءات « الفورية » لعقد  
جمعية تأسيسية « تنتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر » على أن تجتمع

خلال شهر يوليو ١٩٥٤ وتكون لها مهمتان : الأولى ، مناقشة مشروع الدستور الجديد واقراره . والثانية ، القيام بمهمة البرلمان الى الوقت الذي يتم عقد البرلمان الجديد وفقا لأحكام الدستور الذي سسقره الجمعية التأسيسية . وحتى تجرى الانتخابات للجمعية التأسيسية في جو تسوده الحرية السامة ، قرر مجلس قيادة الثورة أن نلغى الأحكام العرفية قبل اجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية بشهر . كما قرر أيضا إلغاء الرقابة على الصحافة والنشر ابتداء من يوم ٦ مارس ، فيما عدا الشئون الخاصة بالدفاع الوطنى . ثم أعلن جمال عبد الناصر أنه قد تحدد يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ لعقد الجمعية التأسيسية (١٢) .

كانت هذه القرارات تمثل تنازلا من الثورة للمطالب الجماهيرية أكبر مما أعلنه محمد نجيب يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٣ . فقد نصت على أن تكون الجمعية التأسيسية عن طريق «الاقتراع العام المباشر» ، بينما كانت النقاط السابقة التى أعلنها اللواء محمد نجيب تقضى « بتأليف » جمعية تأسيسية تصل كافة هيئات الشعب المختلفة . كما حددت القرارات الأخيرة موعد اجتماع الجمعية التأسيسية فى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ ، ولم تنص النقاط السابقة على موعد محدد . كذلك أغفلت القرارات الأخيرة ذكر الموعد الذى حددته النقاط السابقة كحد أقصى لعودة الحياة النيابية ، وهو « نهاية فترة الانتقال » . ذلك أن فترة الانتقال كانت تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦ - أى بعد عامين من ذلك التاريخ - ولعل بسبب طول هذه الفترة الباقية أن كان هذا الاغفال .

على أن أخطر التنازلات التى قدمتها الثورة ، والتى تضمنتها هذه القرارات ، هو قرارها بإلغاء الرقابة على الصحافة والنشر ابتداء من ٦ مارس فيما عدا الشئون الخاصة بالدفاع الوطنى ، ووعدها بإلغاء الأحكام العرفية قبل اجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية ( حددت لهذا الإلغاء يوم ١٨ يونية

١٩٥٤ ) . فقد هيا هذا القرار لجميع القوى السياسية في مصر الفرصة كاملة لكشف مواقفها وانجاهاتها المعادية للنورة بشكل سافر وصريح لا موارد فيه . ولكنه ، من جانب آخر هيا للنورة نافذة عريضة نطل منها على القوى المعارضة لها بعد أن نزعتم عن وجهها نقاب النفاق والخوف ، وأخذت نجاهر بالخصومة والعداء في معركة كانت تحس بأنها المعركة الأخيرة .

وعلى كل حال ، فقد بدا أن النورة قد ألفت عصا الاسنسلام ، حين اجتمع المؤتمر المشترك ( المكون من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ) يوم ٨ مارس ١٩٥٤ ، ورأى أن التعديلات التي طرأت على منصب كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ، والتي كانت ثمرة الأحداث التي اجتازتها البلاد في الأيام القليلة السابقة ، قد وجب أن يزال كل أثر لها بعد أن انطوت صفحة هذه الأحداث . « ولهذا الأسباب » - كما صرح صلاح سالم في البيان الذي ألقاه في هذا الشأن - « قدم رئيس مجلس الوزراء البكباشى جمال عبد الناصر الى مجلس قيادة الثورة رغبته في أن تعود الأوضاع الى سابق عهدنا . وعلى ذلك قرر مجلس قيادة الثورة استناد قيادة الثورة ورئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء ، بجانب منصب رئاسة الجمهورية ، الى اللواء أركان حرب محمد نجيب » (١٣) .

وبعودة جميع السلطات ليد اللواء محمد نجيب الذى أصبح مرتكزا لجميع القوى السياسية الديمقراطية والتقدمية ، بدأت الجولة الثانية في معركة الليبرالية الأخيرة .

## خواتم الفصل التاسع :

- (١) أنظر تصريحات صلاح سالم في الأهرام ٨ مارس ١٩٥٤ .
- (٢) فوشيه . المرجع المذكور ص ١٤٢ وما بعدها ، ولتن وين : عبد السامر ، قصة البحث عن الكرامة ص ١١٩ وما بعدها ( بيروت دار العلم للملايين ) .
- (٣) أنظر بيان مجلس قيادة الثورة والكتب المتبادلة بينه وبين اللواء محمد نجيب بشأن عودته إلى رئاسة الجمهورية ( الأهرام في ٢٨ فبراير ١٩٥٤ ) .
- (٤) على سبيل المثال ، فان فوشيه ( ص ١٤٥ ) يعتقد أن اللواء نجيب قد فاجأ عبد الناصر وأخرجه حين وعده في خطابه يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٤ في ميدان عاسدين بعودة الحياة الثيائية ، وانه لم يكن في استطاعة عبد السامر أن يحتج على هذا الوعد . كما أن « توم ليتل » قد أورد معلومات غير صحيحة عن المصالحة لا تتفق مع ما ورد في بيان مجلس قيادة الثورة بخصوص دعوة نجيب إلى رئاسة الجمهورية وما جاء في خطاب اللواء نجيب يوم ٢٨ فبراير بخصوص نقاط الاتفاق التي عاد على أسسها إلى الحكم . فقد ذكر أن اللواء نجيب تلقى بلاشين من مجلس قيادة الثورة للتوقيع عليهما فوقع عليهما معتقدا أن شروطه قد قبلت ، ولم يعلم إلا بعد إذاعة نلاغ مجلس قيادة الثورة مع رسالتيه من راديو القاهرة في صباح ٢٨ فبراير بأن هذه الشروط لم تقبل كاملة فيما يختص برئاسة الوزارة التي كان يشترط أسسها أي خالد محيي الدين . وهذا الكلام يناقض مع ما ذكره « ولتن وين » من أنه كان من شروط عودة محمد نجيب أن يكون عبد الناصر رئيسا للوزراء ، وأن محمد نجيب قبل هذا الشرط سرور ( ص ١١٩ ) . أما ما أورده الرافي في معالجته لهذه النقطة فهو غير دقيق وناقص وحائل بالأخطاء ( ثورة ٢٣ يوليو ، تاريخنا القومي في سبع سنوات ص ١١٧ - ١١٨ - مكتبة النهضة ١٩٥٩ ) .
- (٥) خطاب اللواء نجيب في عابدين يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٤ ( الأهرام أول مارس ١٩٥٤ ) وقد ذكر فيه أن هذه القرارات هي « أساس » الاتفاق بينه وبين مجلس قيادة الثورة .
- (٦) أنظر الأهرام ١٧ يناير ١٩٥٣ .
- (٧) المصري في ٣ مارس ١٩٥٤ .
- (٨) تصريحات جمال عبد الناصر لوكالة « أسسا » للأنباء الإيطالية ( المصري في ٢٢ مارس ١٩٥٤ ) .
- (٩) سيد قطب : « حركات لا تخيفنا » مقال بحريفة الأخبار القاهرية في ١٥ أغسطس ١٩٥٢ .
- (١٠) نفس المصدر .
- (١١) حديث للقائمقام يوسف صديق المصري يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ .
- (١٢) بيان جمال عبد الناصر عن قرارات مجلس قيادة الثورة ( الأهرام ٦ مارس ١٩٥٤ ) .
- (١٣) أنظر بيان صلاح سالم وزير الإرشاد يوم ٨ مارس ١٩٥٤ ( الأهرام ٩ مارس ١٩٥٤ ) .



الفصل العاشر

# معركة الليبرالية الأخيرة ( الجولة الثانية )



## الفصل العاشر

### معركة الليبرالية الأخيرة

#### الجولة الثانية

كان على أثر صدور قرارات مجلس قيادة الثورة في ٤ مارس ١٩٥٤ أن أخذت القوى السياسية والاجتماعية القديمة تناهب لاستلام السلطة ، كما أخذ مجلس قيادة الثورة أيضا من جانبه يعد نفسه لمواجهة الحياة السياسية الجديدة في ظل الحياة النيابية . ولما كانت الثورة قد حلت الأحزاب السياسية في ١٦ يناير ١٩٥٣ ، كما صادرت أموالها ، فقد كان واضحا بعد قرارات مجلس الثورة بعودة الديمقراطية الليبرالية ، ان الأحزاب القديمة سوف تعود الى الظهور من جديد ، وهذا ما فهمته هذه الأحزاب على كل حال . فعلى الرغم من أننا لا نجد في البيانات التي ألقاها جمال عبد الناصر أو صلاح سالم أو محمد نجيب أثناء الأزمة اشارة ما الى السماح بعودة الأحزاب ، الا أن أحمد أبو الفتح ، عندما كتب يرحب بقرارات مجلس قيادة الثورة ، أدرج هذه المسألة بين القرارات ، فكتب يقول : « أعلن المسئولون عن : اطلاق حرية الصحافة ، ورفع الرقابة على الصحف ، وانتخاب جمعية تأسيسية تراجع الدستور وتعتمده ، وأن الأحزاب السياسية ستعود ، وأن الحياة الديمقراطية الصحيحة بات من الحق عودتها » (١) .

على أن المشكلة التي برزت في ذلك الحين هي كيفية اعادة الحياة الحزبية . هل تعود الأحزاب بأسمائها القديمة وبأشكالها القديمة وبتشكيلاتها

القديمة ، أم تتكون أحزاب جديدة تماما ، أم تعود الأحزاب القديمة وتتكون الى جانبها أحزاب جديدة ؟ . حول هذه المسألة دارت مناقشات ممتعة اشترك فيها أطراف من قيادة الثورة ومن رجال القانون ومن الأحزاب وغيرهم .

فقد كان من رأى خالده محيي الدين أن الأحزاب القديمة « قد أدت رسالتها ، وانتهت مهمتها ، وأن الشعب الآن يريد أحزابا تتقدم له ببرامج جديدة » . وانطلاقا من هذه الفكرة فلم يكن يرى أى خطر من عودة هذه الأحزاب التى - كما كان يعتقد - قد فقدت جماهيرها . وكان من رأى خالده أن « رجال الثورة سيكونون أكثر شعبية من الزعماء القدامى ، لأن الحائل الوحيد الذى كان بينهم وبين الشعب ، وهو ما ظنه الشعب من أن اتجاهاتهم دكتاتورية ، قد تلاشى ، ولهذا فسيمنحهم الشعب ثقته(٢) » .

أما الدكتور السنهورى والدكتور السيد صبرى ، فقد أبديا رأيهما بضرورة تكوين أحزاب جديدة تماما . على أن الخلاف دار بينهما حول الأساس الذى تقوم عليه هذه الأحزاب ، هل يكون أساسا سياسيا أم اقتصاديا ؟ فبينما كان الدكتور السنهورى يرى أن تتألف ثلاثة أحزاب على النحو الآتى : الحزب الجمهورى الاشتراكى ، وحزب الأحرار الديمقراطى ، وحزب اليمين ( والأساس الغالب هنا سياسى ) - فقد اعترض الدكتور السيد صبرى على هذا الرأى « لعدم ضبط الفوارق بين أهداف هذه الأحزاب » ، ورأى أن تقوم هذه الأحزاب الجديدة على النحو الآتى : حزب يمين ، ويمثل الاتجاه الرأسمالى ، وحزب يسار ، ويمثل الاتجاه الاشتراكى ، وحزب الوسط ، ويمثل الطبقة الوسطى ، ويمائل - فى رأيه - حزب الأحرار فى النظام الانجليزى(٣) .

على أن الأحزاب القديمة لم تكن من رأى إجراء أى تغيير أو تجديد فى سس فيامها ، أو فى أهدافها ، أو فى تشكيلاتها . فقد أعلن عبد السلام هبى جمعة أنه « لا بد من عودة الأحزاب » (٤) . ومعنى ذلك أن نعود كما كانت . كما كان هذا أيضا رأى رجال حرب الأحرار الدستوريين ، الذين سفلوا أنفسهم باختيار مقر جديد مؤتمت لحزبهم بدلا من المقر القديم الذى كانت الثورة قد حولته الى مدرسة (٥) . وكذلك كان من نفس الرأى الحزب لوطنى . ومن الطريف أن حافظ رمضان كان قد دعا فى ٢١ مارس الى عدم أيام الحياة النيابية ، بحجة أن البلاد المحتلة لا يجوز أن يكون فيها لا حزب واحد ورأى واحد (٦) . فلما أثار هذا الرأى الاستياء الشديد بين لأحزاب ، اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى يوم ٢٦ مارس برئاسة حافظ رمضان نفسه ، وحضور عبد الرحمن الرافعى ومحمد زكى على وفكرى باظة وعلى منصور وعبد المقصود متولى ، وفسرت تصريحات حافظ رمضان أن « الحزب الواحد » يعنى « الجبهة الوطنية » ، وقررت أن موقف البلاد ما يحف به من ملابسات خارجية وداخلية ، يستدعى توحيد جهود الأماى جبهة وطنية تجمع كل الأحزاب والهيئات لصيانة الهدف الأعلى ، وهو تحقيق الجلاء بدون قيد ولا شرط ، كما قررت « دعوة الأحزاب والهيئات جميع المشتغلين بشئون هذا البلد الى الاجتماع والتشاور فى تحقيق وحدة وما يستتبعه ذلك من تنظيم وتنسيق للخطى الواجب اتخاذها (٧) .

على أن هذه الدعوة الى تكوين « جبهة وطنية » كانت فى ذلك الحين تمضى الفعل فى طريق التنفيذ . فقد كشفت الأهرام أن طائفة من رجال الأحزاب لنحلة أخذت فى تنظيم اتصالات بينها للاتفاق على خطة موحدة . وفى يوم ٣٠ مارس أعلنت الأهرام أن هذه الاتصالات قد انتهت الى الاتفاق على

بأليف جبهة من رجال الأحزاب القديمة تتفق على رأى فى المسائل العامة ،  
ومحوض المعركة الانتخابية المقبلة ببرامج معينة وترشيحات معينة (٨) .

وعلى هذا النحو كانت الأحزاب تتشبث بموقفها ، ولا تتحرك تنظيميا  
إلا فى إطار ما يضمن تماسك صفوفها وتكثف جهودها . ومن الطريف أن  
بعض الآراء قد انجهدت فى ذلك الحين إلى احتواء الثورة ذاتها فى الوفد ،  
بل ودعوتها إلى الذوبان فيه . وفى مقال كتبه أحمد الألفى عطية تسأل :  
« لو أعيد تنظيم الوفد - الوفد الذى يرعاه روحيا الرئيس مصطفى النحاس -  
لو أعيد تنظيمه ، وبين أعضائه ندمع أسماء جمال عبد الناصر وصالح سالم  
ومن اليهما من رجال الثورة ، ويستبعد منه من مسد من أعضائه القديمي ،  
فماذا يكون الحال ، وكم تكون فرحة البلد وتأيدها الخالص العميق ؟ (٩) .

وقد دار نقاش هام حول قيام حزب شيوعى فى مصر فى العهد الليبرالى  
الجديد . وكان الدكتور وحيد رافت قد أبدى رأيه فى حديث صحفى بأنه  
وان كان « لا يمكن الحجز على حريات الأفراد والجماعات فى تكوين الأحزاب  
السياسية التى تلائمهم لتعبر عن مقاصدهم وبرامجهم » إلا أنه لا يجب أن  
يسمح بقيام حزب شيوعى . لماذا ؟ لأن مصر ليست دولة شيوعية ،  
بل إن الأمر على النقيض من ذلك . ومن ثم « فعلينا أن نهتدى فى هذا الصدد  
بما فعلته دول غيرنا ، كدول أوروبا الغربية ، فلقد تسامح بعضها فى تمثيل  
الشيوعيين فى برلماناتها ، ثم عادت فتدمت على ما فعلت . وما دام النشاط  
الشيوعى ما زال معتبرا مهددا لآمن الدولة ، فلا نفهم كيف يمثل أصحاب  
هذا النشاط الآن فى البرلمان ؟ ورأى الدكتور وحيد رافت أن الذى  
يمكن السماح به هو تمثيل الاشتراكية الوطنية فى البرلمان ، على أساس  
أنها ممثلة فعلا فى المجالس التابعة لدى غيرنا (١٠) .

على أن هذا الرأي لم يوافق عليه القائمون يوسف صديق . فقد ذكر  
أن « الشيوعيين الموجودين بمصر هم الآن قوة لا يمكن انكارها ، الا اذا أردنا  
الهرب من الواقع . وانهم كمصريين لهم الحق في مناقشة آرائهم كغيرهم من  
المواطنين . وان انجلترا وأمريكا فيهما شيوعيون ، وفي الأولى حزب  
معترف به » . ثم استشهد يوسف صديق بحديث الهضبي - مرشد الإخوان  
المسلمين - الذى وصفه بأنه « يمثل أكبر معسكر اسلامى فى الشرق ،  
صرح فيه قائلا : « ان الشيوعية لا تقاوم بالعتف والقوانين ، وانه لا مانع  
لديه من أن يكون لهم حزب ظاهر ، لأن الاسلام كقيل بضمان سلامة الطريق  
التي تسلكها البلاد » (١١) .

فى ذلك الحين ، كان مجلس قيادة الثورة يناقش الشكل الذى سيتحول  
اليه هذا المجلس فى ظل النظام الليبرالى الجديد . وقد استقر رأى على أن  
يكون هذا الشكل هو حزب باسم : « الحزب الجمهورى » ، أو « الحزب  
الاشتراكى الجمهورى » . وقد أعلن الباقورى أنه سينضم الى هذا الحزب  
الجديد عند تأليفه ، وأنه سيرشح نفسه عن دائرة الخليفة . وقال ان هذا  
الحزب هو حزب الثورة ، وان على كل مؤيد لمبادئ الثورة أن ينضم الى هذا  
الحزب ، لأنه مظهرها الحقيقى (١٢) . وفى يوم ٢٠ مارس ١٩٥٤ أعلنت الأهرام  
أن العمل فى اعداد مشروع برنامج الحزب قد أوشك على الانتهاء . ووصفت  
البرنامج بأنه يختلف عن برامج الأحزاب التى عرفتها مصر فى الماضى ، فى  
أنه مبنى على « مبادئ اشتراكية معتدلة » تتفق الى أبعد مدى مع ظروف  
البلاد ومصالحها . وأنه يتضمن أهدافا واضحة وواقعية فى السياستين  
الخارجية والداخلية تتماشى مع أهداف الثورة وروح العصر الحديث ومطالب  
التقدم الاقتصادى والاجتماعى الذى تنشده البلاد . وذكرت أن مذكرة  
تفسيرية اضافية لشرح كل بند من بنود البرنامج ، قد أعدت لتعرض على

البكباشى جمال عبد الناصر فى وقت قريب . وكشفت ان هذا البرنامج من وضع الدكتور راشد البراوى يعاونه فى ذلك البكباشى سمير حلمى والبكباشى محمد صدقى سليمان من رجال المجلس الدائم للانتاج القومى ، ولغيف من كبار المدنيين المشتغلين بالأبحاث السياسية (١٣) . ومن هذا الخبر الذى أوردته الأهرام ، يتضح أن الثورة كانت تستعد لمواجهة الحياة الليبرالية الجديدة على أساس برنامج نظرى تقدمى يختلف عن برامج الأحزاب الأخرى ، ولكنه لا يتجاوز « المبادئ الاشتراكية المعتدلة » - كما قالت الأهرام .

على أن خطوات تأليف هذا الحزب الاشتراكى الجمهورى الجديد لم تلبث أن توقفت فجأة يوم ٢٣ مارس . فقد أعلن اللواء محمد نجيب فى ذلك اليوم - وكان ذلك بعد أربعة أيام فقط من نشر الخبر السابق فى الأهرام - أنه « ليس فى نيته انشاء حزب جديد » (١٤) . وفى اليوم التالى ، أى فى يوم ٢٥ مارس ، اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارا رسميا بعدم تأليف حزب (١٥) . ولكن ذلك يرتبط بتطور الأحداث التى حملت الثورة الى مرحلة جديدة .

فمنذ أن تنازل جمال عبد الناصر عن رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء اللواء محمد نجيب ، ورفعت الرقابة على الصحف ابتداء من ٦ مارس تنفيذا لقرارات مجلس قيادة الثورة ، أخذت القوى الوطنية الديمقراطية ، ممثلة فى الوفديين ، وقوى اليسار واليمين ممثلة فى الشيوعيين والاشتراكيين والايوان المسلمين ، وبالارتكاز على اللواء محمد نجيب - تتصرف على أساس أنها قد حققت انتصارا حاسما يهيئ لها الفرصة لطرده الثورة من الساحة السياسية كلها ، فلا يبقى من آثارها الا ما يمثله اللواء نجيب . وقد أرادت أن يبدو الأمر فى صورة هزيمة صارخة منيت بها الثورة ، حتى لا تنهيا لها الفرصة للعودة للمشاركة فى



الحياة العامة في ظل النظام النيابي الجديد الذي كانت تزعم اقامته . وحتى يتحقق هذا الهدف ، رفعت الشعارات الآتية :

**أولا :** عودة الجيش الى تكئاته . والجيش في ذلك الحين كان مرادفا لكلمة الثورة ، وبالتالي فان المعنى الحقيقي لهذا الشعار هو انسحاب الثورة من الحياة العامة وليس مجرد انسحاب الجيش . وقد شجع اللواء محمد نجيب اقوى السياسية السالفة الذكر على اطلاق هذا الشعار عندما بدأ هو نفسه باطلاقه . ففي يوم ٦ مارس دعا الشعب الى التمسك بالحياة النيابية ، زاعما أن « الوصول الى الحياة الدستورية الكاملة كان وما زال سياستى التى ظللت أعمل لها فى الفترات الماضية ، ولم أغفل عنها يوما واحدا ، ايمانا منى بأن اشراك الشعب فى أمور بلاده هو الضمان الوحيد ضد كل طغيان » (١٦) - ولم يكن ذلك صحيحا كما رأينا من تتبع مواقف اللواء نجيب السابقة ، فقد هاجم الأحزاب علنا واعتبرها « قد ماتت ولفظت الأنفاس » - ثم دعا اللواء نجيب ، فى المؤتمر الكبير الذى عقد فى نادى القوات المسلحة يوم ٩ مارس ، ضباط الجيش الى ترك السياسة « لآخوانكم » فانهم يسعون للهدف الذى تسعون اليه ونسعى اليه جميعا ، وهو تحقيق عزة البلاد وحريتها » (١٧) .

وقد سارع الوفد الى المناداة بتحقيق ذلك فورا . وفى مقال لأحمد أبو الفتوح يوم ١٥ مارس كتب يقول : « فى اعتقادى أن حركة الجيش لن تؤتى ثمارها ، ولن تكون قد أفادت الشعب الفائدة المرجوة ، الا يوم أن تجرى فى مصر انتخابات حرة نزيهة ، مكفول للشعب فيها كافة حقوقه ، دون أن يكون عليه أى قيد أو حتى شبه قيد . وفى اعتقادى أن حركة الجيش ستكون قد أصابها التوفيق يوم يعلن رجالها أن مهمتهم كضباط قد

انتهدت ، وان الأمر من اليوم متروك للشعب يصرفه وفق رغبته الحرة  
الطليقة (١٨) .

وقد توالت الصيحات بعودة الجيش الى تكناته ، واشتد الهجوم على  
صفحات الجرائد المعارضة ، حتى بلغ الأمر أن كتب القائمقام احمد شوقي ،  
الذى كان من الضباط الأحرار وأكبر الضباط رتبة بعد محمد نجيب ،  
يتهم الثورة بالانحراف عن مبادئها قائلا : « هل كان من أهداف الثورة أن  
تحكم البلاد ؟ هل كان من أهداف الثورة أن تكتم الأفواه وتقيد الحريات ؟  
هل كان من أهداف الثورة أن يزج بالمواطنين الجاني منهم والبريء فى السجن  
وأن تملأ المعتقلات ؟ هل كان من أهداف الثورة أن تقحم الجيش فى السياسة  
وفى كل مرفق من مرفق البلاد ؟ واليس من أبناء مصر من يستطيع القيام  
بالاعمال المهد بها الآن لبعض ضباط الجيش حتى يتفرغ هؤلاء الضباط  
الى النهوض بجيشنا المهدى لكى يتمكن من القيام برسائله .. اذن عودوا  
الى صفوفكم فى الجيش (١٩) .

### ثانيا - إعادة الحياة النيابية فوراً :

وقد اتخذت هذه الدعوة شكل المطالبة بإجراء انتخابات « للبرلمان » ،  
لا « لجمعية تأسيسية » . وقد أطلق هذه الدعوة من المثقفين الليبراليين  
احسان عبد القدوس فى مقال يوم ١٦ مارس ١٩٥٤ تساءل فيه : لماذا  
تنحصر كل الجهود فى تكوين جمعية تأسيسية منتخبة ؟ ولماذا لا ننتخب  
برلمانا كاملا ؟ ثم قال ان قانون الانتخابات للجمعية التأسيسية هو نفسه  
يصلح لانتخاب البرلمان . واذا كانت مهمة الجمعية التأسيسية تنحصر فى  
اقرار الدستور الجديد ، فان البرلمان المنتخب يستطيع أن يقوم بنفس  
المهمة : مهمة اقرار الدستور أو تعديله (٢٠) . وسرعان ما تبنى الوفد  
هذه الدعوة . وفى تصريحات عيد السلام فهى جمعة يوم ٢٠ مارس ١٩٥٤ ،

طالب بأن تكون الانتخابات التي تجرى ، « للبرلمان » وليس « لجمعية تأسيسية » (٢١) . وفى يوم ٢٥ مارس وعلى الرغم من ان الأحزاب لم يكن قد سمح بعودتها بعد ، إلا أن جريدة « المصرى » نشرت تصريحاً لمن وصفته بأنه « مصدر يستطيع أن يتحدث باسم الوفد » أبدى فيه رأيه فى الموقف القائم ، وقد أعلن تمسك الوفد بالنظام الجمهورى البرلمانى ، والاصلاح الزراعى ، وعودة الحياة النيابية فوراً ، حتى سنقر الأوضاع « . وفى هذا التصريح وصف « المصدر » السالف الذكر اللواء محمد نجيب بأنه : « يستحق تقدير الوطن ، فقد عمل لصالح مصر الكئير (٢٢) » .

وقد أوضحت هذه الدعوة فى احداث التأثير المطلوب فى مجلس قيادة الثورة ، فى التصريحات التى أدلى بها اللواء محمد نجيب يوم ٢٣ مارس ١٩٥٤ ، صرح بأن « ما وعدنا به من قيام الجمعية التأسيسية فى تاريخ غايته ٢٢ يولية القادم ، لتراجع الدستور وتولى أعمال البرلمان - هو أقل صور الحياة النيابية التى سنصل اليها البلاد حتى ذلك التاريخ ، أى الجمعية التأسيسية . وان كان ثمة تغيير فى الأحسن ، وقد يكون ذلك بقيام برلمان مباشرة . ونحن جميعاً نعمل فى دراسة متواصلة لتحقيق هذا الغرض » (٢٣) .

### ثالثاً - اسقاط وزارة الثورة وتاليف وزارة مدنية :

وكان القائمقام يوسف صديق هو الذى أطلق هذه الدعوة يوم ٢٣ مارس ١٩٥٤ . فقد اقترح اقامة وزارة ائتلافية برياسة الدكتور وحيد رافت تمثل التيارات السياسية المختلفة القائمة فعلاً فى البلاد ، وهى : الوفد ، والاخوان المسلمون ، والاشتراكيون ، والشيوعيون ، على أن تكون مهمة هذه الوزارة « اجراء الانتخابات للبرلمان الجديد » . وقد بنى اختياره لوحيد رافت على ان كان العضو الوحيد فى قسم الرأى بمجلس الدولة الذى أفتى بدستورية عودة البرلمان الوفدى القديم المنحل ليباشر سلطته الشرعية فى أعقاب

قيام الثورة ، بينما أفتى نسعة ضده بعدم دستورية دعوة ذلك البرلمان .  
وكان رأى القائمقام يوسف صديق هو : اما دعوة البرلمان الوفدى المنحل  
لتولى حقوقه الشرعية ، أو تأليف الوزارة الائتلافية السالفة الذكر (٢٤) .

على أنه لما كانت عودة البرلمان الوفدى القديم أمرا متعذرا فى ذلك  
الحين ، اذ سبق أن رفضه قسم الرأى بمجلس الدولة بأغلبية ١/٩ ، فقد  
تبنت نقابة الصحفيين فكرة تأليف الوزارة القومية لاجراء الانتخابات ضمن  
مطالبها المشهورة التى قررتها يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ (٢٥) .

#### رابعا - الافراج عن المعتقلين :

وكان عبد الناصر قد أعلن يوم ٥ مارس أنه ينوى الافراج عن المعتقلين  
بعد بحث سريع لحالاتهم ، وأن المحكوم عليهم من محكمة الثورة سيعاد  
النظر فى الأحكام التى صدرت ضدهم ، أما الذين لم يحاكموا بعد فلن يقدموا  
للمحاكمة (٢٦) .

وفى ذلك الحين كان قد صدر عفو صحى عن ابراهيم عبد الهادى ،  
وكان يقيم فى منزله . كما كان فؤاد سراج الدين يقيم بمستشفى الدكتور مجدى  
بناء على قرار مجلس الثورة (٢٧) . وكان قد أفرج عن البكباشى مصطفى راغب  
الذى سبق أن قررت محكمة الثورة الحكم عليه فى قضية القائمقام رشاد  
مهنا بالسجن ١٥ سنة ، كما أفرج عن اليوزباشى محمد عبد الله المحكوم عليه  
بخمسة سنوات ، كما أفرج عن اليوزباشى سعد عبد الحفيظ المحكوم عليه  
ب ٧ سنوات ، كما أفرج عن اليوزباشى محمد عبد الحالى المحكوم عليه  
ب ١٥ سنة فى هذه القضية . . . وقد ذكرت « الأهرام » أن هؤلاء الضباط  
كانوا من الضباط الأحرار الذين اشتركوا فى ثورة الجيش ثم اتهموا بأنهم  
حاولوا احداث انقلاب . وكان قد سبق ذلك الافراج عن الصاغ عبد العزيز

هندي بعد أن أمضى مدة العقوبة وهي سنة ٠٠ ولم يكن قد أفرج بعد عن  
البيكباشي إبراهيم حافظ عاطف والصاغ السيد إبراهيم والملازم محيي  
الحقوي (٢٨) .

وفي ذلك الحين كان ما يزال في الاعتقال مصطفى النحاس ، وأحمد  
حسين ورشاد مهنا (٢٩) كما كانت تجري محاكمة السيدة زينب الوكيل (٣٠) .  
وكان الهضيبي وكبار رجال الاخوان المسلمين ما يزالون بعد في الاعتقال .  
كما أعلن عن محاكمة اليوزباشي مصطفى كمال صدقي وآخرين أمام المحكمة  
المسكرية العليا في قضية الشيوعية التي اتهموا فيها . وكانت محكمة الثورة  
قد أرسلت ملف التحقيق الى نيابة أمن الدولة (٣١) .

وفي يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ اجتمع مجلس نقابة الصحفيين واتخذ قراراته  
التاريخية التي طالب فيها بإلغاء الأحكام العرفية فوراً ، وإلغاء الأحكام  
التي صدرت من غير طريق القضاء العادي ، والإفراج عن المعتقلين ومن بينهم  
أعضاء نقابة الصحفيين (٣٢) . ثم عقد المحامون جمعيتهم العمومية في نفس  
اليوم ، وقرروا الإضراب يوم ٢٨ مارس استنكاراً لحوادث الاعتداء على المعتقلين  
والمسجونين ، كما قرروا تسجيل هذا الاحتجاج في محاضر الجلسات  
بالمحاكم (٣٣) . وفي يوم ٢٧ مارس اجتمعت هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية  
وأصدرت بياناً طالبت فيه بإلغاء الأحكام العرفية وكل ما اتخذ من تدابير  
وإجراءات استثنائية فوراً ، وحل مجلس قيادة الثورة « منذ اليوم » ،  
وتأليف وزارة مدنية تتحمل المسؤولية عن رئيس الجمهورية حين اجتماع  
الجمعية التأسيسية (٣٤) . وفي اليوم التالي اجتمع مجلس إدارة جمعية  
التدريس في كل من جامعتي القاهرة وإبراهيم ( عين شمس حالياً ) واتخذ  
قرارات بإلغاء الأحكام العرفية ، وإطلاق الحريات فوراً ، وعودة الحياة  
الدستورية (٣٥) . وهكذا بلغت معركة الليبرالية أشدها .

**خامسا :** فى ذلك الحين كان التحدى من جانب بعض الضباط الاحرار لدور جمال عبد الناصر قد بلغ مبلغه . ففى حديث للقائمقام يوسف صديق نشرته « المصرى » كشف عن انه كان « على رأس الضباط الاحرار » يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وانه قام بالدور الرئيسى الذى مكن للضباط الاحرار من تنفيذ سياستهم . ثم قال ان دوره يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ « سسيتركه للتاريخ » ، « وان كان الرئيس اللواء محمد نجيب لم يبخل على الحق فى مذكراته التى نشرها على الناس حين قال اننى كنت الشرارة الاولى التى اندلعت فى هذا التاريخ » . واستشهد يوسف صديق بجمال عبد الناصر ، فقال انه يفضل ان يسأل ايضا البكباشى جمال عبد الناصر عن هذا الدور ، وانا راضى بتقريره (٣٦) . اما القائمقام احمد شوقى ، فقد اعلن انه كان اكبر الضباط رتبة بعد محمد نجيب « عندما قام معهم بتنفيذ الحركة » (٣٧) . وقد افاد ابراز كل من يوسف صديق واحمد شوقى لدوريهما على هذا النحو ، فى التقليل من دور عبد الناصر ، الذى كان قد عرف فى ذلك الحين بانه كان الرأس المدبر وراء الحركة . وربما كان ذلك ردا على ما اورده مجلة « لايف » الأمريكية ، التى كانت قد نشرت خمس صفحات عن عبد الناصر باعتباره الزعيم الحقيقى للثورة ، وقالت انه كان يحكم مصر بالفعل منذ عزل فاروق ، من خلال الشخصية التى اختارها لتقف فى الصف الأول ، وهى شخصية اللواء محمد نجيب .

**سادسا :** وفى يوم ٢٤ مارس ١٩٥٤ خاضت البورجوازية المصرية المالية المعركة ضد الثورة بالخطاب الخطير الذى القاه « على الشمسى » رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى ، فى ذلك اليوم ، والذى كان قاطعا فى ابراز عجز السياسة الاقتصادية التى اتبعتها الثورة عن قيادة التقدم الاقتصادى فى البلاد . فقد أبرز حالة الركود الاقتصادى الذى أخذ يسود البلاد منذ قيام

الشورة ، ونسبه الى الخوف من تدخل الدولة المتعاقب ، والقلق ، والخوف من وقوع انكماش ، وقال ان الانعاش الاقتصادى يتطلب جوا من العلمانية على مستقبل الاستثمار ، كما ان النمو الاقتصادى يصعب تحقيقه اذا ظلت رؤوس الاموال معطلة . وتحدث عن نتائج تطبيق قانون اصلاح الزراعى ، فاعطى صورة قائمة قائلا : « لقد اسفر اصلاح الزراعى فعلا عن تخفيض الايجارات الزراعية . ولهذا اثر لا ينكر من ناحية العدالة الاجتماعية ، ولكن مما يؤسف له ان البطالة الزمنية بين العمال الزراعيين آخذة فى الازدياد ، هنا الى ان الظروف الاقتصادية السائدة ، وبعض العوامل المترتبة على تنفيذ اصلاح الزراعى ، قد ادت الى زيادة طلاب العمل ، ونتج عن ذلك انخفاض فى مستوى الاجور الزراعية » ثم قال ان الجمود النسبى فى ايراد المشتغلين بالزراعة يؤدى الى الحد من مقدرتهم الشرائية ويعوق التقدم «(٣٨) .

---

حواشي الفصل العاشر :

- (١) أنظر مقال أحمد أبو الفتوح في المصري يوم ٧ مارس ١٩٥٤ .
- (٢) تصريحات خالد محيي الدين بلريدة « فرانس سوار » الفرنسية ، وقد نقلته المصري في ٢٠ مارس ١٩٥٤ .
- (٣) أنظر حول تكوين الأحزاب المصرية : الأهرام في ١٥ ، ١٨ مارس ١٩٥٤ .
- (٤) تصريحات عبد السلام فهمي جمعة في المصري ٢٠ مارس ١٩٥٤ .
- (٥) المصري في ٢٨ مارس ١٩٥٤ .
- (٦) تصريحات حافظ رمضان في الأهرام ٣١ مارس ١٩٥٤ .
- (٧) قرارات الحزب الوطني ( المصري في ٢٧ مارس ١٩٥٤ ) .
- (٨) الأهرام في ٢٢ مارس ١٩٥٤ .
- (٩) مقال أحمد الألفي عطية في ( الأخبار في ٢٣ مارس ١٩٥٤ ) .
- (١٠) حديث الدكتور وحيد رأفت للمصري في ١٢ مارس ١٩٥٤ .
- (١١) حديث القائمقام يوسف صديق للمصري في ٢٦ مارس ١٩٥٤ .
- (١٢) الأخبار والمصري في ١٨ مارس ١٩٥٤ .
- (١٣) الأهرام في ٢٠ مارس ١٩٥٤ .
- (١٤) الأخبار في ٢٤ مارس ١٩٥٤ .
- (١٥) المصري في ٢٦ مارس ١٩٥٤ .
- (١٦) المصري في ٧ مارس ١٩٥٤ .
- (١٧) المصري في ١٠ مارس ١٩٥٤ .
- (١٨) المصري في ١٥ مارس ١٩٥٤ .
- (١٩) المصري في ٢٧ مارس ١٩٥٤ .
- (٢٠) المصري في ١٦ مارس ١٩٥٤ .
- (٢١) المصري في ٢٠ مارس ١٩٥٤ .



- 
- (٢٢) المصري في ٢٥ مارس ١٩٥٤
  - (٢٣) المصري في ٢٤ مارس ١٩٥٤
  - (٢٤) نفس المصدر
  - (٢٥) نفس المصدر في ٢٧ مارس ١٩٥٤
  - (٢٦) تصريحات اليكياشي جيسال عبد التناصر ( المصري في ٦ مارس ١٩٥٤ )
  - (٢٧) المصري في ٦ مارس ١٩٥٤
  - (٢٨) الأهرام في ٧ مارس ١٩٥٤
  - (٢٩) المصري في ٢٨ مارس ١٩٥٤
  - (٣٠) نفس المصدر في ٥ مارس ١٩٥٤
  - (٣١) الأهرام في ٢٦ مارس ١٩٥٤ ، المصري في ٢٠ مارس ١٩٥٤
  - (٣٢) أنظر قرارات مجلس نقابة الصحفيين يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ ( المصري في ٢٧ مارس ١٩٥٤ )
  - (٣٣) قرارات مجلس نقابة الصحفيين يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ ( نفس المصدر )
  - (٣٤) بيان هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية ( نفس المصدر في ٢٨ مارس ١٩٥٤ )
  - (٣٥) بيان مجلس ادارة هيئة التدريس بجامعة القاهرة ، وكذا بيان مجلس ادارة هيئة لتدريس بجامعة ابراهيم ( عين شمس ) ( نفس المصدر في ٢٩ مارس ١٩٥٤ )
  - (٣٦) حديث القائمقام يوسف صديق للمصري في ٢٦ مارس ١٩٥٤
  - (٣٧) حديث القائمقام احمد شوقي للمصري في ٢٧ مارس ١٩٥٤
  - (٣٨) خطاب عل الشمسى رئيس مجلس ادارة البنك الاهل ( المصري في ٢٥ مارس ١٩٥٤ )



الفصل الحادى عشر

## سقوط الليبرالية فى مصر



## الفصل الحادي عشر

سقوط الليبرالية في مصر

٢٦ - ٢٩ مارس ١٩٥٤

في ذلك الحين كان جمال عبد الناصر يرقب قوى الديمقراطية الليبرالية وهي تحقق اعظم انتصاراتها على الثورة ، يراها وهي تسلب من مجلس قيادة الثورة الكسب الشعبي الذي حصل عليه بقراراته التي أطلق بها حرية الصحافة ووعدها فيها باعادة الحياة النيابية والغاء الاحكام العرفية ، وكان يتصور ما تعنيه عودة الليبرالية في ذلك الوقت من عودة عقارب الساعة الى الوراء ، ومن رجوع كل القوى الاجتماعية والسياسية القديمة الى مواقعها السابقة . وكان يحس بالتالي بأخطار تهدد الآمال الكبيرة التي كان يزدحم بها صدره في بناء مصر جديدة تنفض عنها تراب القديم . وكان ، وهو اعرف بطاقاته الكامنة ، يرى هذه الثورة المضادة وهي توشك ان تلتهم كل ما بنته الثورة ، وكل ما يمكن ان تبنيه . ولم يكن بفريزته المقاتلة العنيدة ينوى الاستسلام . ولم يخف نواياه في أخرج الظروف . ففي المؤتمر الوطني الكبير للقوات المسلحة الذي عقد يوم ٩ مارس ١٩٥٤ ، والذي وقف فيه اللواء نجيب يدعو الضباط الى ترك السياسة والعودة الى ثكناتهم ، وقف عبد الناصر بعده يقول في عبارات خطيرة :

« لقد اشاع المفرضون أن وحدتنا قد تفككت ، وأذاع المضللون أن قوتنا

قد تحللت . فخرجت الرجعية من جحورها يسندها الاستعمار ، متحدين متكاتفين ضد الوطن العزيز وأبنائه ، وضد الثورة وأهدافها . قام الرجعيون يضللون ويخادعون ويطالبون بالاستبداد ، ويناشدون الاستغلال ، ويتهمون هذه الثورة بالزور والبهتان ، ولكنكم أنتم يا رجال الجيش تؤمنون إيمان قويا بأهداف الثورة ، وتحسون احساسا قويا بآلام الشعب ، وتعلمون يقينا آمال الشعب ، وأنتم الذين قمتم بثورة ٢٣ يوليو ، وأنتم الذين سترغمون الرجعية على النكوص على أعقابها ، والانزواء في جحورها ، وتحطمون الاستعمار وتقضون عليه . . . وإذا كانت الرجعية تحطم الأشخاص ، فإنها لن تقوى أبدا أن تحطم المبادئ السليمة والأهداف العظيمة والمثل العليا . لن تستطيع الرجعية ذلك أبدا ما دمت مؤمنون بها . ان أماننا رسالة صعبة تحتاج منا جميعا جهدا جبارا تقاوم به الرجعية التي تزعم زورا وبهتانا أنها تنادى بالحق ، وما هو الا الباطل ، ولهذا فان الرجعيين لن يخدعوكم أنتم أيها الرجال ، واننى فى هذا المكان المقدس أعاهدكم أننى لن أضلل ، ولن أخادع ولن أستخذى مهما قالوا ، لانى أؤمن إيمانا قويا بالمبادئ والأهداف والمثل العليا التى لا بد أن تنتصر . ساحارب الرجعية والاستعمار بكل ما أوتيت من قوة ، وستحقق الثورة بإذن الله وبقوة ارادتكم الأهداف العظيمة كلها كاملة طالما كنتم متحدين وغير مخدوعين ، وطالما أنتم تقدرون الامور . . . قالوا ان الثورة تصفى أعمالها . ولكنى أقول ان الثورة تسير فى طريقها بقوة وشجاعة وحزم وعزم ، وان هذه الثورة ممثلة فيكم ، وستحقق كل شىء ، ولن نخاف أبدا ولن نرهب أحدا ، واننا الآن أقوى مما كنا عليه فى الماضى ، (١) .

بهذه المبارات الخطيرة لم يخف عبد الناصر نواياه . ولكن لأنه ضابط عسكري ، وقد سبق أن قام بحركته بواسطة الجيش ، فان تقديره لفكرة

المقاومة لم يكن يبعد كثيرا عن الجيش الذي كان يراه الأداة الوحيدة القادرة على ضرب الثورة المضادة ، والذي كان يرى أن الثورة ممثلة فيه ، ومن هنا فقد حذر الضباط من الانخداع بكلام الرجعيين ، وأعرب عن يقينه بأن الثورة تستطيع تحقيق أهدافها « طالما كنتم متحدين وغير مخدوعين وطالما انتم تقدرتون الأمور » .

ولقد أزعج هذا الخطاب القوى السياسية القديمة كل الازعاج - خصوصا بعد أن أخذت جريدة الجمهورية ، لسان حال الثورة ، تعزف على نفس النغمة . فكتب أحمد أبو الفتح مقالا تحت عنوان : « سيادة الشعب » ، قال فيه : « منذ بات معروفا أن الجمعية التأسيسية على وشك التكوين عن طريق الانتخاب المباشر ، وهناك نوع من « الواغش » من الكتاب يحاول التشكيك في مقدرة الشعب على حكم نفسه بنفسه . تارة يشككون باسم «الرجعية» ، وتارة باسم « سيطرة الاستعمار » ، وتارة باسم « الاقطاعيين » . ان الأمر من اليوم متروك للشعب يصرفه وفق رغبته المرة الطليقة » (٢) . على أن اللواء محمد نجيب لم يكن من رأى عبد الناصر في مفهوم كلمة « الرجعية » أو « الرجعيين » ، فبينما كان الأخير يعنى بها جميع القوى السياسية والاجتماعية القديمة التي تسعى لاعادة عقارب الساعة الى الوراء ، فقد أعلن اللواء نجيب أنه حين يتحدث عن الرجعية والرجعيين « فانما أقصد عددا قليلا ، هم المفسدون في حق هذا البلد » (٣) .

على كل حال ، فلما كانت سيطرة اللواء محمد نجيب والضباط الأحرار المواليين له شبه كاملة على الجيش في ذلك الحين ، فقد كان ذلك كافيا لبث اليأس في قلب عبد الناصر من احتمال استخدام الجيش في الثورة على الثورة المضادة . وقد بدأ أنه لم يبق مفر من القاء عصا المقاومة ، وهو ما حدث يوم ٢٥ مارس ، وتمثل في حدثين خطيرين :

**الأول :** الافراج عن الهضيبي وعبد القادر عودة وجميع المعتقلين من الاخوان (٤) . وقد حدث هذا الافراج بعد أقل من أسبوع على تصريح لعبد الناصر لووكالة « انسا » للأنباء الإيطالية ، قال فيه ان « إعادة هذه الجماعة لا تفكير فيها في البرهة الحاضرة ، وعندما نسمح لها بذلك ستكون حرة في اختيار الشكل الذي تفضله ، سواء كحزب اسلامي ، أو جمعية اسلامية » (٥) . وكان للملك سعود الذي كان يزور القاهرة منذ يوم ٢١ مارس دور في التسوية . ففي حديث لعبد الرحمن عزام لجريدة المصري في يوم ٢٥ مارس صرح بأن « الملك سعود هو الذي تكلم مع البكباشي جمال عبد الناصر شخصيا ، وقال له : ان مصر ، وهي زعيمة الدول العربية والاسلامية ، لا يجدر أن يكون الاخوان المسلمون فيها في المعتقلات ، والا يباشروا نشاطهم (٦) » ولذلك ففي اليوم التالي أعلنت جريدة «الجمهورية» أنه « قد تقرر إعادة جماعة الاخوان المسلمين ، وزوال كل أثر لقرار حل الجماعة الصادر في يناير الماضي » (٧) .

**ثانيا :** أما الحدث الخطير الثاني ، فهو ان مجلس قيادة الثورة اجتمع في نفس اليوم ليقرر تصفية الثورة بالقرارات الآتية :

- ١ - يسمح بقيام الأحزاب .
- ٢ - مجلس قيادة الثورة لا يؤلف حزبا .
- ٣ - لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على حرية الانتخابات .
- ٤ - تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابا حرا مباشرا ، بدون أن يعين أي فرد وتكون لها السيادة الكاملة والسلطة الكاملة ، وتكون لها سلطة البرلمان كاملة ، وتكون الانتخابات حرة .



٥ - حل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤ ، باعتبار الثورة قد انتهت ، وتسلم البلاد لممثلي الأمة .

٦ - تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها(٨) .

على هذا النحو انتهت ثورة الجيش أمام هجسوم الثورة الليبرالية المضادة ، وبدا لعبد الناصر أن عقارب الساعة قد دارت الى الوراء بالفعل . ولكن هل كان ذلك واضحا في عين السواد الأعظم من الشعب في ذلك الحين ؟ للاجابة على هذا السؤال نقول ان المعركة من اولها الى آخرها كانت تحكمها العناصر الثلاثة الآتية :

**العنصر الأول :** الضباب الأيديولوجي الكثيف الذي كان يلف الثورة في ذلك الحين . لقد قامت بلا أيديولوجية - باعتراف عبد الناصر نفسه كما أوضحنا . وحتى مارس ١٩٥٤ لم تكن قد صاغت أيديولوجيتها بعد . وفي غياب مثل هذه الأيديولوجية ، فان اجراءات تصفية القوى الاجتماعية والسياسية القديمة كانت تبدو بالمنظار الليبرالي اجراءات تقوم بها دكتاتورية عسكرية . وتلك مأساة الثورة في ذلك الحين .

**اما العنصر الثاني :** فهو وضوح أيديولوجية القوى السياسية التي خاضت المعركة ضد الثورة ، وهي : الوفد ، والاخوان المسلمون ، والشيوعيون . وهو وضوح كان يستقطب اليه بالحثم ولاء جماهير من كافة الطبقات الاجتماعية .

**اما العنصر الثالث في المعركة ،** فيمكن في ان الليبرالية التي كانت تمثل المناخ الوحيد في ذلك الحين لتعايش جميع القوى السياسية السالفة الذكر ، بعد أن عجزت الثورة عن توفير المناخ البديل لهذه القوى بمفوضها الأيديولوجي - هذه الليبرالية كانت تهيء المناخ الوحيد أيضا للبورجوازية

الزراعية الكبيرة الحاكمة القديمة للانقلاب على كل منجزات الثورة الديموقراطية  
واعادة عقارب المجتمع المصرى الى الوراء . وتلك هى مأساة القوى التقدمية  
التي ارتبطت بالليبرالية فى ذلك الحين .

فى خضم هذه المعركة المحتدمة ، كانت هناك قيادات عمالية ترقب  
الصراع التاريخى الدائر بين الليبرالية والثورة ، وتدرك بحسها البروليتارى  
الخطر الذى يمكن أن يتعرض له كفاحها ونضالها ومكاسبها لو نجحت الثورة  
المضادة وعاد عهد سيطرة اصحاب الشركات . وقد كانت الفرصة التاريخية  
التي تهيأت لها هى ان وقوفها الآن الى جانب الثورة قد يحقق لها النصر ،  
وقد يضمن لها ميزة الحليف أو الشريك ، بينما ان وقوفها الى جانب القوى  
الليبرالية لن يهيئ لها هذه الميزة ، لأن البورجوازية التجارية والصناعية  
لن تدعها تشاركها مغنم النصر ، اذ سيتغلب عنصر التناقض على عنصر  
التحالف فى علاقتهما .

ويتضح من التحقيق التاريخى الذى أجرته لهذه الحركة باتصالاتى  
بالقيادات العمالية التي لعبت الدور الرئيسى فيها ، وبالرجوع الى المصادر  
الأصلية ، ان التسابق على كسب القوى البروليتارية كان قائما بين قوى  
الديموقراطية الليبرالية وقوى الثورة المؤيدة لعبد الناصر . فطبقا  
لما ذكره الصاوى أحمد الصاوى ، رئيس اتحاد نقابات عمال النقل المشترك،  
الذى نفذ اضراب واعتصام ٢٦ مارس المؤيد لاستمرار الثورة ، فان  
القائمقام يوسف صديق قد اتصل به مرتين ، وتم لقاءه به مرتين فى أعقاب  
كل اتصال ، وكانت المقابلة الأولى فى اللواء السابع مشاة بالعباسية ،  
حيث كان يجتمع حينذاك ببعض الضباط بينهم خالد محيى الدين . أما المقابلة  
الثانية فتمت فى بيت يوسف صديق نفسه بضاحية الزيتون . وكان الاتفاق  
على أن يقوم عمال النقل المشترك باضراب مؤيد لتصفية الثورة عند حلول

ساعة الصفر . على أن هذه الاتصالات كانت خاضعة لرقابة جماعة عبد الناصر . ففي صباح اليوم التالي للمقابلة الأولى ، كان الضابط عبدالعظيم شحاتة يزور الصاوى أحمد صاوى ليستفسر منه عن أسباب ذهابه الى اللواء السابع . أما بعد المقابلة الثانية ، فكان الصاوى هو الذى ذهب - على حد قوله - الى هيئة التحرير ليبلغ كلا من الصاغ ابراهيم الطحاوى ، السكرتير العام المساعد للهيئة ، والساغ عبد الله طعيمة ، مدير النقابات ، ينبأ هذه المقابلة (٩) . وعلى كل حال ، فقد كان معروفا لدى القيادات العمالية الأخرى، ان موقف اتحاد نقابات عمال النقل المشترك هو مؤيد لتصفية الثورة ، وان هذا الاتحاد سوف يشترك فى الاضراب الذى قررت نقابة المحامين القيام به يوم الأحد ٢٨ مارس استنكارا لحوادث الاعتداء على المعتقلين والمسجونين . وقد لعبت الظروف دورها فى انتقال هذا الاتحاد من فريق الليبرالية الى فريق الثورة فى آخر لحظة (١٠) .

وقد تهيأت الفرصة للقيادات العمالية الموالية للثورة للعب دورها فى المعركة الناشبة بين الليبرالية والثورة ، عندما اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارات يوم ٢٥ مارس بتصفية الثورة . فقد استدعى الصاغ أحمد عبد الله طعيمة هذه القيادات الى هيئة التحرير يوم ٢٦ مارس ، لابلغها بهذه القرارات . ولعل الغرض من هذا الاستدعاء هو جس نبض القيادات فيما يمكن أن تقدمه لمساندة الثورة . على أنه من الثابت - لو كان هذا الاستنتاج صحيحا - أن ذلك قد تم بمبادرة من كل من طعيمة والطحاوى دون اشتراك عبد الناصر فيه . فلم يكن عبد الناصر فى ذلك الحين يعتقد فى امكانية نجاح هذه الحركة لو تمت ، بل كان يرى أنها قد تعرض فاعليها لآخطار لا يستطيع دفعها عنهم . لقد كان عبد الناصر ، كما ذكرنا ، يعتقد - بعقليته العسكرية - ان الجيش وحده هو الأداة التى يمكنها هزيمة القوى الليبرالية .

وفى الواقع ان تقدير القيادات العمالية نفسها ، لنجاح الحركة التى قامت بها ، لا تتجاوز نسبة ١٠٪ - كما قال لى كامل العقيلي ا

على كل حال ، ففى هيئة التحرير فى ذلك اليوم ٢٦ مارس ولدت فكرة الاضراب والاعتصام تأييدا لاستمرار الثورة . ويقول محمد محمد احمد العقيلي الشهير بكامل العقيلي ، وهو رئيس اتحاد نقابات عمال السيارات ، انه كان صاحب الفكرة . وكما ذكر محمد نوح ، رئيس نقابة مستخدمى ترام القاهرة فى ذلك الحين ، فقد كان الاتجاه العام داخل القاعة بين القيادات العمالية مؤيدا لاستمرار الثورة ومضادا لقرار عودة العسكريين الى ثكناتهم ، « لايمان الجميع » - كما قال - « بان الثورة سوف ترفع مستوى العمال وسوف نسنجيب لمطالبهم - ولذلك فعندما ابلغ الصاغ أحمد طعيمة القيادات العمالية بقرار تصفية الثورة أبدوا اعتراضهم على الفور ، واقترح كامل العقيلي عمل اضراب مؤيد لاستمرار الثورة . وقد أعجبت الفكرة طعيمة، ووافق على الفور(١١) . على أنه عندما نقل الى عبد الناصر هذه الفكرة ، أبدى هذا معارضته الصريحة لها . وطلب اليه ابلاغ القيادات العمالية بالا تقدم على شىء ، « لأن محمد نجيب » - على حسب قوله - « فى اوج مجده ، وسيشنقكم فى ميدان التحرير دون أن أستطيع أن أعمل لكم شيئا ! على ان الصاغ طعيمة رد قائلا : « لقد قمنا يوم ٢٣ يوليو ورءوسنا على أكفنا ، وقد مد الله فى عمرنا سنتين ، ولا نطلب منك سوى أن تقوم فتصلى ركعتين وتدعو الله لنا » (١٢) .

وقد كانت الخطوة التالية هى مناقشة كيفية تنفيذ الفكرة . وقد دارت مناقشات طويلة لتحديد من يتزعم الاضراب ، ومكان تنفيذ الاعتصام . وقد استبعد سيد خلاف ، رئيس اتحاد نقابات عمال المحلات التجارية ، من تزعم الحركة نظرا لعدم امكانية تنفيذ مثل هذا الاضراب ، كما استبعد كامل

العقبى لقلّة فاعلية اضراب سيارات التاكسى ونقل البضائع وغيرها . واختير الصاوى أحمد صاوى رئيس اتحاد نقابات النقل المشترك لتزعم هذا الاضراب، كما اختيرت دار الانحاد مكانا للاعتصام ، وكانت أسباب هذا الاختيار ( أولا ) ان اتحاد النقل المشترك يسيطر على شريان القاهرة الحيوى وهو المواصلات ، ( ثانيا ) الرغبة فى احتواء الاتحاد نظرا لما كان شائعا من أنه سوف يشترك فى اضراب ٢٨ مارس المزمع عقده تأييدا لتصفية الثورة .

وقد ذهب بالفعل كل من كامل العقبى ، وسيد خلاف ، وزكى مخيمر ( رئيس نقابات عمال النرام ) الى جراج بولاق ، الذى كان يموج بالاضطراب فى ذلك اليوم نظرا لمعارضة العمال فى نقل جراجهم الى مصر القديمة ، وأخطروا الصاوى بقرار القيادات العمالية بتزعمه الحركة واختيار دار الاتحاد مقرا للاعتصام ، فوافق ، وتوجه الجميع الى دار الاتحاد حيث بدأ الاعتصام من الساعة السابعة والنصف مساء ، وتم استدعاء مجالس ادارات النقابات الأخرى لتتخذ قراراتها بالاضراب والاعتصام ، وبذلك دخلت الحركة فى دور التنفيذ الفعلى .

وطبقا للتنسيق الذى جرى مع هيئة التحرير ، فقد أخذت دار الاذاعة المصرية فى اذاعة قرارات النقابات بالاضراب حتى من قبل اتخاذها فعلا ! وقد تضمنت هذه القرارات نصسا شبه موحد ، بأن المعتصمين من قادة الحركة العمالية قد قرروا الاضراب عن الطعام ، وعن العمل ، والاعتصام ، حتى تجاب المطالب الآتية :

١ - عدم السماح بقيام الأحزاب .

٢ - استمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته حتى يتم جلاء

المستمر .

٣ - قيسام هيئة تمثل جميع النقابات والاتحادات والروابط والجمعيات والمنظمات الى جانب مجلس قيادة الثورة ، بمثابة جمعية وطنية ! تعرض عليها القرارات التي يرغب المجلس في اصدارها .

٤ - عدم الدخول في معارك انتخابية (١٣) .

على ان عمال الترام لم يستجيبوا لهذه الدعوة ، واستمروا في عملهم بشكل طبيعي وعادى . على الرغم من أن رئيس النقابة ، زكى مخيمر ، كان بين المعتصمين بدار الاتحاد . ويرجع السبب في ذلك الى تشجيع القيادات العمالية الأخرى للعمال على الاستمرار في العمل . وكان على رأس هؤلاء محمود فرغلي ، الماركسي الذي كان يتخذ بطبيعة الحال نفس موقف القيادات الماركسية الأخرى من الثورة - وهو ضرورة تصفيتها باعتبارها دكتاتورية فاشية تريد فرض حكمها العسكري على البلاد . وكان من الضروري إيقاف مركبات الترام بالقوة ، وهو ما تم عن طريق الاعتداء على هذه المركبات بواسطة جماعات عمالية نظمت لهذا الغرض ، كما ضرب محمود فرغلي ضربا مبرحا بواسطة عناصر عمالية وبوليسية . وفي الساعة الثامنة صباحا كان التسلسل قد شمل جميع وسائل المواصلات .

على هذا النحو حققت الحركة نجاحها الذي كان نقطة تحول في ثورة ٢٣ يوليو ، وهو نجاح يجب أن نعترف بأنه لم يكن ليتحقق لولا ما تم مسبقا من تنسيق هيئة التحرير . ولقد رأينا ان الحركة كانت قاصرة على العاصمة ، كما أنها اقتصرت في بدايتها على الطليعة العمالية المؤيدة للثورة دون الطبقة ، وقد اتخذت دون أية تعبئة للقواعد العمالية ، اذ لم يكن ثمة وقت لذلك ، وكان من الممكن في مثل هذه الحالة أن تنفصل الطبقة العاملة عن قياداتها ، وهو ما حدث بالفعل بالنسبة لعمال الترام بالذات .

على أن ذلك لا ينفي الحقيقتين الآتيتين : الأولى : ان الحركة قد نجحت بوصفها حركة قامت بها الطبقة العمالية وليست بوصفها حركة طلبية أو مثقفين أو أى فئة أو طبقة أخرى .

ثانيا : انه لولا هذه الحركة لفضى على الثورة قضاء مبرما ، ولعادت الحياة النيابية الى مصر من جديد ، ولتغير وجه تاريخ مصر .

على كل حال، فقد كان على يد هذه الحركة نهاية الديموقراطية الليبرالية، فقد شجعت الحركة ضباط الأسلحة الموالين لعبد الناصر على التحرك ، كما شجعت الضباط المترددين على حسم موقفهم وعلان ولائهم لعبد الناصر ، وقد اجتمع هؤلاء يوم ٢٧ مارس ( اليوم التالى لاضراب العمال ) واتخذوا قرارات بالغاء قرارات ٥ و ٢٥ مارس ، وبالاعتصام فى تكتائهم الى أن تلغى هذه القرارات ، وحملوا مجلس قيادة الثورة مسئولية ما يقع من حوادث اذا لم تجب مطالبهم (١٥) . أما الضباط الموالون لمحمد نجيب وللثورة المضادة ، فبعضهم لاذ بالفرار ، مثل القائمقام أحمد شوقى الذى لجأ الى قصر الطاهرة حيث يقيم الملك سعود ضيف مصر فى ذلك الوقت للاحتماء به (١٦) .

وفى هذه الظروف ارتدت كثير من الفرق السياسية القديمة المعادية للوفد الى اصولها الأولى ، فأعلن حافظ رمضان ان الثورة يجب أن تستمر حتى تحقق ما وعدت به (١٧) . أما الاخوان المسلمون ، الذين كان عبد الناصر قد اشترى تأييدهم للثورة فى مقابل الافراج عن زعمائهم يوم ٢٥ مارس كما ذكرنا ، فقد انقلبوا على الليبرالية ، ففى المؤتمر الكبير الذى عقده الجماعة يوم ٣٠ مارس ، وقف المرشد العام ، الهضيبى ، خطيبا قائلا :

« اننى أهنتكم أيها الاخوان بعودة داركم اليكم وبمباشرة نشاطكم على صورة أوسع وأكثر تفانيا . وان كنتم من قبل عامين لم يؤخركم

مؤخر ، ولم ينتكم من عزمكم أحد . . لقد ظهر رأى ينادى بعودة الأحزاب القديمة الى الوجود مرة أخرى ، وانتي لفي عجب شديد من هذه الجراة وهذا المنطق ! ان الأحزاب والهيئات النيابية السابقة عانت منها الدول أشد العناء ، فقد كان والدهم الفساد والمحسوبية ونفسي فيهم حب الذات ، فلم يكن عملهم لوجه الله ولكن كان عملا لوجه الشيطان . . ثم استطرد الهضيبي يعول : « أفهم ان شخصا ينادى بعودة الحياة النيابية ، ولكن لا ينادى بعودة الأحزاب القديمة كي تباشر مهامها . . فنحن اذ نطالب بالحياة النيابية فانما نطالب بحياة نيابية نظيفة طاهرة سليمة مكفولة في ظلها حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية القول » (١٨) .

ولم يسأل الهضيبي نفسه : كيف يمكن لدكتاتورية عسكرية ان تفرز حياة نيابية نظيفة طاهرة تكفل في ظلها الحريات العامة - كما كان يتوهم؟ وكيف تعود الحياة النيابية دون أن تعود الأحزاب القديمة وتطرح نفسها على الشعب في انتخابات حرة نظيفة لكي يقرر بنفسه بقاءها أو فنائها ؟

والمهم هو ما ثبت من عجز الأحزاب القديمة ، وعلى رأسها الوفد ، عن تحريك أى قوة جماهيرية للدفاع عنها، فأثبتت افلاسها السياسي الكبير . ولقد كانت جريدة «المصرى» هى التى تصدت يوم ٢٨ مارس لادانة حركة ٢٦ مارس كحركة سلطوية ، وحملت مجلس قيادة الثورة مسئوليتها . فكتب محمود عبد المنعم مراد تحت عنوان : « حقيقة الموقف » يقول :

« ان جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة مسئولون أدبيا وتاريخيا عن احترام قرارات يوم الخميس الماضى ( قرارات تصفية الثورة ) والمحافظة عليها والعمل على تنفيذها . فما الذى حدث ؟ حدث ان منشورات كثيرة وزعت بأن تستمر الثورة ولا تلغى الأحكام العرفية ولا تجرى انتخابات . وحدث أن قامت بعض المظاهرات التى اشترك فيها أشخاص معينون يهتفون ببقاء الثورة



واستمرارها وعدم تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس ورحبت بها جميع طوائف الشعب ، وحدث أن اندس بعض العمال المأجورين وحرصوهم على الاضراب ، فتعطلت السيارات الامنييوس بعض الوقت ، ثم فطن العمال الى حقيقة الأمر وهاجوا على أولئك الذين دفعوهم الى الاضراب . كل هذا لا يمكن أن يحدث الا اذا كانت هناك بعض العناصر التي تعارض في قرارات مجلس قيادة الثورة ، وتريد الاخلال بالأمن واحداث الفتنة بين صفوف الجيش والشعب ، بدعوى ان البلاد سنسلم للأحزاب ، مع ان الواقع ان البلاد سنسلم لممثلي الأمة الذين سيختارهم الشعب في انتخابات حرة « (١٩) » . وفي نفس العدد تساءلت المصرية : « لماذا كل هذه الفتن ؟ ان القرارات التي اتخذها مجلس قيادة الثورة ، اتخذها بمحض اختياره ورغبته ، والا فما هي القوة التي أرغمته على اتخاذها ؟ ما هي القوة التي أجبرت مجلس قيادة الثورة على تقرير منح الشعب حريته ؟ » \*

على أن هذه الكلمات كانت صسيحة في واد ونفخة في رماد . ففي يوم ٢٩ مارس اجتمع مجلس قيادة الثورة وقرر ما يلي :

١ - ارجاء تنفيذ القرارات التي صدرت في ٥ مارس و ٢٥ مارس ١٩٥٤ ، حتى نهاية فترة الانتقال .

٢ - تشكيل مجلس وطنى استشارى يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة .

وفى يوم ١٥ ابريل اجتمع المجلس مرة أخرى لاتخاذ الاجراءات التنفيذية لتصفية القوى الوطنية الديموقراطية والتقدمية ، فقرر :

١ - محاسبة المسئولين عن الفساد السياسى فى العهود الماضية وطرق ابعادهم من العمل فى محيط السياسة وحرمان عدد منهم من حقوق السياسية \*

٢ - تطهير الصحافة .

٣ - منح سلطات للمسئولين في الجامعات لضمان انتظام الدراسة فيها .

٤ - البحث في اصدار قانون لحماية النورة والاسس التي يقوم عليها المجلس  
الوطني .

وفى نفس اليوم قرر أن يحرم من حق تولى الوظائف العامة ومن كافة  
الحقوق السياسية وتولى مجالس ادارة النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات  
كل من سبق أن تولى الوزارة في الفترة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٣ الى ٢٣ يولية  
سنة ١٩٥٢ - أى في السنوات العشر السابقة على الثورة - وكان منتبياً الى  
حزب الوفد أو حزب الأحرار الدستوريين أو الحزب السعدى . أما من  
لم يكن منهم منتبياً الى هذه الأحزاب ، فلا يحرم الا بقرار من مجلس قيادة  
الثورة .

وبموجب هذا القرار حرم من الحقوق السياسية كل من :

( أولا ) الوزراء الوفديون : مصطفى النحاس ، على زكى العرابى ،  
عبد السلام جمعة ، مكرم عبید ، أحمد نجيب الهلال ، فؤاد سراج الدين ،  
مصطفى نصرت ، أحمد حمزة ، عبد المجيد عبد الحق ، محمد محمد الوكيل ،  
عبد الفتاح الطويل ، عثمان محرم ، محمد صلاح الدين ، محمود سليمان  
غنم ، حسين الجندي ، ابراهيم فرج ، عبد الفتاح حسن ، عبد اللطيف  
محمود ، حامد زكى ، يسين أحمد ، عبد الجواد حسين .

( ثانيا ) من الوزراء الدستوريين : محمد حسين هيكل ، أحمد على  
علوبة ، رياض عبد العزيز سيف النصر ، عبد المجيد ابراهيم صالح ،  
على عبد الرازق ، أحمد عبد الغفار ، أحمد رمزي ، عباس أبو حسين .

( ثالثا ) الوزراء السعديون : ابراهيم عبد الهادى ، محمود غالب ،

ممدوح رياض ، على ايوب ، عبد الرازق السنهورى ، احمد مرسى بدر ،  
الدكتور نجيب اسكندر ، عبد المجيد بدر .

وفى نفس اليوم ١٥ ابريل ، قرر مجلس قيادة الثورة حل مجلس  
نقابة الصحفيين ، بحجة أنه ثبت ان سبعة من أعضائها البالغ عددهم اثني عشر  
عضوا تقاضوا فى العهد الماضى مبالغ جسيمة من المصروفات السرية ،  
وان أقلام بعض الصحف اشتمد حقدما على الثورة وظلت تعمل بكل الوسائل  
للتشكيك فيها ، وأنها عندما رفعت الرقابة على الصحف أخذت تؤلب الجمهور  
على الثورة وحببت تحاربها(٢٠) .

وقد كانت تلك فى الحقيقة هى نهاية الدور السياسى للطبقة البورجوازية  
المصرية الكبيرة . فمن الثابت تاريخيا أن الحكم قد انتقل من يدها نهائيا منذ  
ذلك التاريخ الى يد العناصر البورجوازية الصغيرة ، العسكرية والمدنية ،  
وعلى يد هذه العناصر تغير وجه المجتمع المصرى تغيرا جذريا ، وتغيرت معه  
الحياة السياسية المصرية كل التغيير ، كما تغيرت علاقات مصر الدولية ،  
وانقلبت علاقاتها بالقوى العظمى ، وتغيرت أيضا علاقاتها بشعوب المنطقة  
العربية ، وانتقلت الى مستوى جديد .

حواشي الفصل الحادي عشر :

- (١) خطاب عبد الناصر في مؤتمر القوات المسلحة الذي عقد بنادي القوات المسلحة يوم ٩ مارس ( المصري ١٠ مارس ١٩٥٤ ) .
- (٢) أحمد أبو الفتوح : « سيادة الشعب » ( المصري في ١٥ مارس ١٩٥٤ ) .
- (٣) تصريحات اللواء محمد نجيب للمصري في ٢٤ مارس ١٩٥٤ .
- (٤) المصري في ٢٦ مارس ١٩٥٤ .
- (٥) تصريحات عبد الناصر لوكالة « أنسا » للانباء الايطالية ( المصري في ٢٢ مارس ١٩٥٤ ) .
- (٦) المصري في ٢٦ مارس ١٩٥٤ .
- (٧) الجمهورية في ٢٨ مارس ١٩٥٤ .
- (٨) المصري في ٢٦ مارس ١٩٥٤ .
- (٩) أنظر الملحق رقم ١ .
- (١٠) أنظر الملحق رقم ٢ .
- (١١) نفس المصدر .
- (١٢) أنظر الملحق رقم ٣ .
- (١٣) نفس المصدر .
- (١٤) نفس المصدر ، أنظر أيضا كلمة محمد أحمد العقيل في الجلسة الثالثة عشرة من جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية الصادرة تحت عنوان : « الطريق الى الديمقراطية » ص ٤٨٨ ( كتب قومية عدد ١٥٠ ) .
- (١٥) الرافعي : ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، تاريخنا القومي في سبع سنوات ص ١١٣ - ١٢٤ .
- ومن الطريف أن الرافعي اعتقد أن قرارات ضباط الجيش يوم ٢٧ مارس باستمرار الثورة، هي بداية الحركة ، وبني على ذلك أن هذه القرارات تعتبر ثورة على قرارات ٥ و ٢٥ مارس ، وبالتالي فهي استمرار لثورة الجيش في ٢٣ يولية . وقد أورد اضراب عمال النقل في المقام الثاني . ومن الواضح أن هذا الكلام لا يتفق مع الحقائق التاريخية التي أوردناها في المتن . كما أن عبارة عبد الناصر التي سجلها في دفتر زيارات اتحاد عمال النقل المشترك يوم ٢٩ مارس قاطعة في اعتباره أن ثورة الجيش في ٢٣ يوليو قد انتهت وبدأت ثورة جديدة .
- (١٦) الجمهورية في ٢٨ مارس ١٩٥٤ .
- (١٧) نفس المصدر .
- (١٨) نفس المصدر في ٢١ مارس ١٩٥٤ .
- (١٩) المصري في ٢٨ مارس ١٩٥٤ .
- (٢٠) الرافعي : المرجع المذكور ١٢٦ - ١٢٩ .

## ملاحق الكتاب

### ملحق رقم (١)

رواية الصاوي احمد صاوي عن

احداث ازمة مارس ١٩٥٤ \*

كانت لنا علاقة بالقائمقام يوسف صديق منذ قيام الثورة . وبعد قرارات مجلس قيادة الثورة يوم ٥ مارس ١٩٥٤ ، أرسل مندوباً لاستدعائي لمقابلته في اللواء السابع بالعباسية ، وأذكر ان ذلك كان يوم ١٠ مارس . وقد ذهبت ومعى سكرتير النقابة للقائه . وهناك وجدت حركة كبيرة داخل اللواء ، وكان هناك اجتماع موجود به يوسف صديق وخالد محيي الدين . وقابلت يوسف صديق ، فأخبرني انه قد جهز كل شىء بين طلبة الجامعات وغيرهم من الطوائف ، ولم يبق غير العمال ، وطلب الى التعاون بعمل اضراب ساعة الصفر ، فوافقت . ولكن فى صباح اليوم التالى عند ذهابى الى الجراج ، وجدت البكباشى عبد العظيم شحاته منتظرني ، وسألني عن أسباب ذهابى الى اللواء السابع ، فأنكرت وقلت اننى كنت فى مدينة العمال لحل بعض المشاكل العمالية - وكنت هناك فعلاً ولكن قبل ذهابى الى اللواء السابع - ولم اعترف بشىء .

وبعد أيام ، وأذكر ان ذلك كان يوم ١٧ مارس ، أرسل القائمقام يوسف صديق فى استدعائي مرة أخرى لمقابلته فى بيته فى الزيتون ، فذهبت حذراً ، وكان موجوداً عنده بعض الضباط ، وطلب الى أن آكون على استعداد

لعمل اضراب مؤيد لتصفية الثورة وعندما قلت ان الاضراب سوف يترتب عليه خسائر مادية للعمال ، قال أنه سيصرف عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض . وعندما سألته عن نصيب العمال من غنائم الحركة ، قال انه سيتألف حزب للعمال وسيكون لنا فيه النصيب الاوفى . على أننى بعد أن عدت الى بيتى وفكرت فى المسألة ، قررت أن اخبر الصاغ طعيمة بما جرى ، فذهبت ليلا الى هيئة التحرير بعابدين ، وقابلت الطحاوى وطعيمة ، وأعلمتهما بالمقابلة ، فشكرانى واتصلا بجمال عبد الناصر وأخبراه بما قلت لهما ، فطلب اليهما أن أستمر فى التظاهر بالعمل مع جماعة يوسف صديق . وفى يوم ٢٦ مارس أعلننا الاضراب تأييدا للثورة .

س - من طلب اليك اعلان الاضراب ؟

ج - نحن اجتمعنا مساء يوم ٢٦ وقررنا الاضراب والاعتصام تأييدا للثورة وأرسلت فى دعوة مندوبى ٦٤ نقابة تابعة للاتحاد لاتخاذ القرار أيضا .

( لم تسفر المناقشة الطويلة مع الصاوى عن تحديد من طلب اليه اعلان

الاضراب أو صاحب الفكرة فى هذا الاضراب ) .

س - لماذا أيدتم الثورة ولم تؤيدوا جماعة محمد نجيب ؟

ج - أيدنا الثورة لما رأيناه من ظلم أصحاب الشركات . وكنا نخشى اذا انتهت الثورة أن تعود سيطرة أصحاب الشركات من جديد .

س - هل تحقق أملككم بعد عودة عبد الناصر الى الحكم فى ٢٩ مارس ؟

ج - نعم ، بعد هذا الاضراب أصبح الاتحاد صاحب سيطرة على أصحاب الشركات ، وأصدرت الثورة القوانين تباعا التى ترد الى العمال حقوقهم وتؤمن حياتهم .

( انتهت المناقشة )

ملحق رقم ( ٢ )

رواية محمد نوح عن دوره في

أزمة مارس ١٩٥٤\*

توجهت يوم ٢٦ مارس الى مكتب السيد/ طعيمة مسئول النقابات بهيئة التحرير ، وكان هناك جميع النقابيين تقريبا : أعضاء الاتحاد العام ورؤساء النقابات . وكانت « هيئة التحرير » قائمة على قدم وساق بمناسبة قرار عودة العسكريين لشكناهم ، واذا بأحمد طعيمة دخل القاعة وتأكد من حضور جميع النقابيين ، وأبلغنا بقرار مجلس قيادة الثورة تصفية الثورة . وكان الجو العام داخل القاعة معاد لهذه الفكرة لايمان الجميع بأن الثورة سترفع من مستوى العمال وستستجيب لمطالبهم ، فأبدى أعضاء الاتحاد العام معارضتهم لعودة العسكريين لشكناهم ، واقترح كامل العقيلي رئيس اتحاد عمال السيارات عمل اضراب لتبيان شعور العمال وعدم رضاهم عن هذا القرار وتمسكهم بالثورة . فأعجبت الفكرة طعيمة جدا ووافق النقابيون بالاجماع .

وبدأت دراسة كيف ينفذ الاضراب ، وحصلت مناقشات طويلة وصلت في النهاية الى تكليف اتحاد عمال النقل العام بتزعم حركة الاضراب ، حيث ان اتحاد النقل في يده شريان البلد الرئيسي وهو المواصلات . واستبعد سيد خلاف رئيس اتحاد نقابات عمال المحلات التجارية من تزعم الحركة نظرا لعدم امكانية تنفيذ مثل هذا الاضراب .

كان رئيس اتحاد نقابات عمال النقل المشترك هو صاوي أحمد

صاوى ، فأرسل فى استدعائه ، وذهب كل من كامل العقيل وسيد خلاف  
بمربة من العربات لاحتضاره وهو لا يعلم عن دوره شيئا ، وأسند اليه  
الدور .

وفى هذه الليلة حضر مندوب الاذاعة ، وأخذ يذيع قرارات الاضراب من  
مجالس ادارة النقابات كلها .

س - لماذا أيدتم قرار الاضراب والاعتصام ؟

ج - كنا نؤمن بالثورة ، فقد كانت تستجيب لجميع المشاكل العمالية  
الجماعية والفردية ، لذلك نفذنا الاضراب والاعتصام عن ايمان .

س - قلت ان كامل العقيل اقترح فكرة الاضراب . فما أدراك أنه كان على  
اتفاق مسبق مع الصاغ طعيمة على الفكرة قبل طرحها فى هذا  
الاجتماع ؟

ج - يسأل كامل العقيل عن ذلك وهو حى يرزق .

( انتهت المناقشة )



### ملحق رقم (٣)

دواية كامل العقيل عن دوره في

اضراب ٢٦ - ٢٩ مارس ١٩٥٤\*

في يوم الجمعة ٢٦ مارس ١٩٥٤ استدعينا الى هيئة التحرير لنبلغ بقرار مجلس قيادة الثورة بعودة الجيش الى الثكنات وانتهاء الثورة . وقد عارضنا الفكرة وطالبنا ببقاء الثورة ، وعرضنا فكرة عمل اضراب واعتصام تأييدا للثورة . وقد دار نقاش حول مكان الاعتصام ، فاقترحت أن يكون دار اتحاد النقل المشترك . وانتقلت أنا وسيد خلاف رئيس اتحاد المحلات التجارية وزكى مخيمر رئيس نقابة عمال الترام الى جراج بولاق لاجتماع الصاوي أحمد صاوي رئيس اتحاد النقل المشترك . وكان في ذلك الجراج تجمهر في ذلك اليوم بسبب معارضة العمال في نقل جراجهم من بولاق الى مصر القديمة . وقد أبلغنا الصاوي بقرار القيادات العمالية . فوافق ، وذهبنا به الى الاتحاد ، وبدأنا الاعتصام من الساعة السابعة والنصف مساء ، وبدأنا الاتصالات التليفونية ببقية القيادات العمالية ، وأخذت الاذاعة تذيع بياناتها حتى نجح الاضراب في الساعة الثامنة صباحا .

س - من استدعاكم الى هيئة التحرير ؟ وكيف تم الاستدعاء ؟

ج - استدعانا الصاغ أحمد عبد الله طعيمة تليفونيا .

س - من الذي اقترح فكرة الاضراب والاعتصام المؤبد لاستمرار الثورة ؟

- ج - أنا صاحب الفكرة .
- س - هل أوعز أحد بها اليك ؟
- ج - كلا ، وإنما الشعارات المطروحة عن أنها ثورة عمال دفعتني للتمسك بالثورة .
- س - هل سبق ذلك اتفاق بينك وبين الصاغ طعيمة أو أحد آخر من ضباط هيئة التحرير ؟
- ج - للأمانة والتاريخ لم يكن هناك اتفاق سابق قبل عرض هذه الفكرة .  
وإنما اقترحت الفكرة عرضاً .
- س - ما سبب ورود الفكرة بذهنك ؟
- ج - كنا قد عرفنا قبل أن نذهب الى هيئة التحرير أن مظاهرة مؤيدة لمحمد نجيب سوف تخرج من الجامعة يوم الأحد ٢٨ مارس وسيشارك فيها عمال اتحاد النقل المشترك . ومن هنا وردت الفكرة بذهني لعمل اضراب مؤيد لاستمرار الثورة ، كما أن هذا هو السبب في اختيار مقر اتحاد النقل المشترك لتنفيذ الاعتصام وقيادة الاضراب ليكون تحت سيطرتنا .
- س - ماذا كان رد الفعل لدى الصاغ طعيمة عندما اقترحت عليه الفكرة ؟  
وماذا كان رد الفعل لدى جمال عبد الناصر ؟
- ج - لقد رحب الصاغ طعيمة بالفكرة . ولكنه عندما تحدث تليفونيا مع جمال عبد الناصر ليبلغه بالفكرة ، طلب منه عبد الناصر ألا تعمل أى شيء لأن محمد نجيب فى أوج مجده ، وإذا فعلنا شيئاً فقد يشنقنا فى ميدان التحرير ، ولن يستطيع هو - أى عبد الناصر - أن يعمل لنا شيئاً . وقد رد طعيمة قائلاً : لقد قمنا يوم ٢٣ يوليو ورؤوسنا

على أكفنا ، وقد مد الله في عمرنا سنتين ، ولا نطلب منك إلا أن تقوم  
فتصلي ركعتين وتدعو الله لنا .

س - هل كنتم ضامنون نجاح الاضراب والاعتصام ؟

ج - كلا . كانت نسبة نجاح الحركة ١٠ في المائة فقط ، وكانت الخسارة  
كبيرة .

س - ما الذي دفعك وزملائك لتأييد الثورة في هذا الوقت ؟

ج - الشعارات المطروحة عن أنها ثورة عمال وفلاحين .

( انتهت المناقشة )



## المراجع

### أولا - مصادر أصلية

#### ١ - وثائق رسمية :

- ادارة الشئون العامة للقوات المسلحة - جمهورية مصر فى عامها الاول ( مطبعة التحرير ١٩٥٤ )
- ادارة الشئون العامة للقوات المسلحة - العهد الجديد فى ضوء التشريعات التى صدرت فى العام الاول للثورة . ( القاهرة - مطبعة لاباترى ١٩٥٤ )
- بيان السيد المهندس الزراعى سيد مرعى وزير الدولة للاصلاح الزراعى فى مجلس الأمة يوم ١٩٥٧/٨/٥ ، الاصلاح الزراعى فى خمس سنوات ( القاهرة - دار القاهرة للطباعة ١٩٥٧ )
- جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة ( اخترنا لك : مايو ١٩٥٤ )
- جمهورية مصر - الاصلاح الزراعى : قانون الاصلاح الزراعى من سبتمبر ١٩٥٢ حتى ديسمبر ١٩٥٤ ، الجزء الأول . ( دار النيل للطباعة )
- جمهورية مصر - المجلس الدائم للانتاج القومى ( مطبعة مصر ١٩٥٥ )
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : زيادة السكان فى الجمهورية

- العربية المتحدة وتحدياتها للتنمية .  
( القاهرة - المطابع الاميرية ١٩٦٦ )
- الدستور المصرى وقانون الانتخاب ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠ .  
( المطبعة الاميرية ١٩٣٠ )
- كتشتر ، فيكونت : تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى  
مصر والسودان سنة ١٩٥٣ .  
( القاهرة - مطبعة المقطم ١٩١٤ )
- اللجنة المركزية للاحصاء : مجموعة البيانات الاحصائية الاساسية ،  
اقليم مصر .  
( المطبعة الاميرية ١٩٦١ )
- اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية : الطريق الى  
الديموقراطية . ( كتب قومية عدد ١٥٠ )  
مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به .  
( المطبعة الاميرية ١٩٣٨ )
- قانون رقم ٨٠ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر  
وبريطانيا العظمى .  
( المطبعة الاميرية ١٩٣٧ )
- مجموعة ملاحق دور الانعقاد العادى التاسع عشر ١٩٤٣ - ١٩٤٤ .  
محمد فهميم : الموسوعة العمالية الحديثة .  
( مكتبة ندا بالقاهرة ١٩٥٥ )
- مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ،

القسم الثالث ، والرابع •

( القاهرة - مصلحة الاستعلامات )

الميثاق ، وقانون الاتحاد الاشتراكي •

( الدار القومية للطباعة والنشر )

نيازي حسب الله - مجموعة قوانين الضرائب •

( الاسكندرية - مطبعة عابدين ١٩٥٠ )

وزارة الشؤون الاجتماعية - الادارة العامة للعمل : تقويم النقابات

والاتحادات العمالية في جمهورية مصر •

( دار الجمهورية للطباعة ١٩٥٦ )

٢ - وثائق تاريخية :

أحمد قاسم جودة : الكرميات ( خطب وبيانات حضرة صاحب المعالي

مكرم عبيد باشا من فجر النهضة الى اليوم ) •

ماركس وانجلز : بيان الحزب الشيوعي •

( موسكو - دار التقدم ١٩٦٨ )

محمد خطاب : المسحراتي •

( المكتبة السميدية )

المؤتمر الوفدي : مستقبل مصر كما رسمه الزعيم مصطفى النحاس

وأقطاب الوفد المصري •

( عدد خاص من جريدة الحوادث عن المؤتمر الوفدي سنة ١٩٤٣ )

مجموعة أعمال المؤتمر الاقتصادي الأول •

( ١٨ - ٢١ ابريل ١٩٤٦ )

٣ - مذكرات :

- أنور السادات : قصة الثورة كاملة ( كتاب الهلال )
- أنور السادات : يا ولدى هذا عمك جمال ( كتاب الهلال )

٤ - احاديث شخصية :

- حديث شخصي مع الصاوي أحمد صاوي يوم ١٥/١١/١٩٧٤
- حديث شخصي مع محمد نوح يوم ٢٣/١١/١٩٧٤
- حديث شخصي مع محمد محمد أحمد العقيلي ( كامل العقيلي ) يوم ٢٧/١١/١٩٧٤

٥ - صحف ومجلات :

- الاثنين ١٩٤١
- الاخبار ١٩٥٤
- الأهرام ١٩٤١ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٧١
- التحرير ١٩٥٣
- الجمهورية ١٩٥٤
- التحرير ١٩٥٣
- روز اليوسف ١٩٧١
- الطليعة ١٩٦٩ ، ١٩٧١
- الفجر الجديد ١٩٢٥ ، ١٩٤٦
- المصري ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤
- الوفد المصري ١٩٤١
- الوقائع ١٩٤٥



## ثانيا - دراسات

### ١ - نشرات اقتصادية :

- ادارة التعبئة العامة ، نشرة ادارة التعبئة العامة ، ابريل ١٩٦٢ .
- البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، اكتوبر ١٩٤٨ .
- بنك مصر : شركات بنك مصر .

### ٢ - دراسات وبحوث :

- ابراهيم الخطيب : نهضة الشعب المصرى الشقيق ، ترجمة ابراهيم الخطيب ( اسم المؤلف لم يرد ) .
- ابراهيم عامر : الأرض والفلاح .
- ( القاهرة - مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٥٨ )
- ثورة مصر القومية . ( القاهرة - دار النديم ١٩٥٧ )
- ابراهيم عبده ، الدكتور : تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضة الفكرية والاجتماعية . ( القاهرة - مطبعة التوكل ١٩٤٥ )
- احمد رشدى صالح : كرومر فى مصر . ( ااهرة - دار القرن العشرين )
- احمد صادق موسى : تاريخ الدين اى فى العام السالى والسياسى . ( ااهرة - المطبعة الفخرية ١٩٤٤ )
- احمد عطية الله : قاموس الثورة المصرية . ( الانجلو المصرية ١٩٥٤ )
- البرت شقير : الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر وتاريخ ذلك ، من ١٨٦٦ الى الآن . ( القاهرة ١٩٢٤ )

- أنور عبد الملك : مصر ، مجتمع جديد بينيه العسكريون .  
( بيروت - دار الطليعة ١٩٦٢ )
- بارتريك أوبريان : ثورة النظام الاقصادى فى مصر ، ترجمة خيرى حماد  
( دار الكاتب العربى ١٩٧٠ )
- جمال الدين محمد سعيد ، الدكتور : الطريق الى الاشتراكية .  
حافظ عفيفى ، الدكتور : على هامش السياسة ، بعض مسائلنا القومية  
( القاهرة - دار الكتب المصرية ١٩٣٨ )
- حسن ربيع : مصر بين عهدين ، بحث اقتصادى واجتماعى وسياسى ،  
الجزء الأول . ( القاهرة ١٩٥٤ )
- حسين خلاف ، الدكتور : تطور الايرادات العامة فى مصر الحديثة .  
( معهد الدراسات العربية ١٩٦٦ )
- حسين الرفاعى ، الدكتور : الصناعة فى مصر .  
( القاهرة - مطبعة مصر ١٩٣٥ )
- خالد محيى الدين : أثر التراث الاشتراكى فى التسكوين الفسكرى  
للضباط الأحرار ، مقدمة كتاب رفعت السعيد : تاريخ الفكر الاشتراكى  
فى مصر .
- دوين وارينو : الاصلاح الزراعى والانماء فى الشرق الأوسط ، تعريب  
خيرى حماد . ( اخترنا لك عدد ١٥٩ )
- ريجين برنو : البورجوازية فى شتى مراحلها ، تعريب انعام الجندى .  
( بيروت - منشورات حمد )
- سيد قطب : الاسلام والراسمالية .

- سيد مرعى : الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى  
( كتب قومية ١٩٥٨ )
- شهدى عطية الشامعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦  
( الدار المصرية للكتب ١٩٥٧ )
- صادق سعد : مشكلة الفلاح ( دار القرن العشرين )
- صبحى وحيدة ، الدكتور : فى اصول المسألة المصرية  
( الأنجلو المصرية ١٩٥٠ )
- طعيمة الجرف ، الدكتور : موجز القانون الدستورى  
( مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٥٩ )
- عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ج ١  
( النهضة المصرية ١٩٤٧ )
- ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تاريخنا القومى فى سبع سنوات  
( النهضة المصرية ١٩٥٩ )
- عبد العظيم رمضسان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية فى مصر  
( دار الكاتب العربى ) ١٩١٨ - ١٩٣٦
- فؤاد محمد شبل : الدستور السوفيتى ، رسالة جامعية  
( القاهرة - مصطفى البابى الحلبى )
- فوشيه ، جورج : جمال عبد الناصر فى طريق الوحدة والبناء ، تعريب  
نجدة هاجر وسعيد الفز • ( بيروت منشورات المكتب التجارى )
- لينين : الاشتراكية البورجوازية الصغيرة والاشتراكية البروليتارية

- ماونسى تونج : الديموقراطية الجديدة .
- مريت غالى : الاصلاح الزراعى .
- ( القاهرة - دار الفصول للنشر ١٩٤٥ )
- مايلز كوبلاندى : لعبة الامم ، تعريف مروان خير .
- ( بيروت - الانترناشيونال سنتر ١٩٧٠ )
- محمد رشيد رضا : تاريخ الامام الشيخ محمد عبده .
- محمد زكى عبد القادر : اقدام على الطريق .
- ( دار الكاتب العربى ١٩٦٧ )
- محمد عبد المعبود الجبيل وشهدى عطية الشافعى : اهدافنا الوطنية .
- ( القاهرة - مطبعة الرسالة ١٩٤٥ )
- مؤسسة الثقافة الشعبية : المحاضرات العامة التى القيت فى دار الجمعية الجغرافية الملكية ١٩٤٨ .
- ( المطبعة الاميرية ١٩٤٩ )
- يوسف نعاس ، الدكتور : الفلاح وحالته الاقتصادية والاجتماعية .
- ( القاهرة - مطبعة المقتطف ١٩٢٦ )

Baer, G., A History of Landownership in Modern Egypt 1800 - 1953 (Oxford University Press 1962).

The Cambridge Medieval History Vol. II. (Cambridge at the University Press 1929).

Little, Tom Egypt (London 19).

Lloyd, Lord G; Egypt Since Cromer Vol. II (London 1934).

Lutsky, V.; Modern History of the Arab Countries (Moscow, Progress publishers 1969).

Pirenne, H.; Medieval Cities (Princeton University Press 1925).

## كتب وأبحاث للمؤلف

- ١ - تطور الحركة الوطنية في مصر ( ١٩١٨ - ١٩٣٦ ) .  
( القاهرة : دار الكاتب العربي ١٩٦٨ ) .
- ٢ - تطور الحركة الوطنية في مصر ( ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ) - مجلدان .  
( بيروت : دار الوطن العربي ١٩٧٣ ) .
- ٣ - الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر ، من ثورة يوليو الى أزمة مارس ١٩٥٤ .  
( القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٧٥ ) .
- ٤ - عبد الناصر وأزمة مارس .  
( القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦ ) .
- ٥ - الجيش المصري في السياسة ( ١٨٨٢ - ١٩٣٦ ) .  
( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ ) .
- ٦ - صراع الطبقات في مصر ( ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ) .  
( بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨ ) .
- ٧ - الصراع بين الوفد والعرش ( ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ) .  
( بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩ ) .
- ٨ - الفكر الثوري في مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو .  
( القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨١ ) .

- ٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر ( ١٩٤٩ - ١٩٧٩ )
  - ( القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢ )
- ١٠ - الاخوان المسلمون والتنظيم السرى
  - ( القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣ )
- ١١ - الصراع بين العرب واوربا ، من ظهور الاسلام الى انتهاء الحروب الصليبية
  - ( القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣ )
- ١٢ - حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ
  - ( القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤ )
- ١٣ - مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر
  - ( القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤ )
- ١٤ - تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ ( مجلدان )
  - ( القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤ )
- ١٥ - الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ، وحركات المقاومة
  - ( القاهرة : دار المعارف ١٩٨٤ )
- ١٦ - مصر فى عصر السادات
  - ( القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦ )
- ١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ( القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧ )
- ١٨ - مصطفى كامل فى محكمة التساريخ ، ( القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧ )

- ١٩ - أكتوبية الاستعمار المصرى للسودان ( القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨ ) .
- ٢٠ - مذكرات سعد زغلول ، الجزء الثانى ، تحقيق ( القساورة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨ ) .

مع آخرين :

- ١ - مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق .  
( القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨ ) .
- ٢ - تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع د . يونان لبيب رزق و د . رموف عباس .  
( القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢ ) .
- ٣ - تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع د . يونان لبيب رزق و د . رموف عباس .  
( القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢ ) .

كتب مترجمة :

- ١ - تاريخ النهب الاستعماري لمصر ( ١٧٩٨ - ١٨٨٢ ) تأليف جون مارلو .  
( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ ) .





## فهرس

٥	... ..	تقديم الطبعة الثانية ...
٩	... ..	تقديم الطبعة الأولى ...
١٣	... ..	الفصل الأول : البورجوازية المصرية ، أصولها وتطورها ...
٢٣	١٩٥٢ يوليو ٢٣	الفصل الثاني : البورجوازية المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
٦٥	... ..	الفصل الثالث : دعوة الاصلاح الزراعى قبل ثورة ٢٣ يوليو ...
٧٥	... ..	الفصل الرابع : ثورة ٢٣ يوليو والاصلاح الزراعى ...
٩٣	... ..	الفصل الخامس : موقف الطبقات من الاصلاح الزراعى الأول ...
١١٧	... ..	الفصل السادس : حل الأحزاب السياسية فى مصر ...
١٤١	... ..	الفصل السابع : انشاء هيئة التحرير وحل جماعة الاخوان المسلمين
١٥١	... ..	الفصل الثامن : انقسام الثورة ...
١٦٣	... ..	الفصل التاسع : معركة الليبرالية الأخيرة ، الجولة الأولى ...
١٧٥	... ..	الفصل العاشر : معركة الليبرالية الأخيرة ، الجولة الثانية ...
١٩٣	... ..	الفصل الحادى عشر : سقوط الليبرالية فى مصر ...
٢١١	... ..	ملحق رقم ١
٢١٣	... ..	ملحق رقم ٢
٢١٥	... ..	ملحق رقم ٣
٢١٩	... ..	مراجع الكتاب
٢٢٧	... ..	اعمال المؤلف



رقم الايداع : ٨٩ / ١٦٢  
الترقيم الدولي : ٦ - ١١١ - ١٣٣ - ٩٧٧





To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)